وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية

الموقف العربي والدولي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

أطروحة تقدم بها الطالب

صادق جابر علي

الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية

باشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عبد الأمير محسن جبار الاسري

١٤٢٦هـ بغداد ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لايكلف الله نفسا الا وسعها لها ماكسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لاتؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا ربنا ولاتحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولاتحملنا مالاطاقة لنا به واعفوا عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية ٢٨٦

((أقرار المشرف))

اشهد ان اعداد هذه الاطروحة الموسومة بـ ((الموقف العربي والدولي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق)) التي تقدم بها الطالب صادق جابر علي ،قد جرى بأشرافي في قسم الدراسات السياسية – المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية.

التوقيع :

المشرف: الأستاذ المساعد

الدكتورح عبد الأمير محسن جبار الاسدي

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المقدمة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع:

الاسم : الدكتور حبيب عبد القادر الشاوي

رئيس قسم الدراسات السياسية

((إقرار لجنة المناقشة))

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة ، أننا اطلعنا على هذه الاطروحة الموسومة بـ (الموقف العربي والدولي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق) وقد ناقشنا الطالب **صادق جابر علي** فيما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية.

التوقيع :
الاسم : الدكتور حبيب عبد القادر الشاوي
التاريخ: / / ٢٠٠٥
عضواً

التوقيع:
الاسم : الدكتور هاني الياس الحديثي
التاريخ : / / ٢٠٠٥
رئيس اللجنة

التوقيع :
الاسم:الدكتور محمود صالح الكروي
التاريخ: / / ٢٠٠٥
عضواً

التوقيع:
الاسم : الدكتورة بثينة عباس الجنابي
التاريخ: / / ٢٠٠٥
عضواً

التوقيع :
الاسم:الدكتورة انعام مهدي علي السلمان
التاريخ: / / ٢٠٠٥
عضواً

التوقيع:
الاسم : عبد الامير محسن جبار الاسدي
التاريخ: / / ٢٠٠٥
(المشرف) عضواً

موافقة مجلس المعهد

وافق مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية على قرار لجنة المناقشة

أ .د. ناظم عبد الواحد الجاسور
العميد

الإهـداء

الــى طــالبي العلــم والبــاحثين عــن الحقيقــة لاسيما الباحـث العراقـي الـذي يعنيـه تـاريخ وطنه العامر، آملا ان اكون قد أسهمت بهذا الجهد العلمـي المتواضـع فـي اغنـاء المكتبـة العراقية بلبنة جديدة تضاف الى الصرح الذي شـيد مــن قبــل، ولــيكن الله معينــا للاجيــال اللاحقة.

ومن الله التوفيق

الباحث

شكر وتقدير

اذا كان لابد من كلمة شكر فالحمد والشكر والثناء لله تعالى الذي شملني بفضله وكرمه ورحمته ومنحني العزم والقدرة على انجاز هذه الاطروحة.

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى عمادة المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية في الجامعة المستنصرية على ماوفرته لنا من تسهيلات خلال السنة التحضيرية وفترة كتابة الاطروحة.

كما اتقدم بالشكر والامتنان الى استاذي المشرف على الاطروحة الدكتور عبد الامير محسن جبار الاسدي الذي امدني بغزارة علمه وفتح مكتبته القيمة امامي وكان لي خير عون.

كما اتقدم بالشكر والعرفان الى كافة اساتذتي في السنة التحضيرية على مابذلوه من جهد قيم طيلة فترة الدراسة، واخص بالذكر كا من الدكتور عبد الامير محسن والدكتور سهيل صبحي الخزرجي والدكتور قصي كامل شبيب والدكتور حسن مجيد العبيدي والدكتور سعيد مجيد دحدوح والدكتور نوري عبد الحميد العاني والدكتور عبد اللطيف العاني والدكتورة جنان الهموندي والدكتورة منى العينة جي والدكتور عبد الجبار دروش.

ولايفوتني ان اسجل امتناني الكبير للعاملين في مكتبة المعهد والمكتبة الوطنية والمكتبة المركزية لجامعة بغداد والمكتبة المركزية للجامعة المستنصرية ومكتبة وزارة الخارجية لما قدموه من عون ومساعدة لانجاز الاطروحة.

واني اذ احمد الله واشكره على الذي مكنني فيه انجاز عملي هذا، التمس المعذرة من كل من افادني في بحثي وفاتني ان اذكر اسمه، فله مني بالغ الجميل والعرفان.

والله ولي التوفيق

الباحث

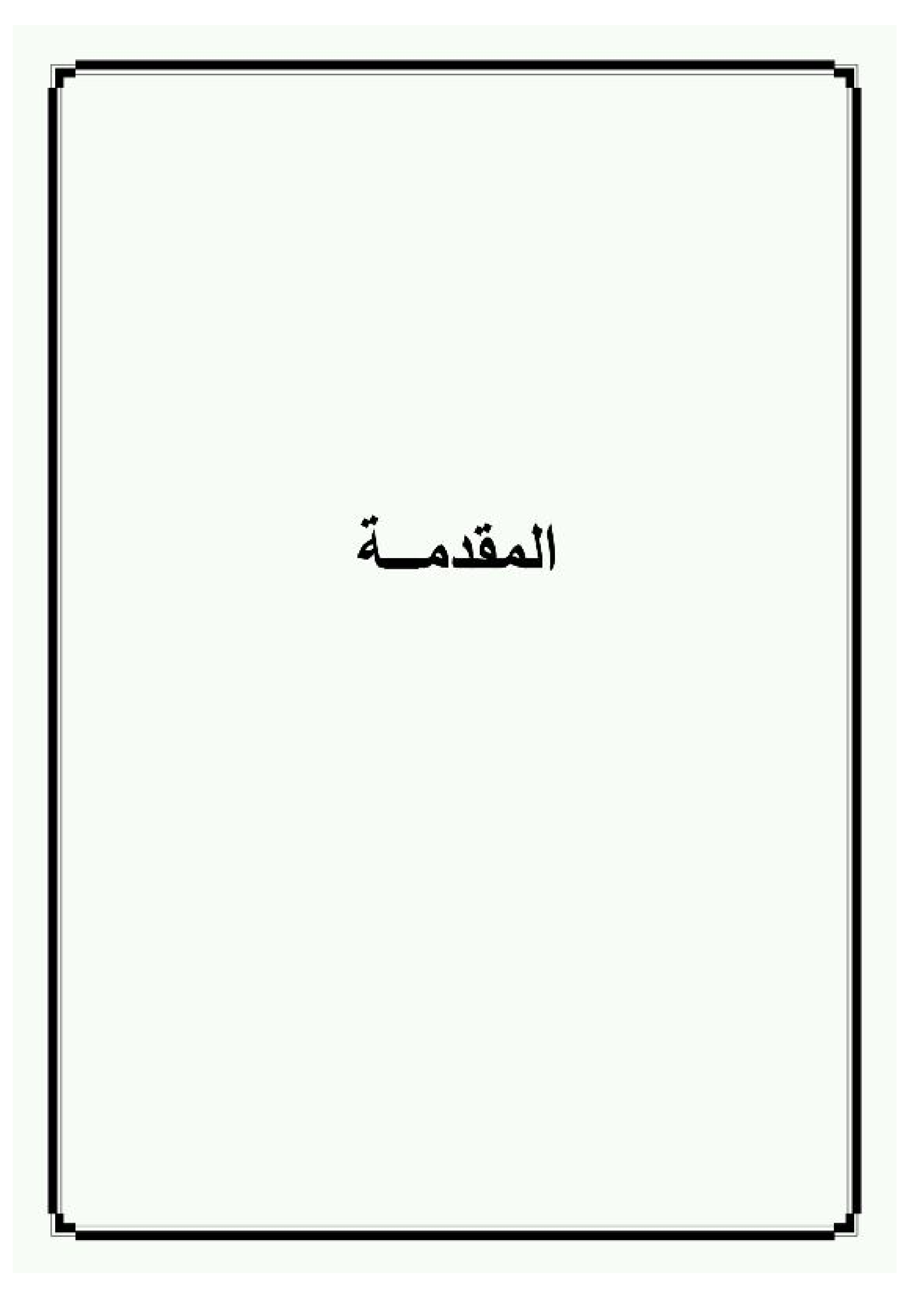
صادق جابر علي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	–
الشكر والتقدير	–
المقدمة	١–٥
الفصل الأول	
الاوضاع السياسية في العراق قبل قيام الثورة.	٦–٥٢
المبحث الاول	
الاوضاع السياسية في العراق حتى قيام حلف بغداد ١٩٥٥	٦–٢٥
المبحث الثاني	
تنظيم الضباط الاحرار .	٢٦–٣٨
المبحث الثالث	
تنفيذ الثورة	٣٩–٥٢
الفصل الثاني	
المواقف العربية المعارضة للثورة .	٥٣–٩٨
المبحث الاول	
موقف الاردن من قيام الثورة .	٥٣–٨٣
اولا . موقف الاردن من قيام الثورة.	٥٣–٥٨
ثانيا. موقف اللواء المدرع السادس في الاردن من الثورة	٥٨–٦١
ثالثا. موقف قيادة الثورة من الانزال البريطاني في الاردن	٦٢–٦٩
رابعا. الثورة وقضية المحتجزين العراقيين في الاردن	٦٩–٧٣
خامسا. عودة العلاقات العراقية –الاردنية	٧٣–٨٣
المبحث الثاني	
موقف السعودية من قيام الثورة .	٨٤–٨٨

المبحث الثالث	
الكويت وثورة العراق عام ١٩٥٨.	٨٩-٩٨
الفصل الثالث	
المواقف العربية المؤيدة للثورة .	
المبحث الاول	٩٩-١٣٠
موقف الجمهورية العربية المتحدة من قيام الثورة.	
المبحث الثاني	٩٩-١١١
موقف اقطار المغرب العربي من قيام الثورة .	
اولا . موقف المغرب	١١٢-١٣٠
ثانيا. موقف الجزائـر	١١٢-١١٧
ثالثا. موقف تونـس	١١٧-١٢٢
رابعا. موقف ليبيا	١٢٢-١٢٧
	١٢٧-١٣٠
الفصل الرابع	
المواقف الدولية من الثورة .	
المبحث الاول	١٣١-٢٠٠
المواقف الدولية المعارضة للثورة	
اولا: مواقف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية .	١٣١-١٨٥
١ . الموقفان البريطاني والامريكي من اندلاع الثورة .	١٣١-١٦٤
٢. الانزال البريطاني الامريكي في الاردن ولبنان.	١٣١-١٤٠
٣. دوافع الانزال البريطاني والامريكي.	١٤١-١٥١
٤. الموقف السوفييتي من الانزال البريطاني والامريكي	١٥١-١٥٦
٥. اعتراف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بالنظـام الجديد والانسحاب من الاردن ولبنان.	١٥٦-١٥٩
ثانيا : موقف تركيا من قيام الثورة .	١٦٠-١٦٤
ثالثا: موقف ايران من الثورة.	١٦٤-١٧٧
المبحث الثاني	١٧٨-١٨٥
المواقف الدولية المؤيدة للثورة .	
اولا: الموقف السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية.	١٨٦-٢٠٠

ثانيا: موقف فرنسا والدول الاوربية الاخرى .	١٩٤-١٨٦
ثالثا: موقف الدول الاسيوية والافريقية .	١٩٧-١٩٤
	٢٠٠-١٩٨
الخاتمة	
	٢٠٢-٢٠١
المصادر	
	٢٢٠-٢٠٣



المقدمـــة

المقدمـــة

يعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق ضرورة حتمية، ومطلبا شعبيا ملحا حتمته الظروف التي عاشها العراق بعد فشل ثورة نيسان-مايس ١٩٤١ التحررية التي قام بها الجيش العراقي للتخلص من النفوذ البريطاني، بعد ان خضع حكام العهد الملكي للبريطانيين خضوعا مطلقا، واستعادت السفارة البريطانية قوتها وسطوتها ونفوذها، وباتت الموجه الحقيقي للحكام، الامر الذي نجم عنه محاربة الروح الوطنية والقومية من جهة، وزادت سيطرة وظلم الاقطاع من جهة اخرى، فزادت معاناة الشعب من الفقر والمرض والجهل والحرمان، نتيجة اصرار حكامه على مقاومة واخماد اية معارضة تطالب بالتحرر من النفوذ الاجنبي،الامر الذي ادى الى تخلف العراق عن مسايرة الركب العالمي المتحرر.

كان من الطبيعي ان تترك هذه الاوضاع اثارها المباشرة على الشعب العراقي، فجاءت الثورة لتقضي على كل سيئات العهد الملكي، ولتضع اللبنات الاولى لبناء عراقٍ مستقلٍ، قويٍ، متحررٍ من كل نفوذ استعماري. وكان من الطبيعي ان تتباين السياسات والمواقف العربية والدولية من الثورة تبعا لمصالحها.

هذه الاهمية دفعتنا لاختيار (الموقف العربي والدولي من ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق) موضوعا لاطروحة الدكتوراه.

تهدف الدراسة بيان طبيعة ثورة الرابع عشر من تموز وسياسة حكومتها الخارجية من جهة وبيان المواقف العربية والاجنبية منها،وذلك من خلال الاجابة على الاسئلة الاتية:

١. ما طبيعة الاوضاع السياسية التي قادت الى اعلان الثورة ؟ وما مبادئ الثورة وسياسة حكومتها الخارجية؟.
٢. لماذا اعلنت بعض الدول العربية معارضتها الشديدة للثورة؟، وما طبيعة مواقفها منها ؟.
٣. ما طبيعة السياسة الخارجية العراقية تجاه الدول العربية المؤيدة للثورة؟.
٤. لماذا وقفت دول حلف بغداد والولايات المتحدة الامريكية موقفا متشددا من الثورة عند اعلانها وصل الى حد اعلانها بعض الاسهام عسكريا في اجهاض الثورة بينما وقفت بعض الدول الاجنبية الاخرى موقف المؤيد لها؟.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لغرض معرفة المسار التاريخي لتطورات الاحداث في العراق حتى قيام الثورة والمواقف الخارجية حيالها، وكذلك اعتمدت المنهج التحليلي لغرض اجراء متابعة للوقائع والاحداث وتحليلها لبيان اسباب اتخاذ الاقطار العربية والاجنبية مواقفها منها .

في ضوء ماتقدم ، فقد توزعت الدراسة على مقدمة واربعة فصول وخاتمة ، يمكن ايجازها بما يأتي:

الفصل الاول: وهو فصل تمهيدي تناول الاوضاع السياسية في العراق حتى قيام الثورة ، وقد جاء على مبحثين رئيسين، الاول تناول الاوضاع السياسية في العراق حتى قيام حلف بغداد عام ١٩٥٥، وقد بحثت فيه الاوضاع السياسية في العراق مركزا على علاقاته مع بريطانيا والتي حددتها معاهدة ١٩٣٠، اما المبحث الثاني فقد جاء ليسلط الضوء على حركة الضباط الاحرار وظروف نشوئها وقياداتها والاتصالات السرية الجارية بين اعضائها، واخيرا التخطيط ومراحل التنفيذ للثورة.

اما الفصل الثاني: الذي جاء بعنوان (المواقف العربية المعارضة للثورة)، فقد ركز على الدول العربية التي اعلنت معارضتها للثورة وقد تمت دراستها في المباحث التالية.المبحث الاول موقف الاردن من قيام الثورة، الذي كان موقفها المعارض امرا طبيعيا بحكم العائلة الهاشمية المالكة الواحدة التي كانت تحكم في العراق والاردن فأن ماجرى عليها في العراق من الطبيعي ان يترك اثاره المباشرة عليها في الاردن وقد وصل الامر الى طلب الملك الاردني الحسين بن طلال وحكومته من الحكومة البريطانية الاسراع بانزال قواتها في الاردن لاجهاض الثورة وحماية النظام الاردني من اثارها. بينما ركز المبحث الثاني على الموقف السعودي من اعلان الثورة، وقد عبرت القيادة السعودية عن استيائها ومعارضتها خشية امتداد اثار الثورة على الانظمة الملكية العربية المجاورة ، اما الكويت فرأت في الثورة وحكومتها خطرا يهدد كيانها لاسيما بعد اعلان عبد الكريم قاسم ضم الكويت الى العراق باعتباره جزءا تابعا الى البصرة تاريخيا.

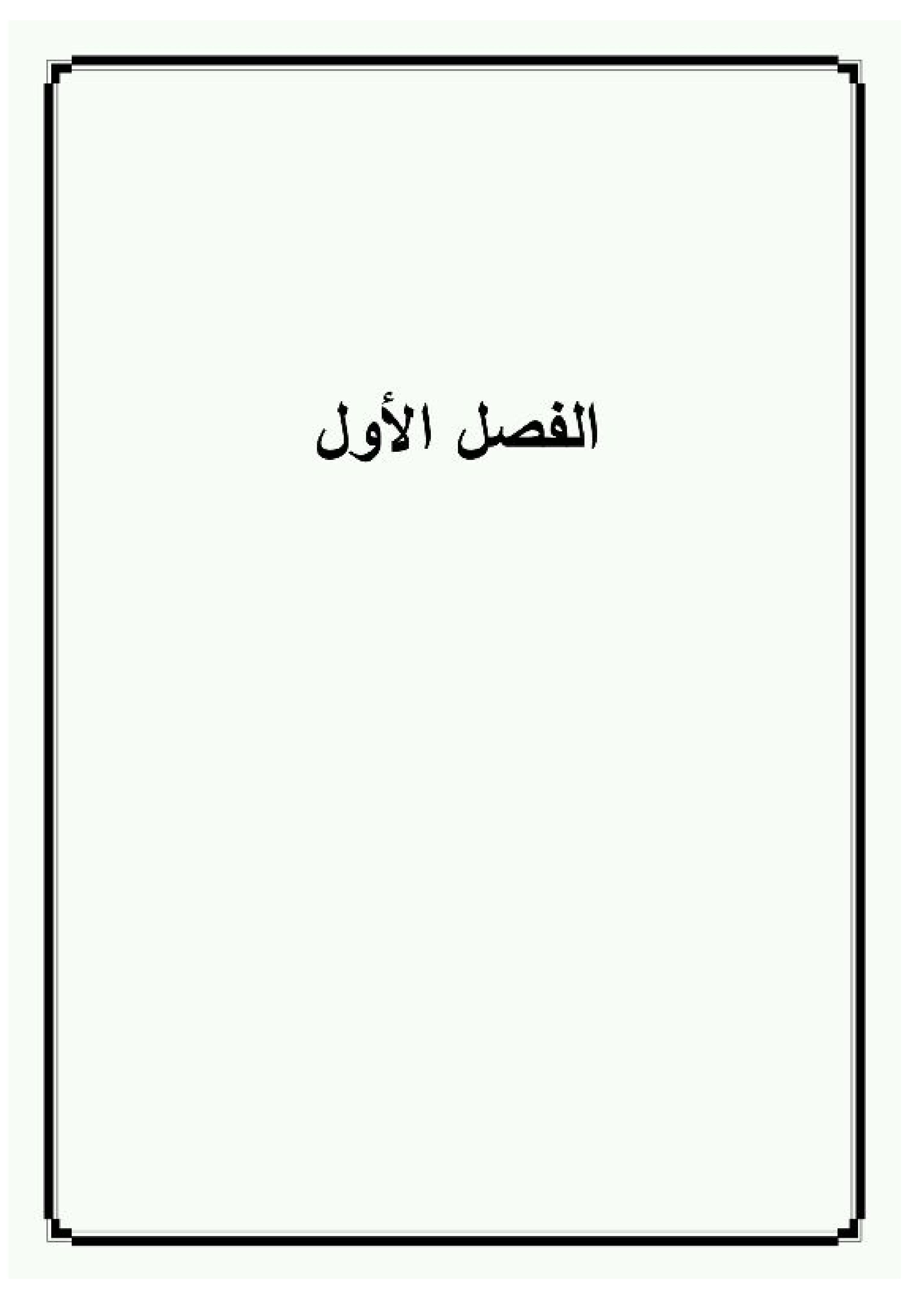
اما الفصل الثالث: فقد درس فيه المواقف العربية المؤيدة للثورة ، وقد ركز فيه على اهم المواقف وقد كان ذلك على مبحثين، الاول موقف الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) التي كانت من اولى الدول في العالم تأييدا ومباركة لاعلان الثورة واعترافا بالنظام الجمهوري في العراق، واستعدادا لتقديم العون والمساعدة على مختلف الصعد للحكم الجديد في العراق. اما المبحث الثاني فقد ركز فيه على موقف اقطار المغرب العربي (المغرب،الجزائر ، تونس، ليبيا) المؤيد للثورة وللنظام الجمهوري في العراق، وقد تجسد ذلك الموقف بأعلان الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي والاستعداد بتوثيق العلاقات الاخوية مع الحكومة الجديدة في العراق، ولم تظهر مواقف عربية اخرى عند اعلان الثورة، وذلك لان معظم الدول العربية لم تنل استقلالها بعد، فضلا عن دخولها كمحميات تحت وطأة الاستعمار البريطاني مثل امارات ومشيخات الخليج العربي بأستثناء الموقف الكويتي .

اما الفصل الرابع: فقد جاء ليسلط الضوء على المواقف الدولية من الثورة، وقد درس على مبحثين رئيسين الاول المواقف الدولية المعارضة للثورة، التي مثلتها المواقف البريطانية والامريكية، اذ اعلنتا معارضتها للتغير الجديد في العراق ، وقد سارعتا بانزال قواتهما العسكرية في الاردن ولبنان بأستخدام القوة لاجهاض الثورة، الا ان اعلان حكومة الثورة باعترافها بالاتفاقيات السابقة التي تضمن مصالح الدول في العراق قاد الى تغيير بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية موقفهما من الثورة، كما عالج الفصل الموقف التركي من الثورة وكان من اكثر المواقف تشددا . وصل الى مرحلة تحشيد تركيا قواتها على الحدود مع العراق بهدف شن الحرب عليه، اما

الموقف الايراني فقد كان معارضا ايضا بحكم العلاقة الوثيقة التي تربطه مع النظام الملكي العراقي فضلا عن كون ايران عضوا في دول حلف بغداد.اما المبحث الثاني من الفصل الرابع فقد خصص لبيان المواقف الدولية المؤيدة للثورة الذي حدد في ثلاثة مباحث كرس الاول لبيان الموقف السوفييتي بينما تناول المبحث الثاني موقف فرنسا والدول الاوربية الاخرى وعالج المبحث الثالث مواقف الدول الاسيوية والافريقية من الثورة.وخاصة موقفي الهند وباكستان.

اما الخاتمة فقد انصبت على ابرز ماتوصلت اليه الدراسة من استنتاجات.

وفي الختام التمس العذر ان اخطأت او قصرت فالخطا والتقصير من صفات الانسان، والكمال لله عزوجل واتمنى ان اكون قد وفقت في اداء مهمتي في انجاز هذا الجهد العلمي المتواضع. ومن الله التوفيق.



الفصل الأول

الفصل الأول

الاوضاع السياسية في العراق قبل قيام الثورة

المبحث الاول : الاوضاع السياسية في العـراق حتـى قيـام حلـف بغداد ١٩٥٥.

المبحث الثاني: تنظيم الضباط الاحرار .

المبحث الثالث: تنفيـذ الثــورة.

الفصل الاول

الاوضاع السياسية في العراق قبل قيام الثورة

المبحث الاول

الاوضاع السياسية في العراق حتى قيام حلف بغداد ١٩٥٥

تعد مرحلة اعلان الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١ وتتويج الملك فيصل في ٢٣ اب منه[١].مرحلة مهمة من مراحل تطور العراق السياسي المعاصر، اعقبت تلك المرحلة مراحل اخرى تعين على العراق اجتيازها لتثبيت اركان نظامه السياسي، وعلى الرغم من الاعلان رسميا عن قيام نظام ملكي ذي سمات محددة، فأن بريطانيا ظلت من حيث الواقع هي الموجهة لمقدرات العراق السياسية، وكان المندوب السامي البريطاني هو الرئيس الفعلي للحكومة، وهو مادفع العراقيين من خلال الحركة الوطنية للضغط على بريطانيا للحصول على الاستقلال، الا انها وقفت ضد رغبة العراقيين هذه، واظهرت حرصها على استمرار الانتداب وان كان بصيغة معاهدة، وهذا ماتم تنفيذه في معاهدات سنوات ١٩٢٢و١٩٢٦و١٩٣٠ التي افصحت بريطانيا فيها عن نواياها الاستعمارية تجاه العراق[٢].

وعلى الرغم من قطف الحركة الوطنية في الثلاثينات من القرن العشرين ثمار الاستقلال، بإجبار بريطانيا على منح العراق الاستقلال

---

[١] للتفاصيل ينظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الكتب، بيروت، ج١، ١٩٧٤، ص٣٧-٤٠.

[٢] كاظم هاشم نعمه، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال، الدار العربية للنشر، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٠٥.

ودخول عصبة الامم في الثالث من تشرين الاول ١٩٣٢م[١]. فأن هذا الاستقلال كان شكليا ومنقوصا، لانه ابقى العراق منقوص السيادة ومطوقا ببنود المعاهدة التي عقدت بينه وبين الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٠، والتي اعطت بريطانيا حقوقا قانونية في التدخل المباشر في شؤون العراق الداخلية والخارجية[٢]. ولم تتنازل بريطانيا عن ذلك بعد دخول العراق عصبة الامم الذي يعني طبقا للقانون الدولي منح العراق "حق التمتع بالاستقلال من وجهة نظر القانون الدولي، ومنحه حق الوقوف على قدم المساواة مع الدول الاخرى المتمتعة بكامل سيادتها"[٣].

ولعل هذا مادفع بالكاتب البريطاني (ايونيدس) ان يصف الوضع في العراق بقوله :"ان ملوك العراق وحكوماته لايخرجون عن حدود السياسة الخارجية التي تضعها لهم الحكومة البريطانية"[٤].

فقد شهدت السنوات الاولى التي اعقبت الاستقلال ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، اذ شهدت السلطة صراعا سياسيا حادا بين الشخصيات السياسية البارزة مما ادى الى احداث تبدلات حكومية مستمرة[٥].الامر الذي يؤكد وبدون ادنى شك تحديا واضحا للقانون الاساس، وسيادة القوانين الاستثنائية وسهولة اعلان الاحكام العرفية ومما يدل على ذلك عدد

[١] اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، بيروت، ١٩٧٤، ص١٦-١٨.

[٢] عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات ، صيدا، ١٩٥٧، ص١٠٧.

[٣] احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا، بغداد، ١٩٨٠، ص١٩٧.

[٤] ميشيل ايونيدس، فرق تخسر ، تعريب خيري حماد، بيروت، ١٩٦١، ص٣١.

[٥] سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، ج٢، بغداد،١٩٧٥، ص١٦٢.

الوزارات التي تألفت في العهد الملكي والذي وصل الى تسع وخمسين وزارة اشترك فيها مئة وخمسة وسبعون وزيرا وواحد وعشرون رئيسا للوزراء[١].

وقد برز في هذه المرحلة، دور النفط في السيطرة البريطانية على العراق واستخدامه في دائرة مساوماتها السياسية معه، وهو دور لايقل اهمية عن الاعتبارات الستراتيجية التي كانت تشغل اذهان المسؤولين البريطانيين نحو العراق ، وكان خبراء النفط البريطانيون قد درسوا امكانات العراق النفطية منذ السنوات الاولى من القرن العشرين، وبعد الحرب العالمية الاولى وكان الخبراء قد اتموا وضع تقارير شاملة لاغلب مناطق النفط في العراق[٢]. وهكذا اتضحت صورة استعمارية اخرى من صور الوجود البريطاني ونفوذه واستغلاله في العراق، بل تداخلت معه دول اخرى اسهمت جميعها في سلب خيرات العراق ونهبها، مما شكل تحديا جديدا للعراق، كان صراع الجماهير العراقية معها مريرا واستمر لامد طويل من اجل استكمال مستلزمات التحرير والاستقلال.

دخل العراق مرحلة جديدة اثر وفاة الملك فيصل الاول المفاجئ في بيرن بسويسرا في ليلة السابع من ايلول ١٩٣٣، اذ احدثت وفاته فراغا سياسيا كبيرا واختلالا في التوازن السياسي، كما جاء في وصف المؤرخ العراقي مجيد خدوري بقوله 'فقد العراق بوفاة الملك فيصل الاول زعامة خطيرة... اذ كانت زعامته ضرورية لسير الماكنة الحكومية واستمرار الوضع السياسي واطراد تقدم الامة العراقية، فقد كان (الملك فيصل الاول) حلقة الوصل بين السياسيين والصلة بين سكان المدن والعشائر ، ومحور

---

[١] غائب طعمة، الحكم الاسود في العراق، دار الفكر ، القاهرة، ١٩٥٧، ص٤٨.

[٢] نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، ١٩٨٠، ص٤٤-٤٦.

العلاقات العراقية البريطانية، وعاملا وسطا بين القديم والجديد، وموفقا بين المتطرفين والمعتدلين من الوطنيين، فلما فقده العراق اختل التوازن السياسي، وكان الموقف اشد خطورة مما في وسع عاهل جديد ان يتحمله"[1].

وبالفعل فإن الملك غازي الذي اعقب والده الملك فيصل (١٩٣٣-١٩٣٩) قد واجه صعوبات سياسية تمثلت بالمنافسة والصراع الحاد بين الساسة القدماء الذين زامنوا والده الملك فيصل الاول الذين بقيت دائرة الحكم مقصورة عليهم، فطغت اهدافهم الشخصية واطماعهم الاستئثارية في الوصول الى الحكم على علاقاتهم الشخصية في تحقيق ذلك، ومنها الاعتماد على العشائر في السياسة[2].

الا ان هذا في حقيقته لايقلل من الدور المشرف الذي قام به الملك غازي لخدمة العراق، اذ تجلى ذلك في موقفه ضد حركة الاثوريين[3]. واقامة علاقات جيدة مع قادة الجيش وضباطه القوميين، وتأثره بأفكارهم الوطنية والقومية، الامر الذي دفع بالجانب البريطاني بجدية للتخلص من الملك غازي لان البريطانيين ادركوا بأن سياسته لاتنسجم مع مصالحهم الستراتيجية في العراق، وقد قتل الملك غازي بحادث سيارة، في الثالث من

---

[1] مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، بغداد، ١٩٤٦، ص١١٧.

[2] حدثت عدة حركات عشائرية مثل حركة الشيخ خوام وسوق الشيوخ وبارزان عام ١٩٣٥، وحركات بني ركاب والرميثة ١٩٣٦، للتفاصيل ينظر عبد الرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد، ١٩٧٨، ص٤٢٠-٤٢٩؛ ماجد عبد الرضا القضية الكردية في العراق، بغداد، ١٩٧٥، ص٧٣-٧٤.

[3] حصلت هذه الحركة شمال العراق بتحريض من البريطانيين، فطلب الملك غازي من حكومة رشيد عالي الكيلاني بقمعه، ينظر حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص٢١٧-٢١٨.

نيسان ١٩٣٩م، وبالتحديد في الساعة الحادية عشرة وخمس واربعين دقيقة من ليلة الثلاثاء باصطدام سيارته بعمود حديد بالقرب من قصر الحارثية في الكرخ[١].

ان غموض الوفاة قد اثار استنكار الجماهير العراقية التي خرجت غاضبة بعد اذاعة النبأ موجهة اصابع الاتهام الى بريطانيا ونوري السعيد، بل وصل الحد الى ان اتجهت الجماهير في مدينة الموصل الى القنصلية البريطانية وهاجمتها وقتلت القنصل البريطاني انتقاما لمقتل الملك، مما ادى بوزارة نوري السعيد الى اعلان الاحكام العرفية وبالتالي اغلق التحقيق في الحادث لاسباب مجهولة[٢].

كما شهد العراق مرحلة جديدة في ٤ نيسان ١٩٣٩ بتنصيب الاميرعبد الاله وصيا على عرش ابن اخته القاصر الملك فيصل الثاني البالغ من العمر اربع سنوات، وكان على رأس الوزارة انذاك نوري السعيد الذي قدم استقالة حكومته طبقا لاحكام الدستور، فكلفه الوصي بإعادة تشكيل الوزارة في ٦ نيسان من العام نفسه التي اعلنت في منهاجها بأن سياستها الخارجية تقوم على التحالف مع الاقطار العربية المستقلة ومع بريطانيا وايضا تعاونها مع الجارتين تركيا وايران على وفق ميثاق سعد اباد[٣].ولاشك في ان هذا الميثاق يعد بداية لسياسة الاحلاف في المنطقة من

---

[١] للتفاصيل ينظر، رجاء حسين الخطاب، المسؤولية التاريخية لمقتل الملك غازي،بغداد، ١٩٨٥، ص٧٦.

[٢] عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ج١، بغداد، ١٩٩٠، ص٤٥-٤٨؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان ، النجف، ١٩٧٦، ص٥٨-٥٩.

[٣] وهو ميثاق يهدف الى ايجاد كتلة في منطقة الشرق الاوسط قادرة على الدفاع عن نفسها امام اطماع الدول الغربية، بعد عجز عصبة الامم عن حماية الدول الصغيرة وظاهر هذا

خلال عقد اتفاقيات خاصة مع دولها، تمهيدا لربطها في سلسلة من الاحلاف العسكرية.

وفي الاول من ايلول عام ١٩٣٩ اعلنت الحرب العالمية الثانية وقد دخلتها بريطانيا في اليوم الثالث، وفي اطار تبعيته لبريطانيا اقدم العراق على قطع علاقاته الدبلوماسية مع المانيا وتسفير جميع الرعايا الالمان، ليبرهن نوري السعيد بذلك على شدة تمسكه بمعاهدة التحالف القائمة مع بريطانيا[١].

ويعلق صلاح الدين الصباغ على مدى تبعية نوري السعيد للسياسة البريطانية بقوله "بادر نوري السعيد الى قطع العلاقات السياسية بين العراق والمانيا حالما اعلنت بريطانيا الحرب عليها، فعل ذلك دون ان يخبر احدا، وبدون ان يستشير المجلس النيابي، بينما كانت الدومينات البريطانية مازالت على علاقاتها بالمانيا" وختم كلامه بالقول" وهكذا سبق العراق كلا من كندا واستراليا وجنوب افريقيا في هذا المضمار، وكان نوري السعيد يريد

الميثاق لم يكن اكثر من تنظيم العلاقات بين دول متجاورة بصورة دورية دون الالتزام الجدي بأية مسؤوليات ايجابية، وكانت معظم المبادئ والاسس التي نصت عليها المعاهدة شمولية، وقد بدأت المفاوضات الابتدائية بين ممثلي تركيا وايران عام ١٩٣٥ ومن ثم وافقت افغانستان عام ١٩٣٦ ثم العراق في العام التالي تم توقيع الميثاق بين الدول الشرقية الاسلامية الاربعة (تركيا ايران والعراق وافغانستان) في قصر سعد اباد بطهران في ٨ تموز ١٩٣٧م، للتفاصيل ينظر، محمد فاضل الجمالي، العراق بين امس واليوم، بغداد، ١٩٤٥، ص١٢؛ عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال الى الاستقلال، مطبعة العاني ببغداد، ١٩٦٧، ص٢٦٢-٢٦٣.

[١] عارض ذلك وزير العدلية محمود صبحي الدفتري ووزير الدفاع العميد الركن طه الهاشمي ووزير المالية رستم حيدر، ينظر عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية، ج١، ص٧٢-٧٣.

ان يجبر مصر والبلدان العربية الاخرى على خوض غمار الحرب بجانب بريطانيا، وقد تحدى نوري السعيد الجيش والشعب بتصرفه واثار امتعاضهما"[١].

ولم يقف نوري السعيد عند هذا الحد، بل اندفع اكثر بما اقدم عليه من اجراءات اراد بها فتح ابواب العراق جميعا امام الجيوش البريطانية لتنتقل وتنتشر بكل حرية، ولعل هذه الاجراءات التي اراد منها الاستعداد للاشتراك الفعلي في الحرب تمثلت بما يأتي[٢]:

أ . اعلان حالة الطوارئ بموجب قانون يمنح بموجبه صلاحيات كبيرة لوزير الداخلية للسيطرة على الداخل.

ب. اصدار قانون تنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد.

جـ.اصدار قانون تشكيل مجلس التموين المركزي لمراقبة تنفيذ قانون تنظيم الحياة الاقتصادية.

د . اصدار قانون يخول وزير الدفاع في حالة التهديد بالحرب او اعلان الحرب او التعبئة العامة، يحق استخدام جميع المصانع وطرق النقل البرية والبحرية والجوية والجسور والموانئ والسكك الحديد.

هـ.تقديم اقتراح الى مجلس الدفاع الاعلى في مبنى وزارة الدفاع يقضي بأعلان الحرب ضد المانيا، بمشاركة فرقتين عراقيتين في القتال الدائر في الصحراء الليبية ضد دول المحور.

واذا كانت الاجراءات الاربعة الاولى ترمي الى اتخاذ التدابير الاحتياطية التي تهدف الى حماية العراق ، فإن الاقتراح الاخير يهدف

---

[١] صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، دمشق، ١٩٥٦، ص٢٧٦-٢٧٧.

[٢] للمزيد من التفاصيل حول الاجراءات ينظر ، عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية، ج١، ص٧٥-٧٦.

بوضوح الى دخول العراق الحرب عمليا الى جانب بريطانيا، هذا الموقف جوبه بمعارضة قوية من القوميين في الوزارة من امثال الفريق طه الهاشمي وزير الدفاع والفريق حسين فوزي رئيس اركان الجيش العراقي وكذلك رستم حيدر وزير المالية الذين طالبوا بضرورة الوقوف على الحياد وعدم زج العراق في اتون حرب لا ناقة للعراق فيها ولاجمل[١].

ادت هذه السياسة الى الانقسام السياسي، مما اضطر نوري السعيد الى تقديم استقالته في ١٨ شباط ١٩٤٠م، ولكن الوصي عبد الاله كلفه بتشكيل الوزارة مجددا في ٢٢ منه، مما ادى الى حدوث انشقاق بين قادة الجيش لرفضهم تكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة الذي اعلن ضرورة التعاون المطلق مع بريطانيا خلال الحرب. ولكن مما زاد الانشقاق وصعد الخلافات بين الاطراف، قيام الحكومة بالاسراع باحالة حسين فوزي ومحمد امين العمري وعزيز ياملكي على التقاعد، لتفضيلهم ترشيح رشيد عالي الكيلاني لرئاسة الحكومة الجديدة باقتراحهم المقدم الى الوصي، مما زاد من حركة المعارضة لسياسة نوري السعيد الذي لم يستمر طويلا اذ سرعان ماقدم استقالته في ١٧ اذار ١٩٤٠[٢]. لتتألف بدلها وزارة ائتلافية قومية برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ٣١ اذار ١٩٤٠ والتي اشترك فيها نوري السعيد وزيرا للخارجية[٣]. وقد قامت بإجراءات اصلاحية فعملت على الغاء الاحكام العرفية واطلاق سراح السجناء السياسيين ومحاربة الفساد. اما

---

[١] صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص٢٧٧؛ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص٧٦-٧٧.

[2] Bird Wood, Lord nurial, AL-Said, Astudy in Arab LeaderShip, London, 1959, P.175.

[٣] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج٥، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص١٣١.

بالنسبة للسياسة الخارجية فقد اوضح رشيد عالي الكيلاني برنامج وزارته بالاتي[١]:

١. تقوية اسس التحالف العربي واستمرار الجهود لتحقيق الاماني الوطنية في الاقطار العربية المجاورة.

٢. تقوية اواصر التعاون مع بريطانيا على وفق المصالح المتبادلة.

لم تحظ سياسة رشيد عالي الكيلاني بتأييد ورغبة الوصي الذي صمم على اقالتها بكل الوسائل[٢].مما اضطر الكيلاني الى تقديم استقالة وزارته في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١، مضمنا اياها اتهامه للوصي بعرقلة اعمال الوزارة استجابة للرغبات والمصالح البريطانية، وقد كان هروب الوصي الى الديوانية قد احرج كثيرا الوزارة وقاد لاستقالتها[٣].

فكلف الوصي طه الهاشمي بتشكيل الوزارة في الاول من شباط ١٩٤١ وقد شكل ذلك موضع شك بالنسبة للعقداء الاربعة (صلاح الدين الصباغ، فهمي سعيد، محمود سليمان، وكامل شبيب) المؤيدين لرشيد عالي الكيلاني، وعلى مايبدو ان موقف الهاشمي كان حرجا جدا، فأرتأى السير باتجاه سياسة معتدلة تحاول ايجاد حالة من الموازنة وترضي الوصي

---

[١] للمزيد من التفاصيل عن وزارة رشيد عالي الكيلاني ينظر قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد ١٩٨٩، ص١٣٨-١٣٩.

[٢] اتفق الوصي مع نوري السعيد وناجي شوكت على تقديم استقالتهما من الوزارة، وكذلك عمل على تحشيد المعارضة في المجلس النيابي ضد الوزارة،فضلا عن هروبه= =الى الديوانية تخلصا من ضغط الكيلاني واعوانه العقداء الاربعة واحراجا لهم، ينظر عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية ، ج١، ص٣٧.

[٣] ويصف جعفر عباس حميدي الاستقالة بأنها اقسى استقالة قدمتها وزارة عراقية، للتفاصيل ينظر التطورات السياسية في العراق، ص٣٣.

والعقداء الاربعة من جهة،ومحاولة لتهدئة الخواطر البريطانية من جهة اخرى، التي اخذت تضغط على الوزارة لتحقيق رغبتها في ازاحة العقداء الاربعة من مركز الصدارة في الجيش، فضلا عن الحاحها على مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا، ولعل هذا مايتضح من كتاب السفير البريطاني الذي قدمه الى وزارة خارجيته في الاول من اذار ١٩٤١ والذي يشكو فيه تباطؤ الفريق الهاشمي على تنفيذ الرغبات البريطانية وذلك بقوله "لقد مضى شهر منذ ان اصبح الجنرال الهاشمي رئيسا للوزراء ... وكانت المهمتان الرئيسيتان الموضوعتان امامه عندما جاء الى الحكم في اول شباط تحسين العلاقات مع الحكومة البريطانية وكبح جماح الزمرة العسكرية التي لعبت دورا بارزا وغير دستوري في الاحداث التي ادت الى استقالة رشيد عالي الكيلاني، وحتى ذلك الوقت لم يفعل طه الهاشمي سوى القليل لتسوية اية مهمة منها. ولايبدو انه يتآمر مع المحور مباشرة او انه متواطئ يدا بيد مع الزمرة العسكرية، الا انه لم يتخذ أية خطوات ايجابية سواء لارضاء المطالب الاكثر الحاحا للحكومة البريطانية او لمنع مزيد من التدخل من جانب الجيش في امور حكومة البلاد"[1].

والواقع ان سقوط وزارة الكيلاني لاتعني نهاية المد القومي في العراق، اذ ظل العقداء الاربعة يسيطرون على الجيش الذي يدين اكثريته بالولاء لهم. كما ظل تعاونهم مع الكيلاني مستمرا بتشكيلهم هيئة سرية اطلقوا

---

[1] حول نص الرسالة المقدمة من السفير البريطاني بازل نيوتن الى وزارة الخارجية البريطانية ينظر:

F.O.371/27063, Sir Bazil Newton, Antony Eden, Baghdad, 1 March, 1941.

عليها (الهيئة العربية السرية) وذلك لتشكيل كتلة تناقش رئيس الوزراء طه الهاشمي حول عزمه قطع العلاقات مع ايطاليا بناء على طلب بريطانيا[١].

ولاشك في ان تصاعد معارضة القوميين قد اثار حفيظة الوصي ورئيس الوزراء مما ادى الى اشتداد الازمة وتصاعدها حتى اصدر الهاشمي في ٢٦ اذار ١٩٤١ تحت ضغط بريطانيا امرا بنقل العقيد كامل شبيب من قيادة الفرقة الاولى في بغداد الى الفرقة الرابعة في الديوانية، خلفاً العميد الركن ابراهيم الراوي، وجعل مقر العقيد صلاح الدين الصباغ في جلولاء بدلا من بغداد، فرفض العقداء تنفيذ الاوامر لادراكهم انها خطة لتشتيت شملهم والحد من معارضتهم وبالتالي القضاء عليهم، فأعلنت حالة الطوارئ في البلاد مما ارغم الهاشمي على تقديم استقالته في نيسان ١٩٤١[٢].

وكان ذلك مرحلة جديدة من مراحل تصاعد الشعور القومي في العراق الذي تجسد في ثورة ١٩٤١ لتشكل علامة بارزة ومتميزة في التصدي للوجود البريطاني والتعبير عن الاماني الوطنية والقومية لتخليص العراق وسوريا وفلسطين من الاستعمار البريطاني والفرنسي والعمل على قيام دولة عربية موحدة[٣]. الا ان هذه الثورة واجهت معارضة بريطانية شديدة قادت

---

[١] تتألف الهيئة من العقداء الاربعة فضلا عن محمد امين الحسيني مفتي فلسطين ورشيد عالي الكيلاني ينظر، صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص٢٧٣.

[٢] عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية، ج١، ص١٦٤-١٦٦.

[٣] قامت الثورة في الاول من مايس ١٩٤١، وانتهت بعد حرب مع القوات البريطانية استمرت قرابة شهر (الاول من مايس حتى ٢٩ مايس ١٩٤١)بأعادة الوصي عبد الاله الى العراق والقضاء على حكومة الدفاع الوطني التي شكلت برئاسة رشيد عالي الكيلاني، للمزيد من التفاصيل عن ثورة مايس ١٩٤١، ينظر عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية، محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩؛ صادق

الى انزال قواتها في البصرة واحتلال مينائها والتقدم بأتجاه بغداد حيث تمكنت من القضاء على الثورة وانهائها في ٢٩ مايس ١٩٤١، وبالتالي عودة الوصي من الاردن الى بغداد في الاول من حزيران ١٩٤١ في ظل الحراب البريطانية[١].فعهد الى نوري السعيد بتأليف الوزارة وقد قام بمحاكمة قادة الثورة من عسكريين ومدنيين واصدار الاحكام بحقهم واعدام بعض قادتها[٢].

وفي المقابل ازدادت بريطانيا تمسكا بالعراق بوصفه (قلب الشرق الاوسط) وانه مركز ستراتيجي مهم، فضلا عن اهمية موارده الاقتصادية ولاسيما النفط، وقد تداخلت معها بمزيد من التطلع نحو العراق، الولايات المتحدة الامريكية التي شهدت علاقاتها اتساعا مع العراق يوم ذاك[٣].

ومما زاد الامر سوءاً توقيع العراق مع بريطانيا معاهدة بورتسموث في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، التي قادت الى وثبة شعبية بلغت اوجها في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨، حيث عمت التظاهرات والاضطرابات المدن العراقية مطالبة بالغاء المعاهدة، الامر الذي قاد الى معركة الجسر (جسر الشهداء) وهو ما دفع جميع الاحزاب الوطنية والقومية السرية والعلنية الى ان تعمل على اسقاط النظام الملكي. مما اضطر حكومة صالح جبر الى تقديم

جابر علي، الموقف العربي من ثورة نيسان-مايس ١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٢؛ جفري وارنر، العراق وسوريا ١٩٤١، ترجمة الدكتور محمد مظفر الادهمي، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٦.

[١] محمود الدرة، المصدر السابق، ص٤٠٦.

[٢] عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية، ص٤٧٧.

[٣] اسامة عبد الرحمن الدوري، العلاقات العراقية-الامريكية ١٩٣٩-١٩٤٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

استقالتها والتخلي عن المعاهدة، وبذلك عد هذا اول انتصار يحققه الشعب العراقي بعد الغزو البريطاني الثاني للعراق عام ١٩٤١[١].

تزامن ذلك مع ازدياد مأساة فلسطين في العراق والوطن العربي تصاعد مطالب حركة المعارضة بالاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة تطور الوعي الشعبي وتصاعد الافكار التحررية على الصعيدين العربي والعالمي بعد الحرب العالمية الثانية، ولعل هناك عوامل ساعدت وبشكل سريع على ضرورة القيام بالاصلاحات ومنها، تأميم النفط في ايران عام ١٩٥١ في عهد حكومة مصدق،والذي يعد من الاحداث الاقليمية المهمة التي قابلها العراقيون بالتأييد والضغط على الحكومة وطالبوا بأتخاذ خطوة مماثلة[٢]. وكذلك نجاح الثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي شكلت نبراسا انار السبيل امام جميع القوى الثورية في معظم ارجاء الوطن العربي[٣]. وكان تأثيرها كبيرا في الشعب العراقي والذي تجسد في انتفاضة تشرين عام ١٩٥٢، التي كانت دعما للمد الشعبي المتفاقم لتحقيق استقلاله السياسي والاقتصادي الكامل.

ادركت القوى الغربية ان تصاعد الحركة الوطنية العراقية يشكل تهديدا لمصالحها في المنطقة، لذا عملت على ربط العراق والاقطار العربية الاخرى بسياسة الاحلاف، قد تمت هذه الخطة بجهود مشتركة امريكية بريطانية[٤]. والتي تتمثل بقيام حلف دفاعي يشمل جميع الدول الواقعة

---

[١] فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، ١٩٧٧، ص٤٣٨.

[٢] محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة ١٤ تموز، بغداد، ١٩٦٨، ص٣٠.

[٣] للمزيد من التفاصيل عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية ينظر، عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة، ١٩٥٩.

[٤] ميشيل كامل، امريكا والشرق العربي، القاهرة ١٩٥٨، ص١٠٠.

والقريبة من الحدود السوفيتية، ولعل تلك السياسة قد اتضحت عندما اقدمت الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٤٥ على اعادة النظر في جميع معاهدات التحالف التي تربطها بدول (الشرق الاوسط) والعمل على اقامة حلف دفاعي يحل محل جميع المعاهدات الثنائية المعقودة مع بعض الاقطار العربية، عبر الدعوة للانضمام الى الحلف المقترح وجعل دور بريطانيا محصورا بالتنسيق مع الدول التي ستقبل الانضمام اليه[1].

واما الولايات المتحدة الامريكية فقد اقترحت اقامة ذلك الحلف على لسان وزير خارجيتها جون فوستر دالاس في اثناء جولته الاولى في المنطقة عام ١٩٥٣، وقد اتخذت اول خطوة في سبيل تكوينه في اوائل شباط ١٩٥٤ عندما عقدت تركيا والباكستان حلفا دفاعيا، ثم عقد ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥، وبدفع من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بهدف التوصل الى عقد حلف جماعي، وذلك مايتضح من دعوة الحلف في احدى فقراته الدول العربية ودول(الشرق الاوسط) الاخرى الى الدخول فيه[2]. وبالفعل تطور هذا الميثاق الى حلف جماعي بأنضمام بريطانيا اليه في اواخر اذار ١٩٥٥، ثم تبعتها باكستان في ايلول وايران في تشرين الثاني من العام نفسه والذي سمي بحلف بغداد، ولم تدخل الولايات المتحدة الامريكية الحلف بصورة رسمية، وانما بقيت عضوا مراقبا وممولا فضلا عن عضوية لجان مهمة اخرى[3].

---

[1] عبد الامير محسن جبار، العلاقات السياسية الاردنية-السعودية، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الاداب، ١٩٩٥، ص١٨٧.

[2] عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية-التركية ١٩٣٢-١٩٥٨ الموصل، ١٩٨٥، ص١٧٩.

[3] ك.م، وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية ترجمة حسين القباني، القاهرة، د.ت، ص٨٢-٨٣؛ ميشيل كامل، المصدر السابق، ص١٠١.

في حين ان بريطانيا وجدت في حلف بغداد الفرصة لتجديد معاهداتها مع العراق، أي اعادة مركزها في العراق بإطار جديد بديلا لما تضمنته معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠، في منحها الامتيازات العسكرية على الاراضي العراقية وتحويل العراق الى قاعدة عسكرية بريطانية تستغلها في جميع الظروف، ولعل هذا ماجاء صراحة على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني انتوني ناتنك امام مجلس العموم البريطاني بمناسبة انضمام بريطانيا الى الحلف حيث قال:"ان معاهدة ١٩٣٠ على وشك الانتهاء، وان مفعولها سينتهي بعد مضي ثمانية عشر شهرا، وبدلا من انتظار موعد انتهائها، قررت حكومة صاحبة الجلالة ان تستغل الفرصة التي اتاحها الميثاق العراقي-التركي، لتقيم علاقاتها مع العراق على نطاق واسع[١]، واضاف "ان استمرار منابع النفط اضاف عاملا مهما، الى ضرورة تأمين وسائل دفاعية فعالة وكافية في هذه المنطقة"[٢].

ومن هنا تتضح الضغوط التي مارستها الحكومة البريطانية على الحكومة العراقية لعقد هذا الحلف بهدف استخدام المعسكرات العراقية كمراكز عسكرية للجيوش الغربية تأهبا لصد أي هجوم سوفييتي على منطقة (الشرق الاوسط) ولحفظ مصالح وامن الولايات المتحدة الامريكية في هذه المنطقة.

---

[١] نقلا عن مديرية التوجيه والاذاعة العامة، حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي، مطبعة الحكومة، ١٩٥٥، ص١٠.

[٢] ميشيل كامل، المصدر السابق، ص١٠٠.

اما مبررات العراق في عقد الحلف، فقد ذكرها وزير الخارجية برهان الدين باشا اعيان، بوصفه من موقعي التحالف، قال انها ناشئة من العوامل الاتية[1]:

١. وضع العراق الجغرافي والعسكري، فالعراق مجاور لدولتين اسلاميتين كبيرتين غير عربيتين وله بهاتين الدولتين صلات وثيقة تاريخية وسياسية واجتماعية فضلا عن ان ستراتيجية العراق الدفاعية مرتبطة كل الارتباط بستراتيجية هاتين الدولتين المجاورتين.

٢. تعاون العراق والدول العربية، على وفق المصلحة العربية ولاسيما قضية فلسطين والتي تم تبادل الكتب الملحقة بالميثاق بشأنها بين العراق وتركيا.

٣. ان تعاون العراق مع الغرب كان قائما فعلا بوجود المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠، وان انتهاء هذه المعاهدة لم يكن بالامكان عمليا تحقيقة، الا بأحدى الطريقتين: فإما ان تحل محلها معاهدة ثنائية جديدة بين العراق وبريطانيا، واما ان يستعاض عنها بحلف دفاعي يصل دولا متعددة لاسيما اذا كانت صديقة للعراق من شأنه ان يحقق للعراق عنصر التكافؤ في العقد، اكثر مما تحققه المعاهدة الثنائية بين دولتين احداهما صغيرة والاخرى كبيرة.

٤. ان مدة الحلف قصيرة، وهي خمس سنوات فقط.

٥. ان الاتفاق دفاعي ويقتصر في هذه الناحية على تنسيق خطط الدفاع بين الدول المنضمة اليه كل دولة داخل حدودها، وقد اعلنا بصورة

[1] وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة،ج٤، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٥٨، ص١٣١٧-١٣١٨.

رسمية في مناسبات مختلفة بأن العراق لم يلتزم ولن يلتزم بأرسال قوات عراقية الى خارج حدوده، ولابقبول قوات أجنبية داخل اراضيه.

اما نوري السعيد فقد برر انضمام العراق ايضا بمخاوفه على مستقبل العراق، والتي دفعته الى الانضواء في كنف هذا الحلف تأمينا لمصالح بلاده، وقال ان وضع العراق الجغرافي والستراتيجي فرض عليه مع تركيا وايران بسبب مجاورتهما للاتحاد السوفييتي مصلحة دفاعية مشتركة مع ضرورة الاحتفاظ بعلاقات حسن الجوار، ويؤكد ذلك ولديمار غلمن السفير الامريكي في بغداد ١٩٥٤-١٩٥٨ في مذكراته عن العراق"ان نوري السعيد كان يذكر الصهيونية والشيوعية بوصفهما تشكلان خطرا على العراق، الا انه كان يعد التهديد السوفييتي اعظم خطرا واقرب وقوعا"[1].ويضيف قائلا :"وجدنا عند نوري السعيد تقبلا لنظرية دالاس في الدفاع الجماعي من القطاع الشمالي، وشجعناه على السعي لتحقيق هذه النظرية بواسطة حلف بغداد[2]. بوصفه السبيل الامثل لذلك هو تعاون مع هذه الدول في منظمة دفاعية واحدة، لها خطتها ولها نظم تدريبها وتسليحها لمواجهة الخطر المشترك"[3].

ويؤكد السفير الامريكي ولديمر غلمن بأن نوري السعيد كان يلح على ان حلف بغداد لايكتمل فعله الا اذا دخلته الولايات المتحدة التي هي ام الحلف[4]، الا ان الولايات المتحدة اعلنت اهتمامها بأمن دول حلف بغداد

---

[1] Waldemer J. Gallman, Iraq under General Nuri, Myrecollections of Nuri AL-Said, 1954-1958 (U.S.A). P.127.

[2] Ibid : P.184.

[3] محمد كمال عبد الحميد، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٢، ص ٣٧١.

[4] Gullman, OP Cit, P.187.

واستقلالها، ورغم انها لم تشترك في هذا الحلف رسميا، الا انها انضمت الى لجنته العسكرية عام ١٩٥٧، كما كانت قد انضمت الى لجنته الاقتصادية، وبما يتوافق وهدف السياسة الامريكية من ايجاد حلف بغداد في حماية مصالحها النفطية واقامة نقطة وثوب ستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط[1]، ويبدو ان عدم دخول الولايات المتحدة الامريكية في حلف بغداد على الرغم من تأييدها له، يعود الى انها تدرك مدى تراجع وانحسار النفوذ البريطاني في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية، لذا فإن بريطانيا لاتستطيع ان تجاريها في مجال القوة العسكرية والاقتصادية، وانها ستضطر لترك الساحة السياسية في المنطقة الى حكومة واشنطن وعند ذلك ستصبح الاخيرة هي المهيأة لوراثتها كليا.

تزامن ذلك وعدم رغبة الولايات المتحدة الامريكية في اثارة حفيظة الاتحاد السوفييتي في المنطقة، والذي قد يقلل من حدة رد الفعل الذي يثيره انضمامها اليها، لان خطر الحرب في نظر الولايات المتحدة الامريكية معناه احتمال اقحامهم في حرب مع الاتحاد السوفييتي.

واخيرا لابأس من الاشارة الى ان جهود نوري السعيد السياسية في ادخال العراق في حلف بغداد، "انه قرار معيب من ناحيتين فهو اخطأ من الناحية الاولى في تقدير العلاقات القائمة بين العراق والاتحاد السوفييتي، كما اخطأ ثانية في تأثير قراره في وضع العراق بالنسبة للوطن العربي فإن الزعم بأن الاتحاد السوفييتي خطر دائم على استقلال العراق وسلامة اراضيه، كان امرا مشكوكا فيه وبصرف النظر عن مقدار صحة هذاالزعم فأن دفع هذا الخطر المحتمل لايكون في التحالف الوثيق مع دول اخرى على خلاف مع الاتحاد السوفييتي فإن مثل هذه التحالفات تزيد كثيرا من

---

[1] ميشيل كامل، المصدر السابق، ص١٠٢؛ وورهاوس، المصدر السابق، ص٩٧.

احتمالات الخطر دون ان تزيد في ضمان سلامة العراق كما ان روسيا (يقصد الاتحاد السوفييتي) هاجمت العراق وايران او هددت بالهجوم عليهما فمن غير المعقول ابدا ان تبقى الدول العظمى الاخرى مكتوفة الايدي تجاه هذه الحركة التي ينظر اليها على انها الخطوة الاولى نحو السيطرة على البحر المتوسط والخليج العربي، وسواء اكان العراق في حلف معهم ام كان على الحياد فيمكن القول بكل صراحة ان استجابتهم للامر لن تتغير"[١].

[١] للتفاصيل ينظر، اديث واتي ايف، ندوز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة عبد المجيد القيسي، ج١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩، ص٢١٩.

المبحث الثاني

تنظيم الضباط الاحرار

ان حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وما انتهت اليه من هزيمة عسكرية للعرب تركت ردود فعل قوية على الرأي العام العراقي، وبالذات الضباط الشباب الذين شاركوا في تلك الحرب الذين شعروا بأن سبب الهزيمة سياسي اكثر مما هو عسكري[1]. فحملوا انظمة الحكم نتيجة كل ماحدث وقرروا التغيير، ومما شجع هذا الاتجاه نجاح الضباط الاحرار في مصر في اعلان ثورتهم في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ واعلانهم الجمهورية في مصر بعد اسقاط النظام الملكي فيها[2]. اذ اخذ الضباط الشباب في العراق بتشكيل خلايا وتنظيمات على غرار تنظيم الضباط الاحرار المصري[3].

---

[1] صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار، بغداد، ١٩٦١، ص٣٧.

[2] ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بغداد، ١٩٧٩، ص٩٧-٩٨.

[3] سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، بغداد ١٩٧٤، ص٢٤٨-٢٤٩، وكان هناك عدة تنظيمات للضباط الاحرار منها التنظيم الام الذي اسسه رفعت الحاج سري في فلسطين وتنظيم ضباط الموصل،الذي يرتبط بالتنظيم عن طريق الرائد الركن محمود عزيز، وتنظيم الديوانية الذي اسسه العميد اسماعيل علي، كتلة ضباط الركن الاعوان (التي سميت بعد ثورة ١٤ تموز بالحلقة الوسطية) بقيادة المقدم الركن محمد مجيد، وتنظيم الرائد طه الدوري، وتنظيم ابو غريب او (كتلة الدروع) بقيادة النقيب حسن مصطفى النقيب، والكتلة الماركسية بقيادة المقدم ابراهيم حسين الجبوري، وتنظيم المنصورية بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم/ والتي كانت تضم كتلتي المنصورية وجلولاء ومن قادتها طاهر يحيى وناظم الطبقجلي، انظر خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير، الجزء السادس، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٨٣-٢٨٦.

وكان اول المفكرين بهذا الاتجاه الرائد رفعت الحاج سري والمقدم المهندس رجب عبد الحميد في ايلول ١٩٥٢ الذين بدأوا بمفاتحة الضباط الذين يثقون بهم اذ اخذا يدعوانهم الى الخلايا التي قرروا تشكيلها لتأخذ على عاتقها عملية التغيير التي يهدف الى تحقيقها الشعب عن طريق ثورة يقوم بها الجيش، بعد ان اثبتت الاحزاب السياسية عجزها عن القيام بثورة للاطاحة بالنظام الملكي في العراق المتحالف مع الاستعمار البريطاني[1]. وقد اتفق الاثنان على العمل كل على حدة[2]. وبدأ رفعت الحاج سري اتصالاته على اساس روح الصداقة التي تجمعه مع المقربين اليه، والذين يشاركونه الرأي والمعتقد، وبدأ يعرض عليهم فكرة التنظيم، فوافقه عدد كبير منهم، وكونوا اول خلية في الجيش العراقي، وقد تم اول اجتماع لهذه الخلية في دار رفعت الحاج سري، في منطقة الاعظمية في ايلول ١٩٥٢[3]. ويشير صبيح علي غالب احد الضباط الاحرار بأن هناك عدة خلايا قد تشكلت في انحاء متفرقة من البلاد. كشف امرها لدى السلطات الملكية اثر اكتشافها خلية الكاظمية والقاء القبض على المجتمعين ومنهم الرائد رفعت الحاج سري وبعد التحقيق معهم، اقدمت السلطات على تفريق الضباط وذلك بأبعادهم عن الوحدات العسكرية الفعالة[4].

وقد اختلفت الآراء حول الذي قام بالاخبار عن الاجتماع من الذين كانوا حاضرين في الاجتماع، الا ان الاستنتاج النهائي يوصلنا الى ان

---

[1] فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، القاهرة، ١٩٧٤، ص٦٣.

[2] حنا بطاطو ، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، الكتاب الثالث، بيروت، ١٩٩٢، ص٨٢.

[3] محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق مقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الاحرار ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص٢٩٩.

[4] صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص٤٠.

الوحيد المتضرر كان رفعت الحاج سري، كما فرضت الرقابة الشديدة على اعضاء التنظيم، فأضطر اعضاء التنظيم الى تجميد اعمالهم ، وبذلك سددت ضربة قوية الى تنظيم الضباط الاحرار[1].

رغم ماجرى لخلية رفعت الحاج سري، فإن حركة الضباط الاحرار بقيت بعيدة عن الاختناق ولم يفكك الا جزء من خلايا رفعت الحاج سري، اما خلايا رجب عبد الحميد فبقيت سليمة لم تمس، صحيح ان بعض مؤيديهم فقدوا جرأتهم واستسلموا لمزاج متشائم ولكن رجب عبد الحميد وابرز ضباط مجموعته العقيد الركن ناجي طالب قررا متابعة السير قدما ونجحا في استمالة ثلاثة من شركاء سري الى العمل متماسكين معها وهؤلاء الثلاثة هم الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن عبد الوهاب الامين والمقدم وصفي طاهر كما انضم اليهم العقيد طاهر يحيى[2].

الا ان تعرض مصر في تشرين الاول عام ١٩٥٦ الى العدوان الثلاثي (بريطاني ، صهيوني، فرنسي) زاد من حماس الضباط الاحرار وتصميمهم على التخلص من النظام الملكي العراقي الذي ساند العدوان فقد حفز ذلك الضباط الاحرار للعمل بسرعة على تحقيق اهدافهم قبل ان يستفحل خطر التآمر الاستعماري على العراق والامة العربية، لذلك قرروا تشكيل لجنة عليا لتأخذ على عاتقها مهمة التهيؤ واعداد الخطط اللازمة للاطاحة بالنظام الملكي، وبالفعل فقد اجتمع في كانون الاول عام ١٩٥٦ مجموعة من الضباط في منزل الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع وقرروا

---

[1] محسن حسين الحبيب، المصدر السابق، ص٥٤؛ كذلك انظر محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٠٦.

[2] حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٨٤؛ كذلك انظر محسن حسين الحبيب، المصدر السابق، ص٥٤.

تشكيل اللجنة العليا للضباط الاحرار[1]، لتأخذ على عاتقها عملية التهيئة والاعداد للثورة المرتقبة، وكان الآخرون في هذا الاجتماع ثمانية ضباط هم:

١. العقيد الركن محي الدين عبد الحميد.

٢. العقيد الركن ناجي طالب.

٣. العقيد الركن محسن حسين الحبيب.

٤. العقيد المهندس رجب عبد الحميد.

٥. المقدم الركن عبد الكريم فرحان.

٦. المقدم الركن صبيح علي غالب.

٧. المقدم وصفي طاهر.

٨. الرائد الطيار محمد سبع.

وقد تشكلت اللجنة العليا من الحاضرين بعد ان ادوا القسم الاتي"اقسم بالله العظيم وبهذا الكتاب المقدس بأن اكون مخلصا لموضوع الثورة وان احافظ على سرية التنظيم وهدفه وأن انفذ مايطلب مني واكون ملتزما بعدم افشاء سر التنظيم والثورة اذا ما انسحبت من التنظيم، وان احافظ على اعضائه"[2]. وكانت هناك تنظيمات اخرى للضباط الاحرار بين صفوف القوات المسلحة كتنظيم المنصورية الذي يرأسه الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، والذي ضم في عضويته كلا من العقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد طاهر يحيى وغيرهم، فضلا عن تنظيم بغداد الذي يرأسه العقيد الركن محي الدين عبد الحميد، واللذين يعدان من انشط التنظيمات بين

---

[1] للتفاصيل ينظر محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٣٣-٣٣٥.

[2] تخلف عن الاجتماع العقيد الركن عبد الوهاب الامين والمقدم رفعت الحاج سري، للتفاصيل ينظر ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٣٥.

صفوف القوات المسلحة، واوسعهما انتشارا، ولذا قررت اللجنة العليا توحيد التنظيمين في عام ١٩٥٧ وذلك للاسباب الآتية[1]:

١. توحيد العمل الجدي للاسراع بقيام الثورة ووضع الخطط اللازمة لذلك.

٢. زيادة قوة وحجم تنظيم الضباط الاحرار ومنع المنافسة بينهم.

٣. سرية العمل وعدم افساح المجال لتسرب انباء التنظيم الى السلطة.

٤. الاستفادة من اكبر عدد من الوحدات العسكرية الفعالة التي يسيطر عليها الضباط الاحرار.

ومع ماتقدم كان هناك تنظيم منفصل للضباط الاحرار تابع للشيوعيين اطلقوا عليه اسم "اللجنة الوطنية لاتحاد الضباط والجنود" ترأسه الرائد ابراهيم حسين الجبوري، وقد استمر هذا التنظيم في العمل لحين قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ولكنه لم يستطع كسب عطف وتأييد قاعدة كبيرة من الضباط لان هؤلاء كانوا منظمين الى حركة الضباط الاحرار من غير الشيوعيين.

ولعلنا لانعدو جانب الحقيقة اذا قلنا بأن تنظيم المنصورية الذي يتزعمه الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ويضم كلاً من العقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد طاهر يحيى والزعيم احمد صالح العبدي يعد من انشط التنظيمات للضباط الاحرار فضلا عن تنظيم بغداد الذي يرأسه العقيد الركن محي الدين عبد الحميد، حيث كان هذان التنظيمان من اوسع التنظيمات انتشارا بين صفوف القوات المسلحة[2].

---

[1] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٢٧-١٢٨؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٧١.

[2] محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٢٥؛ احمد فوزي، عبد السلام عارف، سيرته- محاكمته- مصرعه، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٩.

تعود اتصالات عبد الكريم قاسم بالضباط الاحرار الى عام ١٩٥٤ حيث يذكر اسماعيل العارف الصورة التي انضم فيها عبد الكريم قاسم الى التنظيم فيقول:"كنت اشغل في اثناء الفيضان الكبير عام ١٩٥٤م منصب مدير شعبة الحركات في دائرة الاركان العامة وقد انيطت مسؤولية الفيضان بمديرية شعبة الحركات بعد ان صدر قرار من مجلس الوزراء انذاك بأعفاء مديرية الري العامة من المسؤولية واناطة مسؤولية درء خطر الفيضان عن بغداد الى الجيش وبسبب مسؤوليتي المباشرة عن الفيضان وهي القيام بعملية الحماية للسداد، فقد كان اتصالي وثيقا بآمري الالوية المسؤولة عن ذلك من بينهم امر اللواء التاسع عشر الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، فتوثقت بيني وبينه الصلة حتى تمت لدي القناعة بمفاتحته بأمر الانضمام الى تنظيم الضباط الاحرار، وجرى ذلك في اواخر صيف ١٩٥٤م فأستجاب فورا للفكرة، وطلبت منه الموافقة على الاجتماع بشخص آخر من الضباط المنتسبين الى التنظيم وبعد طرح بعض الاسماء عليه وافق على ان يجتمع برفعت الحاج سري لكي تؤلف خلية جانبية منا نحن الثلاثة، وقد دبرت الاجتماع في دارعبد الكريم قاسم الواقعة في العلوية في جنوب بغداد، وذلك في شهر ايلول ١٩٥٤، وبعد التقائنا نحن الثلاثة تم الاتفاق على المضي في العمل وتأليف خلية من ثلاثتنا اكون انا حلقة الوصل فيها بين المجموعات الاخرى، وهو شرط اشترطه عبد الكريم قاسم، وظل عبد الكريم قاسم دائم الاتصال برفعت الحاج سري حتى اجتماع الكاظمية حيث نقل رفعت على أثره إلى قلعة صالح وجمدت جميع اتصالاته فترة من الزمن وبعدها انضم عبد الكريم قاسم الى اللجنة العليا"[1].

[1] نقلا عن محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٣١٢-٣١٣.

وفي عام ١٩٥٥ جرى الاتصال بين خلية رفعت الحاج سري وتنظيم المنصورية حيث اوصل رفعت الحاج سري الرئيس اول شكيب فضلي الذي كان تلميذا لدى عبد الكريم قاسم في الكلية العسكرية منذ عام ١٩٣٩،الى مقر عبد الكريم قاسم في معسكر المنصورية وكشف فضلي امام قاسم كل الاوراق وطرح قاسم افكاره وقال انه لايوافق ايضا على النظام القائم وان لديه خططه الثورية الخاصة به، وتعهد بأن يكون هو ولواؤه في بغداد خلال خمس ساعات من تحرك رفعت الحاج سري واتباعه، وعند ذلك بدأ عبد الكريم قاسم التعاون مع جماعة رفعت الحاج سري الا ان انكشاف اجتماع الكاظمية ادى بعبد الكريم قاسم الى قطع الاتصال بتلك الجماعة[١].

بعد انضمام عبد الكريم قاسم الى اللجنة العليا بأسبوعين أي في نيسان ١٩٥٧ عقد اجتماع في دار وصفي طاهر وقد حضر هذا الاجتماع كل من محي الدين عبد الحميد وناجي طالب ومحسن حسين الحبيب وعبد الوهاب الامين ورجب عبد الحميد وعبد الكريم فرحان ومحمد السبع ووصفي طاهر وعبد الرحمن عارف، وكان الجميع بانتظار وصول عبد الكريم قاسم لبدء الاجتماع وبعد فترة حضر عبد الكريم قاسم ولكن كان يرافقه العقيد الركن عبد السلام عارف الذي لم يكن حتى ذلك الوقت منتمياً الى تنظيم الضباط الاحرار، لذلك كان حضور عبد السلام مفاجأة للحاضرين، فضلا عن ان قرارات اللجنة العليا تنص على عدم انضمام أي عضو الى الحركة مالم يطرح اسمه احد اعضاء اللجنة العليا،وعلى ان يجري قبوله بإجماع الاراء، هكذا ساد الاجتماع جو من الوجوم وبعد ان رأى عبد الكريم قاسم الانطباع غير الحسن الذي احدثه تصرفه هذا اخذ يمدح عبد السلام ويزكيه للانضمام الى التنظيم ويبدي ثقته فيه. وبعد ان

---

[١] حنا بطاطو ، المصدر السابق، ص٩٦.

جرى الامر على هذه الصورة (وهي صورة الامر الواقع) قبل الحاضرون طلب عبد الكريم قاسم واحضر القرآن الكريم فأقسم عبد الكريم الذي لم يكن قد اقسم اليمين حتى ذلك الوقت، واقسم بعده عبد السلام عارف اليمين[1].

وبعد دمج تنظيم بغداد مع تنظيم المنصورية توسعت اللجنة العليا، واصبحت تضم اربعة عشر ضابطا اذ اضيف الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد طاهر يحيى والعقيد عبد الرحمن عارف، وقبل ١٤ تموز بشهرين بلغ عدد الضباط الاحرار (٢١٨) ضابطا من مختلف الوحدات العسكرية، تم انتخاب خمسة عشر ضابطا منهم لتشكيل القيادة الرأسية لتنظيم حركة الضباط الاحرار بصورة مركزية، اذ رشحت اللجنة العليا ثلاثة اسماء للقيادة هم: العميد الركن عبد الكريم قاسم، والعقيد محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب، وتم اجراء التصويت فحاز العميد الركن عبد الكريم قاسم على ثقة الضباط الاحرار فانتخب رئيسا للجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار بوصفه اقدم الضباط في اللجنة واعلاهم رتبة وذلك لمراعاة الضبط العسكري في التنظيم، وانتخب العقيد الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب نائبين للرئيس والعقيد المهندس رجب عبد الحميد سكرتيرا للجنة العليا[2].

وبعد ذلك تم انتخاب اللجان الفرعية التي تتولى مهام الدعاية والمالية والتنظيم وهي[3]:

١. لجنة الخطط: وتضم العقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن عبد الوهاب الامين والعقيد الركن محسن حسن الحبيب.

---

[1] محسن حسين الحبيب، المصدر السابق، ص٥٥.

[2] صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص٤٦.

[3] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٣٨.

٢. لجنة الدعاية والتنظيم: وتضم المقدم الركن عبد الكريم فرحان والعقيد الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد المهندس رجب عبد الحميد.

٣. لجنة جمع المعلومات: وتضم الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع والمقدم رفعت الحاج سري، والمقدم وصفي طاهر، وتقوم هذه اللجنة بمهام جمع المعلومات فيما يخدم التنظيم من النواحي كافة.

٤. اللجنة المالية: وتضم العقيد الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن محسن حسين الحبيب، ومهمة هذه اللجنة مساعدة اعضاء وعوائل التنظيم.

وتقوم كل لجنة من هذه اللجان بالاجتماع كل حسب اختصاصها ورفع المقترحات المطلوبة عند اجتماع اللجنة بكامل اعضائها، ولعل هذا الاسلوب كان جديرا بالمحافظة على سرية التنظيم ومما يساعد اعضاء التنظيم على مواصلة اجتماعاتهم بشكل سليم، وقد توالت اجتماعات لجان التنظيم بغية تحديد الاهداف والمبادئ التي يعمل التنظيم من اجل تحقيقها والتي صنفت الى مايأتي:

اولا: الاهداف والمبادئ الوطنية وتتضمن مايأتي[1]:

١. اسقاط النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري.

٢. اقامة مجلس لقيادة الثورة من اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار على ان تكون له السلطتان التشريعية والتنفيذية لفترة انتقالية تحدد

---

[1] للتفاصيل ينظر: صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص٥١-٥٢؛ محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٦٧؛ ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٤٢؛ جاسم كاظم العزاوي، مذكرات كاظم العزاوي، بغداد، ١٩٩٠، ص١٨؛ الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٦.

مدتها، وان تشكل حكومة مدنية من الاحزاب السياسية المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني.

٣. تأليف مجلس سيادة ثلاثي يتولى صلاحيات رئيس الجمهورية بصورة مؤقتة الى ان يوضع دستور جديد وتنتهي فترة الانتقال، وينتخب رئيس جمهورية حسب الاصول.

٤. تحقيق الاصلاحات الجذرية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

٥. تحقيق الوحدة الوطنية بين ابناء الشعب، ومنح الاكراد حكما ذاتيا ضمن الدولة العراقية واتباع اللامركزية في ادارة المنطقة.

٦. استرداد حقوق الشعب بجميع ثرواته بما فيها النفط.

٧. القضاء على الاقطاع بسن قانون الاصلاح الزراعي.

٨. الخروج من نطاق النظام الاسترليني وتحرير اقتصاد العراق من النفوذ البريطاني.

ثانيا: الاهداف والمبادئ القومية وتشمل مايأتي[1]:

١. السعي الى تحقيق الوحدة العربية على مراحل على ان يعمل العراق بالمناداة الفورية بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

٢. عد قضية فلسطين قضية العرب القومية.

٣. التعاون مع جميع الاقطار العربية المستقلة، ومساندة جميع الاقطار التي مازالت تسعى لنيل استقلالها، كما اتفقوا على الخروج من الاتحاد الهاشمي لانه ضد مصلحة العرب.

ثالثا: الاهداف والمبادئ الدولية وتشمل الاتي[1]:

---

[1] فاضل حسين ، المصدر السابق، ص٥٨؛ جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص١٨.

١. الخروج من جميع الاتفاقات التي تنقص من سيادة العراق،والخروج من الاحلاف العسكرية ولاسيما حلف بغداد لانه وجد لخدمة المصالح الاستعمارية، وعدم الارتباط بأي اتفاقيات عسكرية مع الدول الكبرى، والعمل على اقامة علاقات حسنة قائمة على اساس تبادل المنافع المشتركة بين الدول.

٢. تحديد العلاقات السياسية والاقتصادية مع جميع دول العالم على اساس تحقيق المصالح الوطنية والقومية، واتباع سياسة الحياد والحياد الايجابي وعدم الانحياز في العلاقات الدولية.

٣. اقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاشتراكية وبخاصة الصين الشعبية وتطويرها في الجانب الاقتصادي بسبب مواقفهم السياسية المؤيدة للحقوق العربية. وبعد اجتماعات عديدة استقر اعضاء اللجنة العليا على وضع خطة بمستوى جيد للقيام بالثورة تمثلت بما يأتي[٢]:

اولا: تقوم الوحدات المعسكرة في جانب الكرخ بالسيطرة على دار الاذاعة وقصر الرحاب ومعسكر الوشاش.

ثانيا: تقوم الوحدات العسكرية في جانب الرصافة بالسيطرة على معسكر الرشيد وبضمنه دار رئيس اركان الجيش، إذ وجب اعتقاله بوقت مبكر ثم السيطرة على وزارة الدفاع، وبعدها البلاط الملكي وسرية الخيالة التابعة للحرس الملكي ومن ثم البريد والبرق.

---

[١] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٢٤؛ صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص٦٨؛ جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص١٧.

[٢] للتفاصيل ينظر: جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز اسرارها واحداثها ، رجالها، حتى نهاية عبد الكريم قاسم بغداد، ١٩٩٠، ص٩٠-٩١؛ ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٤٣.

ثالثا: يندفع اللواء التاسع عشر بقيادة العميد الركن عبد الكريم قاسم من معسكر المنصورية في المقدادية ويعقبه اللواء العشرون من جلولاء بقيادة امر الفوج العقيد الركن عبد السلام محمد عارف، بعد ان يسيطر على اللواء بأجمعه نحو بغداد فجر يوم التنفيذ ليصل في الساعات الاولى من بدء الثورة وذلك لمساندة قوات بغداد في احرج ساعاتها، وبث الرعب في قلوب المساندين للنظام، وبذلك سوف تصعق روح المساندة لديهم لانهم سوف يعتقدون بأن الجيش كله مشترك في الثورة.

رابعا:يتسلم القيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم حال وصوله الى بغداد ليدير العمليات لحين ان يستتب الاستقرار التام وتشكيل الحكومة.

في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، أي بعد صدور الامر الى اللواء العشرين بالتحرك الى الاردن، جاء الزعيم الركن عبد الكريم قاسم الى بغداد وعقد اجتماعا مع اللجنة العليا في بيته واتخذ المجتمعون قرارا يقضي بتنفيذ الخطة في ١٤ تموز وقد اطلقوا على هذه الخطة (عملية الصقر) والتي سميت فيما بعد ثورة الرابع عشر من تموز[1].

---

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر، مجيد خدوري، العراق الجمهوري، بيروت، ١٩٧٤، ص١٢٠-١٢٣.

المبحث الثالث

تنفيـــذ الثـــورة

فـي مسـاء يـوم الثالـث عشـر مـن تمـوز عـام ١٩٥٨ تحـرك اللـواء العشرون من جلولاء بقيادة امره الزعيم احمد حقي بعد ان استعرضه اللواء الـركن غـازي الداغسـتاني قائـد الفرقـة الثالثـة[١]. والـذي اعتقل بعـد عمليـة الاستعراض هذه وقبيل تحرك اللواء[٢]. ولما وصل اللواء الى بعقوبة استطاع العقيد عبد السلام عارف خداع امر اللواء واقناعه ان يتقدم مع مقره الى الفلوجة ليستقبل اللواء فيها، وقد انطلت الخدعة على امر اللواء وتحرك مع

[١] صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز في العراق، البداية، التنظيم والتنفيذ،بغداد، ١٩٨٣، ص٨٣.

[٢] عبد الكريم الجده،ثورة الزعيم المنقذ، بغداد، ١٩٦٧، ص٦٨.

مقره بسرعة الى الفلوجة، وهو في الطريق كانت الاشارات المطمئنة تصله من العقيد عبد السلام عارف الذي اصبح الضابط المسؤول عن اللواء[١].

كان اللواء العشرون يتكون من ثلاثة افواج يقود الفوج الاول العقيد عبد اللطيف الدراجي، ويقود الفوج الثاني العقيد الركن ياسين محمد رؤوف الذي لم يكن من الضباط الاحرار، اما الفوج الثالث فيقوده العقيد عبد السلام عارف.

وقد قرر الضباط الاحرار اعتقال العقيد الركن ياسين محمد رؤوف وكلف النقيب فاضل الساقي والملازم كريم جاسم بذلك ولكنهما تأخرا في اعتقاله مما اضطر العقيد عبد السلام عارف الى ان يبادر بنفسه الى القيام بهذه المهمة، فعرض على العقيد ياسين محمد رؤوف الاشتراك بالثورة، الا انه رفض فأعتقله وبسبب ذلك تأخرت حركة اللواء بعض الشيء وحدثت بلبلة بين الضباط واراد بعضهم الانسحاب من المشاركة في الثورة الا ان العقيد عبد السلام عارف اصر على المضي بالمهمة مهما كلف الامر[٢]. فتولى هو قيادة اللواء وقام بتعيين العقيد عادل جلال بدلا من العقيد الركن ياسين محمد رؤوف وبهذا سيطر العقيد عبد السلام عارف على كافة قطعات اللواء. وفي الطريق قام بتوزيع العتاد والذخيرة على كافة القطعات المشاركة في الثورة[٣].

---

[١] صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٦٨.

[٢] محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٤٨-٤٤٩؛ المحاكمات، ج٥، المصدر السابق، ص٤٢٧؛ عبد السلام عارف، مذكرات الرئيس عبد السلام عارف، بغداد، ١٩٦٧، ص١٤١.

[٣] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٤.

وهكذا سار اللواء نحو اهدافه وكان بدلالة الادلاء من الضباط الاحرار الذين جاءوا من بغداد وهم المقدم وصفي طاهر والرائد ابراهيم جاسم والرائد ابراهيم عباس اللامي، وقد كان هدف الفوج الاول الذي كان بقيادة العقيد عبد اللطيف الدراجي هو السيطرة على وزارة الدفاع ومبنى البريد والبرق، وهدف الفوج الثاني الذي كان بقيادة العقيد عادل جلال هو السيطرة على البلاط الملكي ويكون احتياطا للواء، اما هدف الفوج الثالث الذي كان بقيادة عبد السلام عارف فهو السيطرة على دار الاذاعة وقصر الرحاب ومنزل نوري السعيد ومعسكر شرطة القوة السيارة[١].

كان اعضاء اللجنة العليا الموجودون في بغداد قد قرروا التنفيذ في صباح اليوم الذي يمر به جحفل اللواء العشرين من بغداد على الرغم من موقف الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف من اللجنة العليا وذلك بعدم تبليغها بساعة الصفر. كما قام اعضاء اللجنة العليا الموجودون خارج بغداد بواجباتهم لدعم الثورة وتأييدها[٢].

وفي ساعة مبكرة من فجر يوم الرابع عشر من تموز دخل اللواء العشرون بغداد وشق طريقه عبر المدينة وانطلقت الافواج الثلاثة نحو اهدافها وبدأت تسيطر على المراكز المهمة في بغداد وعلى النحو الآتي:

اولا: السيطرة على معسكر الرشيد

بدأ تنفيذ الخطة في الساعة الرابعة من صباح يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، بعد ان وصلت الاشارة المتفق عليها بالتنفيذ وهي وصول

---

[١] محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٤٩.

[٢] محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٥٣-٤٥٤؛ نقلا عن مقابلة تلفزيونية مع الزعيم صبحي عبد الحميد في ٢٠٠٤/٦/١٢.

صناديق العتاد التي استلمها الرائد ابراهيم جاسم التكريتي والملازم حردان عبد الغفار التكريتي من العقيد عبد اللطيف الدراجي آمر الفوج الاول، وفور وصولهما اتجه الرائد الركن جاسم كاظم العزاوي مع الملازم احمد ابو الجبن والملازم علاء الجنابي لاعتقال رئيس اركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف فطوق منزله بعد ان تمت السيطرة على الحرس المكلف بحمايته، وطلب منه بعد ذلك الاستسلام، وقد فعل دون مقاومة، ووضع في سجن خصص له من قبل[١].

ثم توجه رجال الثورة نحو الباب الرئيس للمعسكر واغلقوه وذلك بوضع سيارة في مدخله ثم منعوا أي شخص من الدخول الى المعسكر ماعدا الضباط الاحرار، وبعد اتمام المهمة توجهت مجموعة من دبابات الضباط الاحرار نحو مركز الشرطة وكذلك توجهت قوة الى مبنى السفارة البريطانية للمحافظة عليها من غضب الجماهير ولمنع التجاء نوري السعيد اليها[٢].

ثانيا: الهجوم على قصر الرحاب

يقع قصر الرحاب بالقرب من الشارع المؤدي الى محافظة الانبار والذي يفصل بين منطقة الحارثية وبين معرض بغداد الدولي حاليا، اذ ينتصب على اليمين قبل عبور جسر نهر الخير حاليا، وكان يسكن في القصر كل من الملك فيصل الثاني والملكة نفيسة زوجة الملك علي ووالدة

---

[١] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٥؛ خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير، ج٦، ص٣٨٩.

[٢] موسى صبري، مخبر صحفي وراء عشر ثورات، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٠، ص١٠٦.

الامير عبد الاله كما تسكن في القصر ايضا الاميرة عابدية شقيقة عبد الاله وزوجته الاميرة هيام[١].

كان الملك فيصل والامير عبد الاله نائمين ليلة الرابع عشر من تموز في قصرالرحاب وقد استعدوا للسفر الى تركيا[٢].

وفي الساعة السادسة من صباح يوم الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ بدأ الهجوم على قصر الرحاب اذ وصلت السرية التي يقودها الرائد منذر سليم من لواء المشاة العشرين وحاصرت القصر بانتظار الهجوم عليه[٣]، وفي هذا الوقت اتصل الملازم فالح حنظل احد ضباط الحرس الملكي بالقصر واخبرهم بأن وحدات من لواء المشاة العشرين قد سيطرت على بغداد وتمنع العبور على الجسر الحديدي المؤدي الى القصر وانه يضن بأن انقلابا قد حدث[٤].

وفي نحو الساعة السادسة والربع بدأ اطلاق النار باتجاه القصر واصابت الاطلاقات الاولى برج السلم وغرفة نوم الامير عبد الاله في الطابق الاول، فأصيب حرس الباب النظامي للقصر بالذهول وهم يسمعون طلقات الرصاص تفتح عليهم، بينما كان الامير عبد الاله في غرفة نومه يكلم العقيد طه البامرني امر الحرس الملكي مستفسرا عن الموقف ويطلب منه ان يكسب الوقت حتى يتمكن من الاتصال بالقوات التي مازالت موالية للملك[٥].

---

[١] محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، تفاصيل ماحدث ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصبيحتها، بغداد، ١٩٨٩، ص١٢١.

[٢] المصدر نفسه، ص١٦٥.

[٣] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٥.

[٤] صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٦٩.

[٥] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٦.

وفي الوقت الذي ازدادت فيه مقاومة الحرس الملكي للمهاجمين وتأزم الموقف، وصل الضباط الاحرار من مدرسة المشاة القريبة من القصر بعد ان سمعوا اطلاق الرصاص لنجدة رفاقهم، واعلمهم النقيب عبد الجواد حامد بأن عتادهم يوشك على الانتهاء. فأنطلق النقيب محمد علي السعيد الى مدرسة المشاة وتحدث مع الضباط والجنود فيها مستثيرا فيهم نخوتهم وشعورهم الوطني لنجدة القائمين بالحركة فهب هؤلاء يجمعون العتاد وحملوه بناقلتين اقلتا فضلا عن ذلك ستين ضابط صف. واعد النقيب عبد الستار العبوسي مدفعا عيار ١٠٦ملم مضادا للدروع وازداد الحماس بوصول هذه النجدات، واشتدت نيران المهاجمين للقصر بينما توقف الرمي من جانب الحرس الملكي، وعندئذ تقدم النقيب محمد علي سعيد والنقيب حميد السراج وعدد من ضباط الصف ودخلوا حديقة القصر من بابه الجانبي، وفي غضون ذلك وصل النقيب عبد الستار سبع العبوسي واطلق ثلاثة قنابل بازوكا من مدفع ١٠٦ ملم باتجاه القصر فتصاعد الدخان من الطابق العلوي للقصر[١]. وبينما كان القصف ينهال على قصر الرحاب كان صوت المذياع يعلن قيام الثورة ويتلو البيان الاول لها ويعلن عن اسماء الوزارة والحكومة الجديدة[٢].

وبهذا لم يبق شيء للملك وللامير عبد الاله ولاسيما بعد ان انضم العقيد طه البامرني آمر الحرس الملكي الى الثورة، واصدر اوامره الى قوات الحرس بالاستسلام فسلمت قوات الحرس اسلحتها، ثم طلبت قوات الثورة من العائلة المالكة التسليم[٣].

---

[١] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٧٨.

[٢] محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص١٦٨.

[٣] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٨.

حاول الوصي عبد الاله التفاوض مع المهاجمين وطلب من الملك كتابة ورقة يتنازل فيها عن العرش[١]، لكن القوات المهاجمة رفضت وطلبت منهم الاستسلام، فخرجت العائلة المالكة وخلفها يسير الملك وعبد الاله وطلب الضباط الاحرار منهم السير عبر حديقة القصر والخروج من الباب الرئيسي لنقلهم الى وزارة الدفاع بالسيارات العسكرية وفي اثناء سيرهم في حديقة القصر دخل النقيب عبد الستار سبع العبوسي وهو ليس من الضباط الاحرار من الباب الرئيسي للقصر حاملا غدارته فأطلق رصاصه على العائلة المالكة. ثم توالى اطلاق الرصاص من جنود الثورة، فقتل الملك فيصل الثاني والوصي عبد الاله والملكة نفيسة والاميرة عابدية،اما الاميرة هيام زوجة عبد الاله فقد جرحت مع الخادمة رازقية ونقلوا الى المستشفى اما الجثث فنقلت الى وزارة الدفاع[٢].

كانت هناك مناقشات عدة بين الضباط الاحرار حول مصير الثلاثة الكبار (الملك فيصل الثاني، الامير عبد الاله، نوري السعيد) ولكن قرار قتلهم اتخذ في صباح يوم الحادي عشر من تموز ١٩٥٨ في الاجتماع الذي دار بين الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف والعقيد عبد اللطيف الدراجي والسيد رشيد مطلق اذ تقرر في هذا الاجتماع قتل الثلاثة الكبار تجنبا لأي معوقات قد تحدث وتقضي على الثورة[٣].

---

[١] فالح زكي فيصل، اسرار مقتل العائلة المالكة في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨، بيروت، ١٩٧١، ص١٢٠.

[٢] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٨.

[٣] المصدر نفسه، ص١٩٠؛ نقلا عن مقابلة تلفزيونية مع الزعيم صبحي عبد الحميد في ٢٠٠٤/٦/١٢.

توجه الرائد بهجت سعيد والمقدم وصفي طاهر للقبض على نوري السعيد في منزله الذي يقع في جانب الكرخ جنوب بغداد في الضفة الغربية لنهر دجلة، وكان وصفي طاهر يعرف مكان المنزل جيدا لأنه عمل مرافقا لنوري السعيد قبل هذه الفترة[١]، فطوقت السرية المنزل الا انهم لم يجدوا نوري السعيد لانه كان قد هرب الى جهة مجهولة بعد ان علم بأمر الثورة من (الخبازة) التي كانت تجلب الخبز صباح كل يوم[٢].

وعلى هذا اسرع نوري السعيد بترك منزله من الباب الخلفي وحمل معه مسدسه واستطاع ان يستقل قاربا فتوجه الى حي الكرداة ونزل في منزل احد اصحابه هناك ثم نقل الى بيت الحاج محمود الاسترابادي في الكاظمية وهو من اصدقاء نوري السعيد القدامى، قضى نوري السعيد في بيت الاسترابادي ليلة واحدة، وفي اليوم نفسه اصدرت حكومة الثورة بيانا تدعو فيه الشعب الى القاء القبض على نوري السعيد حيا او ميتا وخصصت جائزة قدرها عشرة الاف دينار لمن يلقي القبض عليه[٣].

وفي اليوم التالي الخامس عشر من تموز ترك نوري السعيد منزل الاسترابادي متنكرا تصحبه زوجة الحاج محمود الاسترابادي وخادمتها وركبوا سيارة الاسترابادي وكان يقودها مظفر ابن الحاج محمود الاسترابادي وقد اوصلهم الى منزل السيد هاشم جعفر شقيق الوزير السابق الدكتور ضياء جعفر، غير ان عمر بن هاشم جعفر علم بوجود نوري السعيد في البيت، فأسرع الى وزارة الدفاع وقابل الزعيم عبد الكريم قاسم واخبره بمكان

---

[١] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٨.

[٢] ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤-١٩٧٤، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٥، ص٦١٧؛ مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٨٧.

[٣] محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٦٠.

وجود نوري السعيد فأوعز الزعيم عبد الكريم قاسم الى المقدم وصفي طاهر بالتوجه مع مفرزة الى منزل هاشم جعفر واعتقال نوري السعيد، غير ان نوري السعيد عندما علم بخروج عمر بن هاشم جعفر ترك المنزل بصحبة زوجة الاسترابادي والخادمة متوجها الى منزل محمد العريبي في منطقة البتاويين، وعند الاستفسار من احدى المحلات عن المنزل عرفه صاحب المحل واخذ يصرخ (نوري سعيد امسكوه) فتجمهرت الجماهير حوله فأخرج مسدسه واخذ يطلق النار يمينا ويسارا، ولكن الجماهير الغاضبة بالاشتراك مع الجنود حضروا في مكان الحادث تبادلوا اطلاق النار معه فقتل نوري السعيد ومعه زوجة الاسترابادي ، وعندئذ حضرت المفرزة بقيادة المقدم وصفي طاهر فنقلوا جثة نوري السعيد الى وزارة الدفاع ثم دفنت في مقبرة باب المعظم[١].

ثالثا: السيطرة على قوة الشرطة السيارة:

بعد ان سيطر الضباط الاحرار على معسكر الرشيد توجه عدد منهم مع قوة صغيرة مكونة من (١٥٠) جنديا وعدد صغير من الدبابات للسيطرة على (قوة الشرطة السيارة) اذ ان نوري السعيد كان يحتفظ في بغداد بقوة من الشرطة معدة للقتال مكونة من (٣٥٠٠) شرطيا مزودة بأحدث اسلحة القتال ومنها المدرعات التي كانت مختصة بقمع التظاهرات والاضطرابات

---

[١] طالب مشتاق، اوراق ايامي ١٩٠٠-١٩٥٨،ج١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص٥٨٢؛ موسى حبيب، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، شركة فرج الله للمطبوعات، بغداد، ١٩٥٨، ص١٧٢؛ عبد الله الشيني، معجزة العراق، دار الايام، دمشق،د.ت، ص٥٠.

داخل البلاد، وقد استطاعت هذه القوة الصغيرة من الضباط الاحرار من السيطرة على مقر قوة الشرطة والاستيلاء على مخازن السلاح[١].

رابعا: السيطرة على معسكر الوشاش:

في فجر يوم الرابع عشر من تموز وبعد سماع اول طلقة للثورة توجه العقيد الركن محسن حسن الحبيب آمر كتيبة المدفعية الضخمة(١٢) في معسكر الوشاش. الى كتيبته وامر بإعادة البطرية التي كانت قد ذهبت الى ميدان الرمي في ام الطبول، كذلك أمر بعدم خروج الجنود وضباط الصف خارج المعسكر ثم امر بحفظ جميع مفاتيح مشاجب الاسلحة وكراجات السيارات عند ضباط الخفر للسيطرة على السلاح والعجلات لاستخدامها مجتمعة عند الضرورة، وبذلك تمت السيطرة على الكتيبة وجعلها متهيئة لاسناد الثورة. وفي هذه الاثناء بدأ ضباط الكتيبة وآمري الوحدات في المعسكر يلتحقون الواحد بعد الاخر فأمرهم العقيد الركن محسن حسن الحبيب بالسيطرة على وحداتهم وان يكونوا في حالة انذار استعدادا لأي طارئ[٢].

وبعد ان تمت السيطرة على المعسكر التقى العقيد الركن محسن حسين الحبيب مع العقيد عبد الرحمن عارف والتي كانت ثكنة كتيبته (كتيبة المدرعات) قريبة من الكتيبة التي يقودها العقيد الركن محسن حسين الحبيب، فتشاور الضابطان حول بعض التدابير المهمة والواجب اتخاذها لحماية امن المعسكر وكذلك امن جانب الكرخ وهي المنطقة المهمة في بغداد، وبما ان لواء المشاة في الحبانية ولواء المشاة في المسيب كانا غير

[١] محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٦٦-٤٦٧.

[٢] محسن حسين الحبيب، المصدر السابق، ص١٠١.

موالبين للثورة وان الطريق المؤدي اليهما كان مفتوحا ولاتوجد فيه أي قوة لذلك ارسلت دورية تتكون من فصيل من المشاة ورعيل من المدرعات ومحطة لاسلكي الى كل من ابي غريب والدورة لمراقبة الطرق المؤدية الى بغداد من الغرب والجنوب وابقيت الوحدات الاخرى في معسكر الوشاش بحالة الانذار القصوى[١].

خامسا: السيطرة على الاذاعة وصدور البيان الاول للثورة:

بعد ان وصل اللواء العشرون الى بغداد توجهت افواجه الثلاثة نحو اهدافها وكان من اهداف الفوج الثالث الذي يقوده العقيد عبد السلام عارف هو السيطرة على الاذاعة، فتوجهت بعض قطعات الفوج بقيادة العقيد الركن عبد السلام عارف الى دار الاذاعة في الصالحية، وتمت السيطرة عليها دون أي مقاومة ثم اتخذ العقيد عبد السلام عارف من مبنى جمعية الشبان المسلمين المجاورة لمبنى الاذاعة مقرا له، ثم نقل الى دار الاذاعة وتم الانتظار حتى الساعة السادسة صباحا موعد بدء البث ليحضر الموظف المختص ويفتتح الاذاعة[٢]فأذيع البيان الاول للثورة[٣]عدة مرات ثم اذيعت

---

[١] محسن حسين الحبيب، المصدر السابق، ص١٠٢-١٠٣.

[٢] احمد فوزي، قصة عبد الكريم قاسم كاملة، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٦٣، ص٩٤-٩٥.

[٣] ينظر ملحق رقم (١) نص البيان الاول للثورة نقلا عن ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٣؛ محمد عبد الكريم الصفار، دليل الثورة، ج١، مطبعة كريم، بغداد ١٩٥٩، ص٣٨؛ عبد الوهاب الكيالي، وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٧٠-٧١.

مراسيم تأليف مجلس السيادة ومجلس الوزراء وكذلك اذيعت النداءات الحماسية للمواطنين.

ملحق رقم واحد

البيان الاول للثورة :

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الشعب الكريم ...

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة، اقدمنا على تحرير الوطن العزيز من الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم وفي سبيل المنافع الشخصية.

ايها الاخوان: ان الجيش هو منكم واليكم، وقد قام بما تريدون وازال الطبقة الفاسدة التي استهترت بحقوق الشعب، فما عليكم الا ان تؤازروه واعلموا ان النصر لايتم الا بتنظيمه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار واذنابه، وعليه فإننا نوجه اليكم نداءنا بالقيام بإخبار السلطات عن كل مفسد وخائن لاستحضاره، ونطلب منكم ان تكونوا يدا واحدة للقضاء على هؤلاء المجرمين ومن شرهم.

ايها المواطنون: أننا في الوقت الذي نقدر فيكم روح الوطنية الوثابة والاعمال المجيدة ندعوكم الى الهدوء والسكينة والتمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن.

ايها الشعب: ان الحكم يجب ان يسند الى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه، وهذا لايتم الا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة شمالا وجنوبا وشرقا وغربا (سليمانية والرطبة والموصل وبغداد) وكافة انحاء البلاد، يدا واحدة. وترتبط برباط الاخوة مع الدول العربية والاسلامية، وتعمل بمبادئ الامم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونج.

وعليه فإن هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن الجمهورية العراقية فهنيئا لكم ايها الشعب الباسل بجمهوريتكم الفتية فهي منكم واليكم وفي خدمتكم. فحيوها وكبروها (الجمهورية العراقية).

وتلبيـة لرغبـة الشـعب قد عهدنا برئاستها بصـورة وقتيـة الـى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم الاستفتاء الشعبي لانتخاب الرئيس. والله نسأل ان يوفقنا في اعمالنا لخدمة وطننا العزيز، انـه سميع مجيب، والسلام عليكم ايها الشعب الباسل[١].

القائد العام للقوات المسلحة

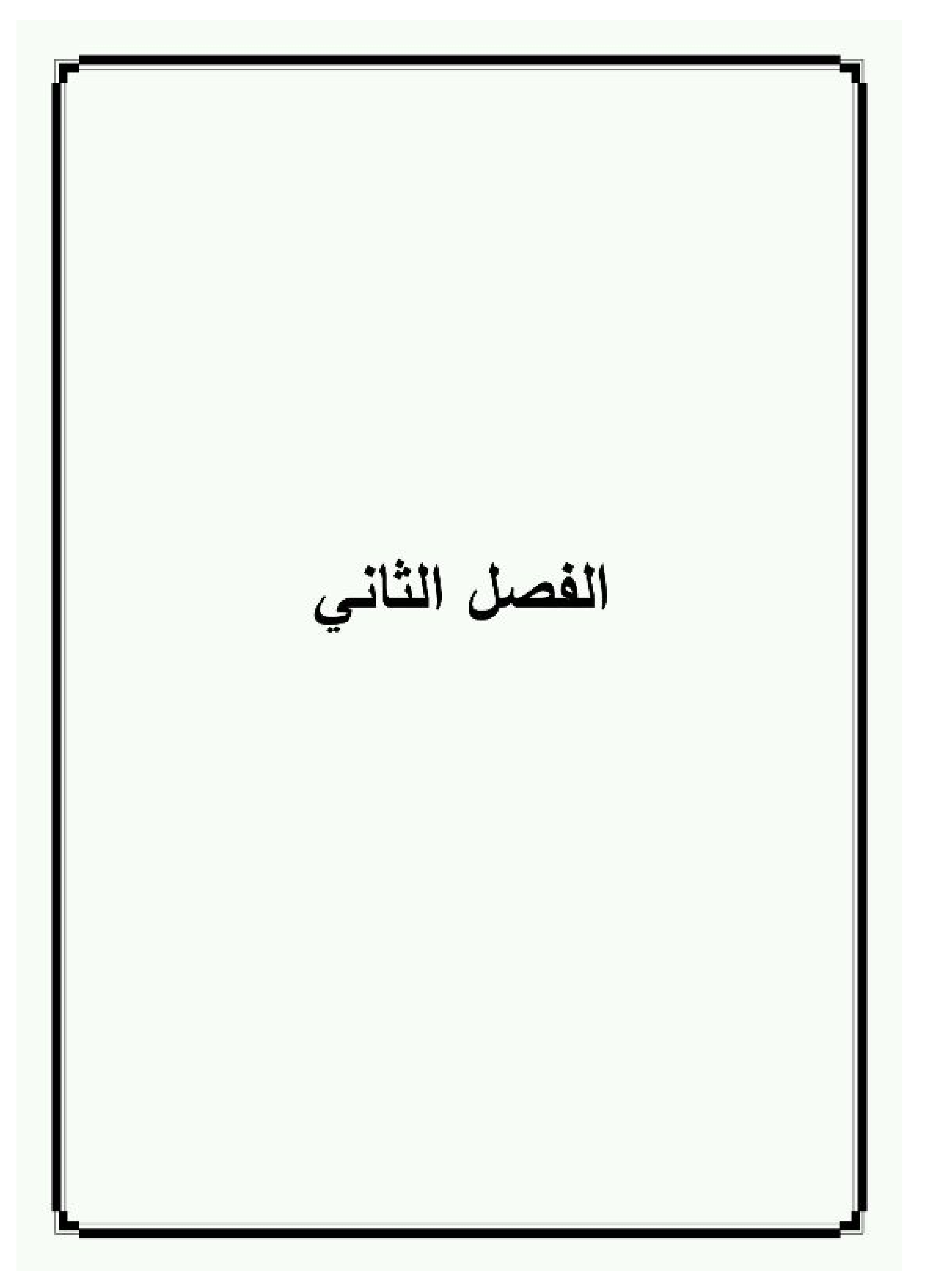
بالنيابـة

بغداد في ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧هـ

الموافق ١٤ تمـوز ١٩٥٨ م

---

[١] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٣.



الفصل الثاني

الفصل الثاني

المواقـف العربيـة المعارضـة للثـورة

المبحث الاول: موقف الاردن من قيام الثورة .

اولا . موقف الاردن من الثورة.

ثانيا. موقف اللواء المدرع السادس العراقـي في الاردن من الثورة

ثالثا. موقف قيادة الثـورة مـن الانـزال البريطاني في الاردن.

رابعا. الثورة وقضية المحتجزين العراقيين في الاردن.

خامسا.عودة العلاقات العراقية —الاردنية.

المبحث الثاني: موقف السعودية من قيام الثورة .

المبحث الثالث: الكويت وثورة العراق عام ١٩٥٨.

الفصل الثاني

المواقف العربية المعارضة للثورة

المبحث الأول

موقف الأردن من قيام الثورة

اولا . موقف الأردن من الثورة

ان نجاح ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر قد خلقت اثارة للرأي العام في الوطن العربي عامة، والضباط الاحرار خاصة، قد عدت الحل الامثل لتقويض الانظمة الملكية الرجعية، ورأى الضباط الاحرار في العراق[1] والاردن[2] حافزا ومشجعا على القيام بثورة مماثلة لتقويض النظامين الملكيين الهاشميين واسقاطهما في بلديهما[3].

ومهما يكن من امر لمحاولة الزرقاء الانقلابية عام ١٩٥٨ في الاردن التي فشل فيها الضباط الاحرار الاردنيون في تحقيق هدفهم[4]. الا انها

---

[1] حول تشكيل حركة الضباط الاحرار في العراق ينظر: جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ١٩٨٠، ص٢٧٩-٣٠٩.

[2] حول تشكيل حركة الضباط الاحرار في الاردن ينظر: عبد الامير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، ١٩٩١، ص١٢٩.

[3] ينظر فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، دار الهنا للطباعة، القاهرة، ١٩٧٤، ص٥٣-٥٥.

[4] حول مؤامرة الزرقاء الانقلابية، ينظر عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق، ص١٣٠.

تشترك في معظم العوامل الخارجية التي اسهمت في تذمر الجيش ومن ثم تفجيرهم لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، والتي يمكن حصر تلك العوامل بفشل الضباط العراقيين في انتفاضتهم عام ١٩٤١ وما اعقب ذلك من احالة عدد منهم على التقاعد واعدام بعضهم الاخر، وبالتالي اقدام الحكومة على اضعاف الجيش وقيادته واصبحت مقيدة بامر ولي العهد.

كما ان حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وما رافقها من نتائج عسكرية وسياسية جعلت قادة الجيش يشعرون بالخيبة والعار، وقد حمل الضباط الاحرار الفئة الحاكمة في كل من العراق والاردن مسؤولية الهزيمة، كما ان التأثير الذي كان للضباط الاحرار المصريين في الضباط الاحرار العراقيين والاردنيين امرا لايمكن التقليل من شأنه، اذ كان جمال عبد الناصر بمثابة الانموذج لهم وما يطمحون اليه من دور، وفي مقابل ذلك كان الاتجاه الغربي للعائلة المالكة الهاشمية وبعض وزرائها الرئيسيين من امثال نوري السعيد لايلقى استجابة لدى الرأي العام، وقد انحى باللائمة عليهما في امر تهميش دور العراق وعزله عن الوطن العربي، وجاءت احداث السويس عام ١٩٥٦ فأشعلت روح الثورة في نفوس العسكريين مما جعل بعض الضباط يقدم على السعي للاطاحة بالنظام الملكي، وبلغ الاستياء ذروته عند العسكريين من جراء موقف الحكومة من الوحدة المصرية–السورية[١].

هذه العوامل ادت الى تنشيط التنظيمات السرية بين ضباط الجيش العراقي وشكلوا تنظيما موحدا يعمل على تغيير الحكم، واقامة جمهورية على غرار الجمهورية في مصر[٢]، وفي تموز من عام ١٩٥٨ كان الضباط الاحرار قد توصلوا الى نتيجة مفادها 'وجود تصادم غير قابل للتوفيق بين

[١] للتفاصيل ينظر، ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١١٣–١٢٠.

[٢] فاضل حسين، المصدر السابق، ص٦٢–٦٤.

النظام الملكي وحاجات العراق، ولم يكن امامهم الآن الا انتظار اللحظة المناسبة لتوجيه ضربتهم"[١].

وجاء في مذكرات الملك حسين مايفيد قبل وقوع الثورة، بأن الملك حسين قد وصلته اخبار تدل على وجود جماعة في الجيش العراقي يجري تنظيمها وتوحيد جهودها للقيام بثورة ضد النظام، فهاتف ابن عمه الملك فيصل الثاني وطلب منه ارسال من يثق به من اجل اطلاعه على تحركات الجيش العراقي ومعلومات مهمة يرغب في ارسالها إليه، وقد ارسل الملك فيصل الثاني رئيس اركان الجيش العربي في الاتحاد الهاشمي الفريق الركن محمد رفيق عارف الى عمان في ١١ تموز ١٩٥٨ تم اطلاعه على الوثائق المهمة عن وجود تنظيم في الجيش العراقي يعد للثورة، واعطيت له اسماء بعض القائمين بهذه الحركة، مؤكدا له بأن هذه الوثائق تم العثور عليها بعد القاء القبض على احمد يوسف الحياري احد ضباط كتيبة المدرعات الرابعة، والذي وصفه الملك حسين بأنه من"ازلام عبد الناصر"[٢]، والذي اعترف بأنه يعد العدة من اجل تنفيذ مخطط يهدف الى القضاء على الملك حسين وخاله الشريف ناصر وعدد من المسؤولين وذلك بألقاء القنابل في احدى الاحتفالات العامة، كما اعترف الحياري بأن المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة قد اعدوا الترتيبات لقيام انقلاب في الاردن يتزامن مع الانقلاب الذي كان بعض العراقيين يعدون العدة للقيام به في

---

[١] فواز جرجيس، النظام الاقليمي العربي والقومي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٦٢-١٦٣.

[٢] الملك حسين، مهنتي كملك، ترجمة فريدون صاحب جم، لندن، ١٩٨٠، ص١٤٠-١٤٢.

العراق[١]، غير ان الفريق عارف اجاب جواباً اتسم بالاستهزاء وعدم الاكتراث قائلا :"ان الجيش العراقي مضمون ومأمون وعليكم ان تتنبهوا انتم لجيشكم"[١]. الامر الذي اثار في هذا الجانب استياء الملك الذي صاح به"ولكن لابد من ان تفهم خطورة الموقف والتهديد الذي يلقى بثقله على العراق" وقد افهمه ان مهمته التسلم والتسليم وليس الدخول في مناقشة، وعليه ان ينقل بأمانة ما اودع اليه من معلومات سرية الى الملك فيصل الثاني وولي العهد الامير عبد الاله"[٢].

وقد اكد في تلك المقابلة العميد الركن احمد محمد يحيى الذي عين معاونا لرئيس اركان الجيش في الاتحاد ما ابلغه الفريق حابس المجالي مدير المخابرات بقوله "واصبح رئيس اركان الجيش العراقي الفريق عارف في الاردن" وقص علي مادار بينه وبين الملك حسين بين ان في الجيش العراقي حسحسات وتحركات ونشاط سياسي ضد الملكية، وانه اجاب الملك بقوله :"سيدي لايوجد مثل هذه الامور في الجيش العراقي لكن يمكن ان يكون ذلك في جيشكم الاردني "[٣].

ولكن جاءت تلك اللحظة المنتظرة للضباط الاحرار في العراق لتنفيذ خطتهم في اسقاط النظام الملكي، وذلك عندما توصل نوري السعيد مع الرئيس اللبناني كميل شمعون في بغداد في الاول من تموز ١٩٥٨الى قرار

---

[١] سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٥٩، ج٢، منشورات مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٩٦، ص٢١٣؛ ويشير (حميدي) بأن الفريق المتقاعد محمد رفيق عارف، رفض الافصاح عن أي شيء عند اجراء مقابلة معه، ولكن خلال الحديث عرض الباحث له ماذكره الملك حسين فصاح بأعلى صوته يكذب.. يكذب، ينظر حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص٣٠٦.

[٢] الملك حسين، مهنتي كملك، ص١٤٢.

[٣] خليل ابراهيم حسين، موسوعة تموز ، ج٧، ص١٥٣.

يقضي بأرسال قوات عراقية الى الاردن، ومن هناك تزحف الى سوريا وتقضي على الوحدة ثم تسحق الثورة الشعبية في لبنان[١]، وقد وقع الاختيار بشكل قاطع على اللواء العشرين في معسكر جلولاء لتنفيذ هذه المهمة يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، ولكن هذا القرار الذي اتخذه بصورة سرية لم ير النور، اذ انجز اللواء المقرر ارساله الى الاردن والذي كان تحت قيادة العقيد الركن عبد السلام عارف الثورة في فجر الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وقبل الساعة السابعة صباحا تم اعلان البيان الاول القاضي بالغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية العراقية[٢]، وقد قتل الملك فيصل وولي العهد الامير عبد الاله ونوري السعيد[٣]، كما قتل من الجانب الاردني الاعضاء في حكومة الاتحاد الهاشمي وهم ابراهيم هاشم وسليمان طوقان وعدنان الحسني والرئيس سليم الصوالحة[٤]، واصيب اللواء صادق الشرع بجروح شفي منها فيما بعد[٥]، وكانت وزارة خارجية الاتحاد الهاشمي قد بعثت برقية من عمان الى بغداد قبل وقوع الثورة بيوم واحد فقط، بينت فيها ان الرأي السائد بين مختلف الاوساط المحلية هو احتمال وقوع مايؤثر على الوضع في ٢٤ تموز، حذرت العراق من ان يكون العمل موجها ضده بصورة

---

[١] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٨-٤٩.

[٢] نجدة صفوت ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٩، ص٢٦٢-٢٦٣؛ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، بيروت، ١٩٧٤، ص٦٢٠.

[٣] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢١٢-٢١٣.

[٤] منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩، ص٦٩٢.

[٥] خليل ابراهيم حسين، موسوعة ١٤ تموز ، ج٧، ص١٥٣.

خاصة، لان العناصر (الهدامة) استنفرت كل جهودها للعمل ضد الاتحاد الهاشمي وخاصة العراق[١].

واصدر العراق في اليوم الثاني من الثورة بيانا اعلن فيه انسحابه الفوري من الاتحاد وعد جميع الاجراءات والتشريعات التي تمت بموجبه باطلة وملغاة، كما عد نفسه في حل من جميع الالتزامات ومافرض عليه نتيجة لقيام هذا الاتحاد[٢]، وقد حمل الملك حسين الرئيس عبد الناصر مسؤولية ماحدث في العراق واعرب عن اسفه في فشل تجربة الاتحاد لان هذا الاتحاد كان اتحادا مثاليا، يعبر عن توافق ارادة شعبين شقيقين في تحمل المسؤولية القومية على قدم المساواة[٣].

ثانيا. موقف اللواء المدرع السادس العراقي في الاردن من الثورة.

حاولت الحكومة الاردنية استخدام اللواء المدرع السادس العراقي الذي كان يعسكر في بلادها، والذي كان من المحتمل تبديله باللواء العشرين الذي فجر الثورة[٤]. كجزء من حملة اردنية–عراقية تزحف على بغداد للقضاء على ثورة تموز على غرار ماتم عام ١٩٤١[٥].

---

[١] نقلا عن جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص٣٩٦.

[٢] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٠، ج١، ص٢٧٨.

[٣] علاء موسى كاظم نورس، ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٩٠، ص١٣٨.

[٤] خليل ابراهيم حسين، المصدر السابق، ص١٢٩.

[٥] خالدة بلال، دور العراق والاردن في السياسة العربية ١٩٤١–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب،جامعة الموصل،١٩٧٩، ص١٠٥.

الا ان محاولات الحكومة الاردنية فشلت وذلك لان قادة مقر اللواء قد علموا بالاحداث قبل وقوعها بليلة واحدة فقط، عندما وصل الى الاردن في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ١٣ تموز ١٩٥٨ الملازم الاول محمود حسين شلال احد تلاميذ كلية الاركان وأحد الضباط الاحرار واخبر مجموعة من الضباط في مقر اللواء البالغ عددهم اثنين وعشرين ضابطا بقيادة المقدم الركن عبد الكريم فرحان[١]، ان الثورة ستعلن ليلة ١٣-١٤ تموز ١٩٥٨ عند مرور اللواء العشرين في بغداد، مما حدا بضباط مقر اللواء عقد اجتماع وضعت فيه خطة للسيطرة على اللواء ومن ثم الخروج من الاردن حال اعلان الثورة، دون علم امر اللواء الزعيم (العميد) الركن هادي علي رضا المتعاطف مع السلطات الاردنية[٢].

كما فقد تلقى ضباط اللواء في مساء يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ رسالة موجهة اليهم من محطة الاذاعة في بغداد يدعوهم فورا الى التوجه الى نقطة (H3) داخل الحدود العراقية مع اتخاذ تدابير الحماية خلال العودة والعبارة الاخيرة والخاصة بالحماية تدل على المعلومات الموثقة التي تؤكد ان حكومة الاردن اتخذت التدابير المستميته لمنع القوات العسكرية العراقية من مغادرة معسكراتها في الاردن[٣].

ومهما يكن من امر فقد تحرك اللواء في الساعة الخامسة من صباح يوم ١٥ تموز نحو الحدود العراقية، بعد ان قطع ضباطه اسلاك الهاتف

---

[١] للتفاصيل حول اسماء الضباط ينظر ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٢٤.

[٢] عبد الكريم فرحان، ثورة ١٤ تموز في العراق، بيروت، د.ت، ص٧٢.

[٣] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٢٥؛ عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص٧٣.

بين عمان ووحداتهم اثر قيام السلطات الاردنية بشن حرب عصابات ضد افراد اللواء في محاولة للسيطرة عليه، ووصل نقطة (H3) في الساعة الحادية عشرة من مساء اليوم نفسه، اما الدبابات فقد عسكرت شرق (H4) قرب الحدود العراقية ووصلت (H3) في الساعة الثانية عشرة ظهرا من اليوم التالي ١٦ تموز ، فأستقبل ضباط وجنود الفرق المرابطة هذه القوة العائدة المساندة للثورة بحماس كبير ، وهكذا تمكن هذا اللواء الذي اريد منه ان يسهم في اجهاض الثورة والقضاء عليها من اتخاذ مواضع دفاعية في (H3) لمدة اربعة اشهر لصد أي زحف يأتي من الاردن، وبذلك أحبطت محاولات الحكومة الاردنية، المتعددة للسيطرة على اللواء المدرع السادس العراقي لضرب الثورة في العراق[١]، ولاشك بأن اصرار امري اللواء وضباطه على التحرك، وضع القيادة الاردنية امام الامر الواقع وبالتالي اصدار اوامرها بالموافقة وذلك مايتضح من المحاورة الهاتفية التي جرت في عمان بين رئيس اركان الجيش للاستخبارات في الاتحاد الهاشمي الفريق حابس المجالي ومعاونه العميد الركن احمد محمد يحيى الذي يتضح من قوله :"وفي الساعة الثالثة من صباح يوم ١٥ تموز اتصل بي تلفونيا الفريق حابس المجالي قال لي:"ان اللواء المدرع العراقي الموجود في الاردن يريد ان يتحرك الى العراق وقواتنا تحاول منعه فما هو رأيك؟ فأجبته لماذا تحاول قواتكم عدم خروجه من الاردن وما هي الفائدة من بقائه في الاردن، اذا كنتم خائفين منه فرد علي قائلا اذا سأصدر أمري بالموافقة"[٢].

---

[١] خليل ابراهيم حسين، المصدر السابق، ص١٥٠-١٥٣؛ ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٢٥-٢٢٦؛ خالدة بلال، المصدر السابق، ص٤٠٥-٤٠٦.

[٢] خليل ابراهيم حسين، المصدر السابق، ص١٥٤؛ محمد حسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٧٩.

ولعل الموافقة جاءت بشكل غير مباشر من الملك الاردني نفسه وذلك عند استفساره من بعض الضباط العراقيين الاعضاء في الاتحاد عن رأيهم في الثورة، وذلك في صباح اليوم نفسه ١٥ تموز وذلك عندما استدعى العميد الركن احمد محمد يحيى والسفير العراقي في الاردن اللواء الركن بهاء الدين نوري، وسألهما عن رأيهما في الثورة وعن قوات العشائر في الديوانية التي ستتحرك الى بغداد للقضاء على الثورة بالتعاون مع اللواء الركن عمر علي قائد الفرقة الاولى وقواته اجابه العميد الركن احمد محمد يحيى بالقول "ان هذه المعلومات غير صحيحة ان الثورة ستنجح وان الجو العام (مهيأ) لقيام الثورة وان نجاحها لاعلاقة له بالاشخاص"[1]. وهكذا لم تفلح القيادة الاردنية في كسب القوات العسكرية العراقية واستخدامها كقوة مشتركة بإسم جيش الاتحاد الهاشمي للتحرك نحو بغداد وضرب الثورة، كما حدث في ثورة نيسان مايس ١٩٤١.

ثالثا. موقف قيادة الثورة من الانزال البريطاني في الاردن

احدثت الثورة العراقية صدمة قوية لدى الانظمة الملكية في المنطقة وشكلت تهديدا مباشرا لمصالح حلفائهم الغربيين، لاسيما بريطانيا التي سددت الثورة ضربة ماحقة لمركزها في الشرق الاوسط، ذلك ان العراق كان معقل النفوذ البريطاني الاخير في المنطقة[2].

---

[1] خليل ابراهيم حسين، المصدر السابق، ص١٥٤ ويشير العميد الركن عبد الله العمري ان الملك حسين رغب في مقابلة بعض الضباط العراقيين، وهو من ضمنهم صباح يوم ١٥ تموز في قصر بسمان في عمان الا ان الملك عدل عن المقابلة بعد ان انتظر الوفد نحو الساعتين، ينظر، المصدر نفسه، ص١٥٧.

[2] فواز جرجيس، المصدر السابق، ص١٦٣-١٦٦.

وقد قام زعماء كل من لبنان والسعودية والاردن بحث الادارتين البريطانية والامريكية على العمل بحزم لاحتواء التيارات الثورية التي تجتاح المنطقة فقد استدعى رئيس الجمهورية اللبناني كميل شمعون السفير الامريكي في بيروت روبرت مكينتول حال سماعه نبأ قيام الثورة، وطلب الى السفير ابلاغ حكومته بضرورة التدخل عسكريا وخلال ثمانية واربعين ساعة قائلا له انه سيفسر نيات الادارة الامريكية بموجب افعالها لااقوالها[1].

وفي اليوم نفسه تلقت واشنطن نداء رسميا من الملك سعود بن عبد العزيز، طالبا فيه من الولايات المتحدة وبريطانيا التدخل العسكري للحفاظ على انظمة حلفائهم العرب[2]، ويتضح ذلك من حديث رئيس دائرة المخابرات المركزية الامريكية الن دالاس مع زعماء الكونجرس، اذ قال بأن الملك سعود سارع الى استدعاء السفير الامريكي في جدة، وابلغه بوجوب تدخل دول حلف بغداد ضد الثورة العراقية والا فما فائدة هذه الاحلاف" وذكر ان السعودية قد تضطر اذا لم يقع التدخل الغربي الى الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة ، واشار بأنه في حالة عدم قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بعمل جدي لحماية العراق والاردن، فأنهما سينتهيان كقوى مؤثرة في الشرق الاوسط"[3].

---

[1] Declassified Documents, Department of State, Library of The Congress (Washington) D.C.Briefing Notes Allen W Dulles Meetig at the White House Congressional Leaders, 14 July 1958.

[2] Ibid.

[3] Declassified Documents With congressional, Leaders, 58, OP.Cit.

والواقع ان كلام الملك سعود لم يكن اكثر من مناورة سياسية قصد بها تعجيل التدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا للقضاء على ثورة العراق، باعتبارها اول الغيث في بداية سقوط الانظمة الملكية[١].

ولعل هذا الموقف قد اثار الانتباه بأن الموقف السعودي كان غير ودي من الثورة وفيه تناقض كبير لسياستها السابقة، ففي الوقت الذي كانت فيه السعودية ترغب بالقضاء على حكم الاسرة الهاشمية في العراق والاردن، ولكن لاتريد ذلك عن طريق الثورة، لأنها تهدد كيانهم وتقلق ضمان مستقبلهم السياسي، او بتعبير اخر بقاء الهاشميين في الحكم اهون وقعا على ال سعود من نبأ الثورة في أي منهما[٢].

اما الأردن فقد كانت اكثر الانظمة الملكية قلقا حال سماع نبأ الثورة العراقية، التي هزت النظام الملكي الاردني وجعلته في شبه عزلة في المنطقة فقد دعا الملك حسين صباح يوم الثورة الى عقد اجتماع طارئ في الديوان الملكي ضم الحكومة واعضاء مجلس الامة والوزراء السابقين، وقد تقرر طلب العون للمساعدة العسكرية الفورية من بريطانيا والولايات المتحدة بموجب المادة ٥١[٣]، من ميثاق الامم المتحدة[٤]، وقال الملك حسين "لايهمنا أي البلدين يبعث بجنوده وقد تركت الخيار لبريطانيا لتقرير أي البلدين يجب ان يرسل المضمون المطلوب"[٥].

---

[١] عبد الامير محسن جبار، العلاقات السياسية الاردنية السعودية، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٥، ص٢٩٩.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٩٩.

[٣] حول نص المادة ينظر وليد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وسياسة عبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، بغداد، ١٩٨٢، ص٥٦.

[٤] سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٩٥، ج٢، ص١٨.

[٥] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٨٨.

وفـي الوقـت نفســه ارسـل الملـك حسـين رسـالة الـى رئـيس الـوزراء البريطـاني هارولـد مـاكميلان يطلـب فيهـا المسـاعدة الفوريـة للمحافظـة علـى نظامه الذي اصبح مهددا من سياسة وتكتيك جمال عبد الناصر، وقال بأن المساعدة بمثابة رمز للروابط التي تجمع الشعوب الحرة في اوقات المحن[1].

وكـان السـفير الاردنــي فــي لنـدن قـد حضـر الـى وزارة الخارجيـة البريطانيـة فـي السـابعة والربـع مـن مسـاء يـوم الاثنـين ١٤ تمـوز وهـو يـوم الثورة، ليقف على رد الفعل البريطـاني تجاه الاحداث المتأزمة في العراق. ومـا يمكـن ان تقـوم بـه بريطانيـا ازاء الاتحـاد الهاشـمي باعتبـار ان الملـك حسين هو الذي اصبح رئيس ذلك الاتحاد بعد مقتل الملك فيصل الثاني، استنادا الـى دستور الاتحـاد وعليـه ان يسـتعيد النظـام فـي العـراق، الا ان المتكلم باسم الخارجيـة البريطانيـة السير ديليـوهيز قد ابلـغ السـفير الاردنـي بأن الوزراء البريطانيين مازالوا يناقشون تطورات الازمة في العراق، وانه من المستحيل التنبؤ بما سيتخذونه من قرارات، واخبره بالامكان طمأنـة الملك حسين بأن الحكومة البريطانية قد رحبت بموقفه وتشجعه[2].

استمرت الحكومة البريطانية في عقد جلساتها يوم الثورة حيث عقدت ثلاثـة اجتماعـات، اتصـل خلالهـا هارولـد مـاكميلان بـالرئيس الامريكـي ايزنهـاور، وقـد اخبـره الاخيـر بأنـه قـد اعطـى اوامـره للاسـطول الامريكـي السادس المرابط في مياه البحر المتوسط الذي سيصل لبنان في ١٥ تموز وفـي المقابـل اخبـره مـاكميلان ان الاردن قـد طلـب المسـاعدة العسـكرية العاجلة، وكان ايزنهاور يرى انه على بريطانيا ان تهيئ نفسها للتحرك الى

[1] محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الجزء الاول، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص٣٤٥.

[2] وليد الاعظمي، المصدر السابق، ص١٩.

الاردن بقوات المظليين، مؤكدا له استعداد امريكا لتقديم اية مساعدة في الامداد والتموين التي يحتاجها البريطانيون في عملية انزال قواتهم في الاردن[١].

وفي مساء يوم الثورة ارسل ماكميلان وزير خارجيته سلوند لويد الى واشنطن لمقابلة الرئيس ايزنهاور، وليتناقش معه في مسألة نقل قوات المظليين البريطانيين من جزيرة قبرص في البحر المتوسط الى الاردن وخلال وجود لويد في البيت الابيض ارسل ماكميلان برقية اليه يخبره فيها بأنه عازم على معالجة الامور بقوات المظليين والاحتفاظ بلواء من الاحتياط تحسبا للطوارئ، واخبره ايضا ابلاغ ايزنهاور انهم ربما يحتاجون الى مساعدة امريكية[٢]، فأبلغه ايزنهاور بأن الامريكان سيقفون مع البريطانيين جنبا الى جنب[٣].

وقد هبطت فعلا قوات المظليين البريطانيين المؤلفة من ٢٢٠٠ جندي، الى مطار عمان في ١٧ تموز ١٩٥٨، بعد ان عبروا بطائراتهم اجواء الاراضي المحتلة في فلسطين، ولم يكن لديهم متسع من الوقت لتوضيح ذلك لسلطات الكيان الصهيوني[٤]، بل حتى انها نقلت قواتها دون الرجوع الى هيئة الامم المتحدة[٥].

---

[١] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٦١.

[٢] مؤيد ابراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠، ص١١٣.

[٣] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٦٥.

[٤] عباس مراد، الدور السياسي للجيش الارذني ١٩٢١-١٩٧٣، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، ص١٠٠.

[٥] فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، بغداد ١٩٧٩، ص٤١٢.

وفي اليوم التالي توزعت القوات البريطانية في عمان لمساندة الفرق، كما وصلت في وقت لاحق قوة مشاة الى العقبة، فضلا عن الاحتفاظ بقوة لواء احتياطي[١].

وعد النظام الجمهوري في العراق انزال الجيوش في الاردن ولبنان مقدمة لغزو العراق، الا ان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم تلقى تطمينات من بريطانيا والولايات المتحدة بواسطة سفارتاهما في بغداد، بأنهما لاينويان التدخل في شؤون العراق الداخلية، وقد اكد رئيس الوزراء من جانبه ان حكومته تحترم تعهدات العراق للدول الاجنبية بما في ذلك الاتفاقيات النفطية، كما تعهد لهما بدفع التعويضات عن الاضرار التي لحقت بالاملاك والمؤسسات الاجنبية[٢]، وقد سلمت وزارة الخارجية العراقية مضمون ذلك في ١٨ تموز الى جميع البعثات الدبلوماسية في بغداد مؤكدة في مذكرتها ان ما حدث كان عبارة عن حركة داخلية استهدفت انقاذ العراق من مساوئ الحكم الفاسد والرجعية[٣]، وفي ٢٠ تموز ١٩٥٨ قررت الحكومة الاردنية انهاء العلاقات السياسية التي كانت قائمة بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة وذلك بالنظر لاعتراف الجمهورية العربية المتحدة رسميا

---

[١] جلال يحيى العالم العربي الحديث، منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦، ص١٠١٣.

[٢] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٨٠-٨١.

[٣] سعى النظام الجمهوري في مذكراته هذه في الحصول على اعتراف الدول الغربية وبالفعل اعترفت في الاول من اب ١٩٥٨ كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية به، ينظر جهاد محي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤٠-١٩٥٨، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص٣٤٩.

بالجمهورية العراقية[١]، التي عدت قيامها عملا باطلا على اعتبار دولة الاتحاد الهاشمي لازالت قائمة برئاسة الملك حسين[٢].

وعلى اية حال بقيت القوات البريطانية في الاردن حتى صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢١ اب ١٩٥٨ حيث بدأ في منتصف ايلول منه انسحاب المشاة من العقبة والمظليين من عمان والمدن الاخرى، حتى غادر اخر جندي بريطاني ميناء العقبة في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٨[٣].

والواقع لم تأت الاستعانة الاردنية من بريطانيا والولايات المتحدة من مجرد الرغبة في التحوطات الامنية للمفاجأت، بل نتيجة لحقائق ملموسة واخطار مماثلة، فقد لمست القيادة الاردنية تأييد الشعب الاردني وترحيبه بالثورة العراقية، اذ كانوا يتجمعون حول اجهزة المذياع منذ اليوم الاول للثورة لمتابعة تطوراتها، فضلا عن التظاهرات التي شهدتها المدن الاردنية ابتهاجا بانتصار الثورة، وقد بعث عدد من الضباط الاردنيين الاحرار برقية الى مجلس السيادة في العراق اعلنوا فيها تأييدهم للثورة، الامر الذي اثار الذعر لدى سلطات الامن الاردنية التي قامت بحملة تفتيش واسعة النطاق في المدن والقرى وحاولت مصادرة اجهزة المذياع من المنازل والمقاهي في محاولة لقطع الاتصال بين الجماهير والثورة[٤].

ووضعت سلطات الامن الاردنية يدها على منشورات وزعت على نطاق واسع بين الوحدات العسكرية حملت توقيع الجنود الاحرار في الجيش

---

[١] منيب الماضي وسليمان موسى، المصدر السابق، ص٩٢.

[٢] سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ج٢، ص١٩.

[٣] حول نص قرار الجمعية، ومراحل الانسحاب، ينظر منيب الماضي وسليمان موسى، المصدر السابق، ص٦٩٣-٦٩٥.

[٤] خليل ابراهيم حسين، موسوعة تموز ، ج٧، ص١٥٧.

العربي الاردني، تحث الجنود على الالتحام مع الشعب لانقاذ الوطن من الحكم الظالم والوقوف في وجه محاولات جعل الجيش مجموعة من الحراس للخونة والمأجورين واداة لضرب الشعب وقمع الشعور الوطني في البلد". واشار المنشور ان هناك اكثر من ٢٥٠ ضابطا من خيرة الكفاءات العسكرية والوطنية هم رهن الاعتقال[١].

ومن جانبها اعلنت السلطات الاردنية انها احبطت محاولة انقلابية تزعمها المقدم الركن محمود الروسان، كانت ستنفذ في اليوم نفسه من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، باشتراك عدد من الضباط منهم محالون على التقاعد وبعض المدنيين، القي القبض عليهم واعترفوا في ١٧ شباط ١٩٦٠ امام المحكمة لمحاولاتهم الانقلابية فحكم على محمود الروسان بالسجن عشر سنوات بينما حكم على الاخرين بالسجن مددا متفاوتة، وكانت الحكومة الاردنية قد تلقت معلومات موثقة بأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد دبرت هجوما مسلحا يبدأ من حدودها مع سورية يوم ١٧ تموز كي تناصر تلك الحركة الانقلابية[٢].

رابعا. الثورة وقضية المحتجزين العراقيين في الاردن

كان وقع الثورة على الحكومة الاردنية شديدا، وقد حاولت السلطات الاردنية التي لم تفلح في احتجاز اللواء المدرع السادس العراقي احتجاز الدبلوماسيين والعسكريين العراقيين، لكي يتم تبادلهم مع من كان من الاردنيين في بغداد من الوزراء الدبلوماسيين والضباط، فضلا عن طائرة الملك حسين وسيارات نقل النفط الاردنية البالغ عددها ٤٦ صهريجا.

[١] عباس مراد، المصدر السابق، ص١٠١.

[٢] سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ج٢، ص١٩-٢٧.

اذ ان السلطات الاردنية احتجزت اعضاء السفارة العراقية في عمان وقنصليتها في القدس، وطلب السفير العراقي في عمان اللواء الركن بهاء الدين نوري اللجوء السياسي الى الاردن، ومنح ذلك وكلفت الحكومة العراقية السفارة الهندية في عمان بالقيام بأعمال السفارة العراقية والعمل على اعادة المحتجزين العراقيين هناك[١].اما الخارجية الاردنية فقد طلبت من السعودية التوسط لحل قضية المحتجزين، وتمكنت من اعادة القائم بالاعمال العراقي فخري طاهر في ٢٨ اب ١٩٥٨ وقد عاد الى الاردن السفير الاردني فرحان شبيلات، اما القائم بالاعمال الاردني بدري الملقي والملحق الثقافي الاردني ابراهيم صلاح والسكرتير الخاص للسفير الاردني سليم الشاويش فقد طلبوا اللجوء السياسي في العراق ومنحوا ذلك[٢]، وفي ١٦ ايلول ١٩٥٨ ابلغت وزارة الخارجية العراقية بتوقف اعمال سفارتها في عمان وقنصليتها في الاردن ايذانا بقطع العلاقات الدبلوماسية نهائيا بين البلدين[٣].

اما بالنسبة للمحتجزين العسكريين من ضباط كلية الاركان العراقية وغيرهم والذين كان عددهم ٤٠ ضابطا حجزوا من يوم ١٦ تموز حتى يوم ١٩ منه ثم نقلوا في اليوم الثاني الى دار ضيافة الضباط في معسكر الزرقاء، وقد اوضح العميد الركن عبد الله العمري بأنه كان من ضمن قيادة كلية الاركان العراقية التي قامت بزيارتها الاولى الى الاردن تلك الزيارة التي كان من ضمن منهجها التدريبي (الجولات) ومنها زيارة خطوط التماس مع

---

[١] مقتبس من رسالة العميد الركن عبد الله العمري الذي كان من ضمن المحتجزين انذاك في الاردن الى موسوعة تموز، ينظر تحليل خليل ابراهيم حسين، موسوعة تموز، ١٩٧٤، ص٥٩.

[٢] جريدة الجمهورية، في ١٩٥٨/٨/٦.

[٣] جريدة الجمهورية في ١٩٥٨/٩/١٧.

العدو الصهيوني، والتعرف على المعالم الارضية هناك، فضلا عن التقارب بين الجيش العراقي والاردني الذي كان قد بدأ تشكيل قيادة موحدة له بعد اعلان الاتحاد الهاشمي، وقد ابلغهم العقيد صالح الشرع بأن الغرض من بقائهم في الاردن هو لضمان عودة الوزراء والضباط الاردنيين الموجودين في بغداد[١].

وفي ٢٢ تموز ١٩٥٨ وصل الملحق العسكري الاردني الى عمان، وبعد يومين وصل اللواء صادق الشرع الذي كان قد دخل المستشفى نتيجة اصابته بجروح، وحجز في معسكر الرشيد حفاظا على حياته وانه قد ارسل رسالة الى عبد الكريم قاسم من المعسكر اعطاه فيها كلمة ثقة انه سيسعى لعودة المحتجزين العراقيين حال وصوله عمان، عندئذ سمح له بالعودة الى بلاده[٢].

وبهذا الصدد يقول العميد الركن عبد الله العمري "انني عندما ارجعوني الى بغداد وقمت بمواجهة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم اخبرته ان جميع ضباط الكلية تألموا عندما سمح للاردنيين بالعودة الى عمان وعودتنا الى بغداد، وكنا نعتقد بضرورة اجراء عملية تبادل، فقال انه رأى عملية التبادل عملية غير لائقة بأن تحدث بين بلدين عربيين وبين الضباط العرب ، فضلا عن ان اللواء صادق الشرع كان قد اعطاه كلمة بأن ضباط الكلية سيعودون حال وصوله عمان"[٣].

واوضح الجانب الاردني للجانب السعودي الوسيط بين الجانبين عدم ممانعته ازاء المحتجزين العراقيين بشرط اعادة كافة الاردنيين الراغبين

---

[١] ينظر خليل ابراهيم حسين، موسوعة تموز ، ج٧، ص١٥٦-١٥٩.

[٢] ينظر خليل ابراهيم حسين، موسوعة تموز، ص١٦٠.

[٣] المصدر نفسه ، ج٧، ص١٥٦-١٥٩.

وطائرة الملك وسيارات نقل النفط، وايد الجانب العراقي ذلك بأستثناء خلوصي الخيري الذي عد سياسيا وليس موظفا وان التحقيق يجري معه لعلاقته مع بعض المسؤولين، كما اوضح الجانب العراقي ان سيارات نقل النفط وطائرة الملك تخضع لحسابات مالية وذلك لاستحواذ الاردن على اموال عراقية نتيجة حجزه على موجودات بنك الرافدين العراقي في عمان وموظفيه[١].

وعلى الرغم من توصل الطرفين الى اعادة المحتجزين العراقيين ومجموعهم ٧٥ ضابطا وجنديا من الجانبين مع اعادة طائرة الملك، وسيارات نقل النفط في ٢٨ تموز ١٩٥٨، فقد بقي في العراق كل من خلوصي الخيري الذي ورد اسمه ضمن قائمة المدنيين الذين سيحاكمون امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة مقابل خمسة ضباط عراقيين في الاردن في ٢٨ اب تمت اعادة هؤلاء وعدول الحكومة الاردنية عن تجميد اعمال بنك الرافدين في عمان[٢].

واخيرا فإن تردي العلاقات بين البلدين وتبادل الحملات الاذاعية والصحفية بينهما، اتاح لمجلس الوزراء العراقي اصدار بيان جاء فيه :"ان الجمهورية العراقية ستدافع عن الاردن ضد أي اعتداء اسرائيلي لأن العراق يرتبط مع الاردن بروابط قوية كما ترتبط معه الجامعة العربية" ووزع هذا البيان على ممثليات دول العالم لاشك ان هذا القرار يعد ردا على

---

[١] قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨–٨شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص٣٣١–٣٣٢.

[٢] وهم العميد الركن احمد محمد يحيى والعقيد الركن عبد الجبار شنشل والعقيد الركن اديب عبد الرحمن والرائد عزيز السامرائي والملازم الاول مزهر جواد، ينظر خليل ابراهيم حسين موسوعة تموز، ص٦٢٧؛ قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٢.

التهديدات الصهيونية بأحتلال الضفة الغربية في حالة سقوط النظام الملكي في الاردن، وكانت محاولة من جانب الدول الغربية التي ارادت وضع العراق والجمهورية العربية المتحدة كدولتين مقررتين امام خيارين هما اما ابقاء النظام الملكي في الاردن، او سيطرة الكيان الصهيوني على الضفة الغربية ومن البديهي ان يرجح الرأي الاول[١].

وهكذا استمرت العلاقات مقطوعة والحملات الصحفية والاذاعية تتصاعد بين البلدين ، وازدادت بعد حركة الشواف في الموصل ١٩٥٩ تجاذبا مع المظاهرات التي خرجت في دمشق وعمان استنكارا لاعدام ضباطها وقد دعت اذاعة عمان الى قلب النظام القائم في العراق، ومما زاد حدتها لجوء طيار عراقي[٢] الى دمشق اولا ثم الى عمان في اذار ١٩٦٠، ثم اثارت الصحف العراقية وجود ديون عراقية على الاردن عن كميات النفط التي ارسلها اليه، والتي تبلغ ١٢٢ الف دينار عن طريق الكفالات المصرفية، والعمل على استرداد ٥٢ الف دينار من البنك المصري وهو احد البنوك الكفيلة، وان باقي المبلغ سوف يسترد بالطرق القانونية[٣].

خامسا. عودة العلاقات العراقية -الاردنية

ترك مقتل الملك فيصل الثاني وافراد اسرته اثرا بالغا وصدمة كبيرة في نفس ابن عمه الملك حسين، والتي عبر عنها في مذكراته بقوله :"كان بالتأكيد احدى اقسى الصدمات التي كان علي ان احتملها"[٤].

---

[١] قحطان سليمان احمد، المصدر السابق، ص٢٣٢.

[٢] الطيار العراقي هو الملازم عبود سالم حسن الذي عين في ما بعد ملحقا عسكريا للاردن في انقرة، ينظر جريدة اللواء البيروتية، في ١٩٦٠/٤/٦.

[٣] ينظر جرائد: الاهالي، الجمهورية ، البلاد في ١٩٥٩/١١/١٩.

[٤] الحسين بن طلال، المصدر السابق، ص١٤٣.

وعلى الرغم من دعوات بعض الوزراء الاردنيين بضرورة اتخاذ موقف عسكري حاسم ضد الثائرين في الشطر الاخر من الاتحاد العربي بناء على نصوص ميثاق الاتحاد بين البلدين، فإن الملك حسين طرح عليهم تساؤلات منطقية بقوله:"ماذا يمكن انقاذه؟ فالملك وافراد اسرته قد قتلوا اولا، ولم يكن معروفا كيف جرت الامور في العراق ثانيا لذلك لايمكن ارسال قوات الى العراق، واذا تم ارسال قوات الى العراق فيجب ان تكون ضد (الثائرين) وليس ضد الشعب العراقي"[1].

وفي الوقت ذاته اخذ الاردن يواجه ضغوطا داخلية تمثلت بتوتر الاوضاع الداخلية بسبب التفجيرات والمؤامرات، وضغوطا عربية تمثلت بنشاط الجمهورية العربية المتحدة التي اخذت تعمل من اجل الاطاحة بالنظام الاردني وذلك ماصرح به الملك علنا في خطابه في الامم المتحدة بقوله :"ان النشاطات التي تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة ضد الاردن وصلت الى حد يحملنا على الاعتقاد بأن هدف شقيقتنا العربية هو القضاء علينا" واكد ان اغلاق الحدود مع سوريا يعني السعي وراء تدمير اقتصادنا، فضلا عن ضغوط دولية متمثلة بالضغط الشيوعي من خلال الامم المتحدة وذلك يتضح من خطاب الملك نفسه الذي جاء فيه :"الا ان الامم المتحدة سمحت للمارقين المحكومين الفارين من عندنا بالقيام بأعمال مداهمة ضد بلادنا" كما انه شرح بأن احد الاسباب التي حفزته للحضور الى جلسات الامم المتحدة هي تزايد التوتر بين الاردن والامم المتحدة، ولعل تلك الضغوط كانت واضحة جدا عندما عمد نيكتا خروشوف رئيس الاتحاد السوفييتي ووفد الجمهورية العربية المتحدة الى مغادرة القاعة قبل ان يبدأ

---

[1] الحسين بن طلال، المصدر السابق، ص١٤٤-١٤٥.

الملك حسين بالقاء خطابه في الجمعية العامة للامم المتحدة في الثالث من تشرين الاول ١٩٦٠[1].

ومن هنا املنا ان لانتجاوز الحقيقة اذا قلنا بأن الملك حسين كان يتعامل بواقعية وبعد نظر ثاقب مع الاحداث السياسية وتطوراتها وذلك يتضح من عدم موافقته على اتخاذ أي اجراء عسكري ضد "الثائرين" في العراق وحاول معالجة الامور بدبلوماسية مقنعة لتهدئة الخواطر الاردنية اولا وللابقاء على اواصر العلاقات الاخوية التي تربط الشعبين الاردني والعراقي ثانيا بقوله :"نحن لسنا شعبا تواقا الى فرض نفسه على الاخرين فإذا كان شعب العراق قد صمم على اختيار اسلوب اخر لحياته فله ان يتدبر امره بنفسه"[2]، ولكن رد فعله تجاه مقتل ابناء عمه تمثل بقرار الاردن الصادر في ٢٠ تموز ١٩٥٨ القاضي بانهاء العلاقات الدبلوماسية مع العراق وقطعها واعتبار مشروع الاتحاد العربي مع العراق ملغى[3]، وبالتالي غلق الحدود بين البلدين[4].

وهكذا بعد انتصار الثورة في العراق وقيام النظام الجمهوري، ادرك الثوار ضرورة رأب الصدع الذي اصاب العلاقات مع الاردن، واسدال الستار على احداث ١٩٥٨ المؤلمة بالنسبة للاردنيين وذلك بالعمل على عودة تلك العلاقات، وقد جرت عدة محاولات لعودتها، ابرزها اجتماع السفير العراقي في بيروت (نجيب الصائغ) بالسفير الاردني (حميد سراج)

---

[1] منيب الماضي وسليمان موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين،ج٢، ص١٨-٤٥؛ داج همرشولد، دبلوماسية الازمات ، ترجمة عمر الاسكندراني، القاهرة، ١٩٦٢، ص٣٤٦-٣٤٧.

[2] الحسين بن طلال، المصدر السابق، ص١٤٤.

[3] منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ج١، ص٦٩٢.

[4] المصدر نفسه، ج٢، ص٤٥.

عام ١٩٦٠واتفاقهما على ضرورة اعادة العلاقات وفعلا اتجه السفير الاردني من بيروت الى عمان حيث اجتمع مع الملك حسين وابلغه رغبة العراق بعودة العلاقات بين البلدين، فأبدى الملك حسين تفهما واضحا للامر وابدى استعداد الاردن للاعتراف بالنظام الجمهوري في العراق واعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين شريطة ان يعلن عبد الكريم قاسم انه ليست له يد في قتل الملك وافراد عائلته[1].

وخلال اجتماعات الامم المتحدة استثمر الوفد العراقي فرصة مشاركة الملك حسين فيها، اذ طلب هاشم جواد وزير خارجية العراق مقابلة الملك، واثناء اللقاء طلب هاشم جواد ان تعود العلاقات بين البلدين، بعد ان اكد للملك الاردني ان عبد الكريم قاسم لم يكن له يد في مقتل الملك فيصل الثاني وافراد عائلته وانه يشجب الاغتيال، فوافق الملك على اعادة العلاقات[2].

وفي الوقت نفسه ابرق الملك حسين الى عمان داعيا حكومته الى العمل من اجل اعادة العلاقات مع العراق، وعقد مجلس الوزراء الاردني في الاول من تشرين الاول ١٩٦٠ اجتماعا واتخذ قرارا بالاعتراف بالنظام الجمهوري في العراق[3]، وبادرت الحكومة العراقية في العشرين منه الى فتح طريق النقل البري والجوي واستئناف الاتصالات الهاتفية والبرقية والبريدية

[1] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٣.

[2] منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ج٢، ص٤٥.

[3] المصدر نفسه، ص٤٦.

بعد انقطاع استمر اكثر من سنتين[١]، وتم قبول مائة طالب اردني في مختلف الجامعات العراقية[٢].

وكان مجلس الامة الاردني قد وافق على قرار عودة العلاقات مع العراق، وذلك من خلال افتتاحه في الاول من تشرين الثاني ١٩٦٠، والذي حضره الملك حسين واكد اهمية ذلك بقوله:"رأينا ان نجعل واجبنا نحو وطننا وامتنا فوق عواطفنا ومشاعرنا الخاصة، ضمدنا جراحنا العميقة بنداء الوطنية ودعاء القومية وخير الامة العربية"[٣].

وفي الخامس من تشرين الثاني ١٩٦٠ وصل بغداد وفد اردني تجاري واجرى مباحثات مع وفد عراقي انتهت بالتوقيع على اتفاقية حول امور النقل والتنقل والتجارة بين البلدين، وتم تشكيل لجان مشتركة بين البلدين وفتح مكتب تجاري في عمان، ووضع الترتيبات اللازمة بالنسبة للاجراءات الكمركية وبتنفيذ الاتفاق التجاري المعقود في ٢٠ ايلول ١٩٥٣، واتفاقية التبادل التجاري ووضع الترتيبات اللازمة لنقل البضائع ومنتجات النفط العراقية الى ميناء العقبة، واخيرا اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانسيت المعقودة بين دول الجامعة العربية في ١٥ كانون الاول ١٩٥٤[٤].

وصدر بيان في عمان اوضح فيه ان الاعتراف جاء نتيجة لرغبة شخصية من الملك حسين الذي كان يحضر اجتماعات الجمعية العامة بعد ان تأكد له بأن عبد الكريم قاسم ادان مقتل الملك فيصل الثاني وكانت

---

[١] منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص٤٧.

[٢] سليمان موسى، اعلام من الاردن ، ص١٢٢.

[٣] سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ج٢، ص٤٥.

[٤] فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات، الكتاب الرابع، النصوص ١٠، ج١٠، ١٩٥٩-١٩٦٠، ط١، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٦، ص٣-٤.

الصحف ووكالات الانباء قد نقلت بأن وزير الخارجية العراقي هاشم جواد قد ابدى اسفه على من قتل في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ خلال اجتماعه بالملك حسين، ولكن بعد عودته الى بغداد سئل عن ذلك فنفى تلك الانباء، وسأل عن قول عبد الكريم قاسم "اننا قمنا بثورة ولم نستهدف اشخاصا بل كنا نريد ان نزيل نظاما وكل من وقف بوجه هذه الثورة قرر الشعب مصيره يوم الثورة المباركة فأجاب "انا بطبيعة الحال لااستطيع ان اعبر احسن مما قال سيادة الزعيم عن طبيعة الثورة".

وورد في جريدة كل شيء العراقية ان مباحثات حدودية مشتركة قد جرت بين البلدين في محطة الضخ (H3) للفترة من (٥-٧ كانون الاول ١٩٦٠) تمخض خلالها التوصل الى تأسيس مخفر كمركي على الحدود، وصدر بيان مشترك في ختامها يؤكد فيه الطرفان على رفع التوصيات الى حكومتيهما لاقرارها[١].

وقد تألف الوفد الاردني من صلاح السعيمات وكيل وزارة الداخلية ومحمد عودة القرعات وكيل وزارة المالية لشؤون الكمارك وعادل الخالدي وكيل وزارة الخارجية وفضل التلعوني مدير عام الجوازات، بينما مثل الجانب العراقي في المباحثات كل من الزعيم الركن فريد ضياء محمود ممثل وزارة الدفاع وسعدي الدبوني مدير الكمارك والمكوس العام ممثلا عن وزارة المالية وبشير حديد المدير العام للادارة بوزارة الداخلية ممثلا عن وزارة الداخلية والدكتور حسن الراوي المدير العام للدائرة الحقوقية لوزارة الخارجية ممثلا عن وزارة الخارجية وشاكر نعمان مدير السفر والجنسية[٢].

---

[١] نقلا عن فؤاد الراوي، المصدر السابق، ص٦.

[٢] نصت الاتفاقية على امور النقل والتنقل والتجارة بين البلدين وجاءت على خمسة فقرات نصت على منح السمات (التأشيرة) لسائقي النقل الركاب ومعاونيهم على الحدود وتكون

وفي اليوم الثاني من وصول السفير العراقي عبد الكريم شاكر الى عمان وقبل تقديم اوراق اعتماده دعي الى حفل افطار اقامه القصر الملكي بأمر الملك حسين، دعي اليه الوزراء ورؤساء الهيئات الدبلوماسية والاعيان والنواب[1]ويؤكد عبد الكريم شاكر بأن رئيس الوزراء بهجت التلهوني وعدداً من اعضاء حكومته والدكتور مصطفى خليفة رئيس مجلس النواب والسيد سمير الرفاعي رئيس مجلس الاعيان، 'جميعهم فرحون بأعادة العلاقات ومستبشرون خيرا من ورائها ، وكان الكل جازمين بأنه لم يقع بين العراق والاردن مايستوجب بقاء العلاقات منقطعة وان ماحدث في شهر تموز

مجانية ولمدة ثلاثة اشهر والسفرات متعددة وقابلة للتجديد، فضلا عن منح السمات للاشخاص الاخرين مجانا بناء على طلب تبادل بين البلدين من قبل دوائر الامن فيها او عن طريق المخابرات بالنسبة لحاملي جوازات السفر والسياحة والخاصة عن طريق وزارة الخارجية، كما شملت الية دخول السيارات وتنفيذ الاتفاق التجاري المعقود بين البلدين بالنسبة لسيارات النقل والتنقل وابداء التسهيلات لتنفيذ احكام الاتفاق التجاري الثنائي المعقود بين البلدين واتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانسيت المعقود بين دول الجامعة، وشملت الاتفاقية تسهيل بيع منتجات النفط العراقية الى الاردن بناء على الطلب الاردني، وفي المقابل نصت الاتفاقية على استعداد الجانب الاردني على تقديم كافة التسهيلات الممكنة لاستيراد البضائع التي يستوردها التجار العراقيون عن طريق ميناء العقبة، وشملت الاتفاقية رغبة الحكومة العراقية في بناء مخفر كمركي قرب الدعامة ٤٤٥، مؤكدا شعوره بضرورة انجاز بنائه بأسرع وقت ممكن. لما لذلك من اثر في تنظيم الامور الكمركية وتسهيل امور النقل وبالنظر الى عدم وجود معلومات سابقة لدى الجانب الاردني حول الموضوع فقد وعد بعرضه على الجهات الاردنية المختصة وابدى استعداده لتقديم التسهيلات الممكنة للمزيد من التفاصيل حول نص الاتفاقية ينظر ، فؤاد الراوي، المصدر السابق، ص٤٠١-٤٠٥.

[1] د.ك.و،٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، كتاب سفارة الجمهورية العراقية في عمان برقم ٢٣٨/١/٢، في ١٩٦١/٣/٢٧، و٣٦، ص١٥١.

١٩٥٨ يعد امرا داخليا بالنسبة للعراق وليس للاردن اية علاقة به، وان كل مافي الامر ان الموضوع يرجع للملك حسين نفسه لتأثره العميق بمقتل اقربائه في الثورة، الا انه اقدم على اعادة العلاقات لمصلحتها ومصلحة الامة العربية. وان هذا العمل من جانبه يعده الاردنيون تقديرا منه لمصلحة الشعبين"[1].

وفي هذا السياق سجل عبد الكريم شاكر بعض الملاحظات حول انطباعات الرأي العام الاردني عن عودة العلاقات بين البلدين، اذ اشار بأن الدكتور مصطفى خليفة رئيس مجلس النواب كان ذا اتجاه ونوايا طيبة نحو الثورة ومبادئها بتأكيده بأن ماحدث في العراق هو امر داخلي يعود للعراق نفسه ولايحق للاردن التدخل فيه، وقد تطرق اثناء حديثه للسفير العراقي عن علاقات الدول العربية فيما بينها، وشجب تدخل البعض في شؤون البعض الاخر الداخلية، وقال انه كان من اشد المعارضين لارسال الجيش العربي الاردني الى العراق خلال شهر تموز ١٩٥٨، اما سمير الرفاعي رئيس مجلس الاعيان فقد اختزل حديثه مع السفير العراقي حول انتقاده لسياسة جمال عبد الناصر التي يرمي من ورائها تقوية مصر وسيطرتها على الدول العربية، اما عن اعادة العلاقات بين البلدين، فإنه رحب بها ولكنه لم يشر الى انطباعه عن العراق في اوائل قيام الثورة، ولكن قال بأنه كان يقول للملك في احاديثه معه بأن علاقة الاردن بالعراق هي علاقة اخوية، وقد استبشرت الصحف الاردنية خيرا بأعادة العلاقات بين العراق والاردن الا انها وحسب تعبير السفير العراقي"لانتمكن من الخروج عن خطة الحكومة" عن اتجاهات الشعب فقد ذكر سفير العراق مانصه "لم

---

[1] .ك.و،٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، كتاب سفارة الجمهورية العراقية في عمان برقم ٢٣٨/١/٢، في ١٩٦١/٣/٢٧، و٣٦، ص١٥٢.

يتسع لنا الوقت للوقوف عليها، الا ان التصفيق والاستقبال اللذين ابداهما الشعب عند تقديم اوراق اعتمادنا يدلان على فرحته بإعادة العلاقات، وكنا نلمس ذلك دائما اثناء زياراتنا وتجوالنا وكنا نرى البسمة والاستبشار على وجوههم، اما التجار واصحاب المصالح فكانت فرحتهم كبيرة بها لما يؤملونه من نتائج اعادة العلاقات بين البلدين"[١].

واخيرا لم تلبث الحكومتان العراقية والاردنية ان تبادلتا تعيين السفراء بينهما، اذ تسلم وصفي التل[٢] في الاول من كانون الاول ١٩٦٠ منصب اول سفير للاردن في بغداد منذ الثورة، وقدم اوراق اعتماده الى عبد الكريم قاسم رئيس الحكومة العراقية في التاسع عشر من كانون الاول من العام نفسه وفي المقابل عين العراق الزعيم عبد الكريم شاكر سفيرا له في عمان في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٦١[٣]، وقدم اوراق اعتماده في الخامس والعشرين من شباط من العام نفسه[٤].

ولعل اول وفد رسمي اردني عالي المستوى وصل بغداد بعد ثورة ١٩٥٨ كان برئاسة وزير الخارجية موسى ناصر الذي مثل بلاده للاشتراك في مؤتمر وزراء الخارجية العرب ببغداد للفترة من ٣٠ كانون الثاني -٤ شباط ١٩٦١، وكان اول مؤتمر تشترك فيه جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية منذ عام ١٩٥٨ وقد نتج عنها تحسن نسبي للعلاقات بين الدول العربية، وكان الجانبان العراقي والاردني قد عقدا اتفاقيات مالية على

---

[١] د.ك.و، ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير سياسي حول اعادة العلاقات بين الجمهورية العراقية والمملكة الاردنية برقم ٢٣٨/١١٢ في ١٩٦٠/٣/٢٧و٣٦، ص١٥٢-١٥٣.

[٢] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٥.

[٣] سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ج٢، ص٢٤٦.

[٤] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٦.

هامش المؤتمر لتصفية القضايا العائدة الى الاتحاد العربي والتعويض عن الاضرار التي اصابت رعايا البلدين نتيجة احداث الثورة، كما كانت هناك بعض المبالغ المترتبة على المنتجات النفطية العراقية المصدرة من العراق الى الاردن، فضلا عن بعض المبالغ التي قام الاردن بصرفها على الجيش العراقي اثناء مروره في الاردن في طريقه الى فلسطين، وفي الاخير تم الاتفاق على تسويتها[١].

اما من الناحية الثقافية فقد توافد الطلبة الاردنيون على مختلف الكليات والمعاهد العراقية، اذ بلغ العدد عام ١٩٦١ (٦٩) طالبا[٢]، فضلا عن زيادة الوفود الثقافية الاردنية للاطلاع على انظمة التعليم على مختلف مستوياته في العراق[٣].

وجاء في كتاب الملك حسين الى السيد نجيب الربيعي–رئيس مجلس السيادة للجمهورية العراقية الذي نقله السيد وصفي التل سفير المملكة الاردنية في العراق مانصه:

عزيزي وصديقي الحميم :

"لما لنا من شديد الرغبة في توثيق عرى المحبة التي تربط لحسن الحظ دولتينا، فقد وقع اختيارنا على سعادة السيد وصفي التل حامل وسام الاستقلال الاردني بالدرجة الاولى ليكون سفيرنا لدى سيادتكم، وان ماخبرناه من اخلاصه في خدمتنا وما رأيناه من مقدرة في المناصب العليا التي

---

[١] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٧-٣٣٨.

[٢] جريدة الزمان، ١٩٦١/٦/١٧.

[٣] جريدة الزمان، ١٩٦٢/٤/١٠.

تقلدها لما يجعل لنا وطيد الامل في ان يكون النجاح حليفه في تأدية المهمة التي عهدنا اليه بها..."[1].

المبحث الثاني
موقف السعودية من قيام الثورة

تشير الوثائق الامريكية بأن الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية قد "اهتز عرشه بشدة بسبب اشتعال ثورة العراق في شهر يوليو

[1] د.ك.و، ٤١١/١٥٠، وثائق مجلس السيادة ، كتاب وزارة الخارجية العراقية، التشريعات المرقم ١٤٢٥/٧/٢ المؤرخ في ١٩٦٠/١٢/١٧، و٣١، ص٤١-٤٢.

١٩٥٨"[1].واخذ يمطر الادارة الامريكية بالبرقيات فأرسل ثلاث برقيات في يوم ١٤ تموز أي يوم اعلان الثورة، طلب في البرقية الاولى ضرورة القيام بعمل حاسم في الحال، محذرا من ان الولايات المتحدة ان "لم تفعل شيئا فأنها ستنتهي هي وبريطانيا كقوى مؤثرة في منطقة الشرق الاوسط"[2].بينما اكد في البرقية الثانية تحذيره من وصول شرار الثورة الى الاردن"[3].كما حذر في البرقية الثالثة دول حلف بغداد من اثار الثورة بقوله :"اذا لم تستطع الاحلاف ان تفعل شيئا فما فائدتها اذاً؟"[4].

وفي ١٧ تموز من العام نفسه ابرق الملك سعود ببرقية رابعة الى ادارة الرئيس ايزنهاور عبر فيها عن رغبته في احضار قوات امريكية للمرابطة في قاعدة الظهران "لاستخدامها اذا تطلب الامر"[5].

ويصف الامير فواز بن عبد العزيز ال سعود، امير مدينة الرياض حينذاك حالة الملك سعود فور سماعه بنبأ الثورة في العراق بقوله :"كان الملك مضطربا لدرجة انه كان يرتعش من شدة الانفعال والفزع، وكان ينظر من وقت لاخر الى رئيس اركان جيشه نظرة قلق، ويسأله كيف استطاع جيش العراق ان يفعل هذا؟ ثم يحدث نفسه ويقول هذه مصيبة.. هذه كارثة، علينا كلنا.. انهم اعوان عبد الناصر.. ان ثورة عبد الناصر هي سبب ماحدث للملوك، بدأ بفاروق ثم جاء الدور على فيصل (ملك العراق) والآن

---

[1] Foreign Relations of the United states Department of state publication, office of the Hhistoria, bureau of public affairs, 1958-1960, Vol. Xt, No 312 , July, 14, 1958, P.723.

وسنرمز لها اختصارا (FRUS)

[2] Ibid, 1958-1960, Vol.Xi.No 124, July.14.1958.P.212.

[3] Ibid, 1958-1960, Vol.Xi.No 125, July.14.1958.P.210.

[4] Ibid, 1958-1960, Vol.Xi.No 126, July.14.1958.P.310.

[5] Ibid, 1958-1960, Vol.Xi.No 25, July.14.1958.P.77.

يجيء الدور على من؟"، ويقول الامير فواز ان الملك استمر في هذيانه حتى بلغ الامر استدعاء الطبيب[1].

وقد شارك الرئيس الامريكي ايزنهاور الملك سعود تلك المخاوف، بسبب تأثير الحرب على مصالحهم في المنطقة، اذ قال الرئيس ايزنهاور لنائبه نيكسون "يبدو اننا على وشك ان نفقد المنطقة" لقد وصلنا الى مفترق الطريق.. اننا منذ عام ١٩٤٥ ونحن نحاول انتهاز كل فرصة من اجل تأمين موارد البترول في السعودية، وها هو عبد الناصر يحاول الاستيلاء عليها، ليزداد قوة تمكنه في النهاية من تدمير العالم الغربي"[2].

وكانت مخاوف الرئيس الامريكي تجاه مصالح بلاده في المنطقة وفي السعودية خاصة لها مايبررها، فقد اشار تقرير للمخابرات الامريكية بأن "نجاح الانقلاب في العراق اصبح يهدد الانظمة الحاكمة الموالية للغرب في كل من المملكة العربية السعودية والاردن ولبنان، وان ذلك سوف يؤدي اليا الى خلق تعقيدات كثيرة في كل من تركيا وايران"[3]، وجاء في تقرير اخر "ان الانظمة العربية المحافظة باتت تعاني من المعارضة الداخلية المتحمسة للالتحام مع عبد الناصر، الذي اصبح ذا شعبية كاسحة في العالم العربي، حتى داخل المملكة السعودية ذاتها"[4].

---

[1] حديث الامير فواز بن عبد العزيز ال سعود مع جريدة اخبار اليوم، في ٢٩ ايلول ١٩٦٢.

[2] Frus, 1958-1960, Vol,X1,No132.July 15, 1958, P.139

[3] Ibid, Vol,X1,No132.July 14, 1958, P.308.

[4] Frus, Vol,X1,No35.July 29, 1958-1960, P.115.

وهكذا فقد طالبت الحكومة السعودية بضرورة التدخل الامريكي لاجهاض الثورة في العراق وحماية العرش السعودي من اثارها، وعلى الفور عقد اجتماع موسع برئاسة الرئيس ايزنهاور اتخذت فيه الاجراءات الاتية[١]:

١. انزال قوات من مشاة البحرية الامريكية في بيروت، وقوات من المظليين البريطانيين في عمان[٢].

٢. نقل وحدات محمولة جوا من القوات الامريكية الموجودة في جزيرة (اوكيناوا) الى قاعدة الظهران، واوضح الجنرال "توايننج" TWINING رئيس الاركان مهمة تلك القوات بأنها من اجل احباط أي محاولة تستهدف قلب نظام الحكم في السعودية، وكشف النقاب عن تلك القوات بأنها سبق وان تم احضارها الى القاعدة نفسها، ابان ازمة السويس عام ١٩٥٦[٣].

٣. ارسال اغذية من احتياطي الولايات المتحدة الامريكية الى مكة اثناء موسم الحج بناء على اقتراح وزير الخزانة روبرت اندرسون (Robert Anderson) الذي رأى ان ذلك سيكون له تأثير كبير بين شعوب المنطقة، وكان اندرسون قد طلب انعاش الدول العربية اقتصاديا، بإقامة المشاريع الانمائية فيها، وانشاء بنك عربي يدعمه البنك الدولي.

---

[1] Vol,X1,No28 July 25,1958, P.94.

[2] Ibid, Vol,X1,No20.July 15, P.71.

[3] Ibid , Vol,X1,No22 July 16,1958, P.75.

وجاء في تقرير للمخابرات الامريكية صادر في ٢٢ تموز ١٩٥٨ انه بينما كان الملك سعود مبتهجا للتدخل الامريكي، ويأمل في مواصلة العمل لضرب الثورة العراقية، كان الرأي العام السعودي ولاسيما الطبقة المتوسطة والتجار ، بل وحتى بعض العناصر في الحاشية الملكية، اعربت عن ترحيبها بالثورة، واستيائها من التدخل الامريكي -البريطاني في شؤون المنطقة عامة والعراق خاصة[١].

وعلى الرغم من ان الملك سعود بن عبد العزيز كان يتمنى ان يقدم الكثير من الخدمات للولايات المتحدة الامريكية لتحقيق مصالحها في المنطقة من اجل اسناده ليكون زعيما فيها، وذلك على حد تعبير دالاس في ٣١ تموز من العام نفسه امام مجلس الامن القومي الامريكي[٢]، الا ان الادارة الامريكية لم ترِ فيه ذلك، فالرئيس الامريكي ايزنهاور يصفه بأنه شخصية من القرون الوسطى منطوٍ على نفسه وخجول، ثم يقول عنه "لااعرف بحق السماء كيف يتسنى له ان يتحدى شخصية ناصر الجذابة على زعامة العالم العربي"[٣].

ويقول عنه ايزنهاور ايضا عند اندلاع الثورة في العراق "اننا حاولنا ان نشركه معنا في سلسلة من الاعمال لكنه لم يفدنا الا بقدر ضئيل جدا"[٤].بل ويقول ايزنهاور "الخسارة الحقيقية انه لايقف في صفنا بينما نجد في صفنا

---

[1] Ibid , Vol,X1,No27 July 22,1958, P.87.

[2] Ibid, Vol,X1,No36.July 31,1958, P.86.

[٣] نقلا عن محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص٦٠٣-٦٠٤.

[4] Frus, 1958-1960, Vol,X1,No30 July 23,1958, P.91.

قطعة ضخمة من اللحم البقري اسمها سعود"[١]، لانه كما يقول المستر راونتري مساعد وزير الخارجية "قد انهارت مكانته بشكل حاد، سواء داخل مملكته أم في المنطقة بأسرها"[٢].

لذلك كان لابد ان يترك اعلان ثورة العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ بصماتها الواضحة على شخصية الملك سعود فتثير عنده المخاوف والارتباك على عرشه ومكانته في المنطقة.

المبحث الثالث

الكويت وثورة العراق عام ١٩٥٨

لم تكن قضية الكويت التي برزت على سطح الاحداث بعد اعلان بريطانيا في ١٩/حزيران/١٩٦١ عن توقيعها على معاهدة استقلال الكويت[٣]. ومطالبة العراق بضمها بعد اعلان هذا الاستقلال مباشرة

[١] محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٠٤.

[2] Frus, 1958-1960, Vol,XI,No14 July 24,1958, P.94.

[٣] بعد اعلان الاستقلال بيوم واحد، بعث الزعيم عبد الكريم قاسم ببرقية الى شيخ الكويت وذلك في ٢٠ حزيران ١٩٦١، كان نصها الاتي 'سيادة الاخ الجليل عبد الله السالم

باعتبارها قضاء تابعا للبصرة[١]، لم تكن هذه القضية من بنات افكار رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم، او هي المرة الاولى التي تشغل فيها فكر صناع القرار في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة. اذ ان جذورها

الصباح، علمت بسرور بأن الانكليز اعترفوا في يوم١١/٦/١٩٦١ بالغاء الاتفاقية المزورة غير الشرعية وغير المعترف بها دوليا والتي سموها اتفاقية ١٨٩٩ بعد ان عقدوها بالباطل مع الشيخ مبارك الصباح قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة دون علم اخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية في العراق انذاك، وقد سبق للشيخ حميد ان رفض التوقيع عليها او تنفيذها الامر الذي اضطر الانكليز الى تهيئة شهود زور من عملائهم للتصديق على توقيعها وفعلا فقد وقع البريطاني ويكهام هور الرئيس في خدمة الطبابة الهندية مع العميل الممثل البريطاني في البحرين اغا محمد رحيم بصفتهما شاهدين على صحة توقيع شيخ الكويت الجليل، فالحمد لله الذي هو وحده ينقذ العالم من التبعية والاستعماريين ومن جريمة الكفر بحق العرب في كل مكان وحذار من دسائس الانكليز المستعمرين ومكائدهم لتفرقة الصفوف داخل الوطن وبين الاشقاء ويتلاعبون بمصالح العرب والمسلمين وبقاء سيطرة الاستعمار واعوانه على وطننا، ونؤكد لكم بأننا سنبقى ونحن اخوانكم في الجمهورية العراقية الخالدة لاتنطلي علينا خدعة الاستعمار وسنضل نعمل بقوة وعزم لنصرة العرب والمسلمين والنصر من عند الله، وختاما فأننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات ولاخواننا اهل الكويت كل خير وتقدم ورفاه.

بغداد ٢٠ حزيران/١٩٦١

عبد الكريم قاسم

[١] وزارة الارشاد- الكويت القضاء العراقي السليب، مطبعة الرابطة-بغداد/١٩٦١، ص١٦. ويلاحظ في البرقية النص الصريح على ارتباط الكويت بالعراق وان عدم شرعية معاهدة عام ١٨٩٩ تكمن في ان الانكليز عقدوها مع شيخها دون علم السلطات الشرعية في العراق انذاك، وبعد خمسة ايام أي في ٢٥/٦/١٩٦١ عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في مبنى وزارة الدفاع اكد فيه حقوق العراق التاريخية في الكويت وتبعيته بالوثائق الى لواء البصرة.

الاولى تعود الى عام ١٩٣٧ في عهد الملك غازي، حيث قدم وزير الخارجية العراقية الى الحكومة البريطانية طلبا لاتحاد الكويت مع العراق، ولكن الحكومة البريطانية رفضت الطلب، وواجهت ببرود الدعوة العراقية طيلة سنتين تقريبا ١٩٣٨-١٩٣٩ حيث كانت الصحف العراقية والاذاعة (اذاعة قصر الزهور) توجه اللوم الى شيخ الكويت شخصيا واصفة اياه بأنه "عقبة امام تقدم الكويت ورقيها" وراحت تشحذ في نفوس الكويتيين المشاعر الوطنية والقومية حتى ان الكويت شهدت في اواخر عام ١٩٣٨ واوائل عام ١٩٣٩ تظاهرات تأييد لطلب الملك غازي[1]، ولم تنته هذه القضية الا بوفاة الملك في حادث السيارة الغامض والذي كان سببا في انتشار فكرة ان الحادث من تدبير الانكليز لاسكات الملك غازي الى الابد، بعد ان ضاقت ذرعا بمطالبته المستمرة بالكويت حيث يؤكد يونس بحري في كتابه "سبعة اشهر في سجون بغداد" بأن اصرار غازي على ضم امارة الكويت الى العراق، احد العوامل الرئيسية التي ادت الى التخلص منه بأي ثمن كان ومهما كلف الامر فكان ماكان، وقضي على غازي في خاتمة المطاف[2].

وبعد مقتل الملك غازي بقيت المسألة جامدة حتى عام ١٩٥٨ واعلان الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن حيث قام (نوري السعيد) بتحريك قضية الكويت مجددا حين طالب الحكومة البريطانية بإعلان استقلال الكويت وضمه الى الاتحاد[3].

---

[1] مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٧٥، ص٢٥٥.

[2] صلاح الدين الشيخلي، العلاقات العراقية المصرية ١٩٤٥-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٠، ص٣٦٤.

[3] كان نوري السعيد يرى ان عدم انضمام الكويت الى الاتحاد سيؤدي الى انهياره وان بقاءه بدون الكويت ضعيف جدا، كما انه حين قررت حكومة الاتحاد الهاشمي ارسال مذكرة الى

لقد نظر نوري السعيد الى مسألة انضمام الكويت بمنظار حيوي ولهذا السبب فإنه كان شديد الالحاح على الجانب البريطاني لحمله على الاستجابة للمطلب العراقي. وكان يرى ان الاتحاد الهاشمي لايمكن ان يستمر بدون وجود الكويت، ورغم المعارضة البريطانية لهذا الطلب الا ان ضغوط نوري السعيد قد اثمرت عن الاتفاق على مسودة اتفاقية لانضمام الكويت الى الاتحاد الهاشمي واستمرار المفاوضات حول الموضوع نفسه مع الجانب البريطاني وكان اخر ماتوصل اليه الطرفان الاتفاق على تحديد موعد لعقد مؤتمر ثنائي بين العراق وبريطانيا في لندن في ٢٠/ تموز/١٩٥٨ غير ان قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قد حال دون عقد هذا المؤتمر[١].

ولاشك ان شيخ الكويت قد شعر بالارتياح لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، لانها من الناحية العملية قد ازاحت عن كاهله الضغوط الشديدة التي كان يتعرض لها من قبل نوري السعيد والاتحاد الهاشمي، وكان ذلك الارتياح وراء قيامه في ٢٥/ت٢/١٩٥٨ بزيارة العراق لتقديم التهاني الى قادة ثورة ١٤ تموز بمناسبة نجاحها وجس نبض قائدها وقد كان الزعيم عبد الكريم قاسم في استقباله ولكنه لم يودعه ولم يصدر أي بيان مشترك حول المباحثات التي اجراها في بغداد[٢]. مما يدلل على ان عبد الكريم قاسم لم يعط اية تطمينات لشيخ الكويت فيما يخص موقف النظام الجديد ومقدار

السفارة البريطانية تتضمن مطلب الانضمام قال نوري السعيد بعد مغادرة حامل المذكرة "نتوكل على الله ونقدم هذه المذكرة فإما ان ننجح واما ان يتقوض هذا البيت" يقصد البيت الهاشمي، انظر، المصدر نفسه، ص٣٦٦.

[١] حسن علي الابراهيمي، الكويت، دراسة سياسية، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، ص١٤٢.

[٢] خليل ابراهيم حسين، سقوط عبد الكريم قاسم، ص٢٤٩.

تبنيه لموقف النظام السابق بخصوص هذه المسألة، وهكذا وبعد مرور مايقارب الثلاث سنوات على هذه الزيارة اعلن عبد الكريم قاسم ان الكويت ارض عراقية.

وفي هذا الوقت كانت العلاقات العراقية–المصرية تعيش احدى فترات المهادنة، كما ان جهودا دبلوماسية كانت تجري بين البلدين لتحسين العلاقات بينهما، ودفعها الى امام، حيث ساد قبيل تفجر الازمة شعور بأنفراج قريب فيها[1]. غير ان هذا الشعور سرعان ماتبدد، اذ ان من بين الاسباب الكثيرة التي كانت وراء موقفي البلدين، سبباً مشتركاً يتمثل في ان هذه القضية كانت مرحلة من مراحل الصراع بينهما، يكمن على حد تعبير السفير اللبناني في القاهرة (جوزف ابو خاطر) ان في الكويت من الخيرات الظاهرة والدفينة مايسيل له لعاب الدول الكبرى فضلا عن هذا البلد العربي او ذلك، ومن يملك بالنهاية الكويت يؤمن من الموارد مايسمح له بالمضي قدما في تطوير بلاده الى اقصى حد، وانه 'سيرتفع الى الزعامة في دنيا العرب في عشرات السنين القادمة'[2]. ان هذا الرأي على درجة كبيرة من الدقة خصوصا وانه يتعلق بفترة تميزت بالتقاطع الحاد والصراع بين السياستين الخارجيتين لكلا البلدين وسعي مصر الحثيث لتؤدي دوراً قيادياً مؤثراً في المنطقة العربية ولذلك فإن ضم الكويت الى العراق يمس بصورة مباشرة مساعيها في تأكيد هذا الدور. ويظهر ان هذا كان واضحا في ذهن وكيل وزارة الخارجية (عبد الحسين القطيفي) رئيس الوفد العراقي الى

---

[1] للوقوف على المؤشرات التي كانت تنبأ بهذا الانفراج انظر: نص ما املاه هاشم جواد وزير الخارجية العراقي انذاك على خليل ابراهيم حسين في المصدر السابق، ص٢٦٢ ومابعدها.

[2] حسين علي الابراهيمي، المصدر السابق، ص٢٥٠.

اجتماعات مجلس الجامعة العربية التي عقدت لبحث القضية. اذ انه قد ابدى استغرابه لموقف وسائل الاعلام المصرية من صحافة واذاعة وتلفزيون فقد كانت تذيع تصريحاته وتنشرها دون زيادة او نقصان، كما انها نشرت حجج العراق القانونية، بل ان التعاون بينه وبين الرسميين المصريين في البداية كان قويا ولم تشبه أية شائبة[١].

غير ان الامور عادت الى ماهو متوقع لها حين اذاع الدكتور عبد القادر حاتم بيان الجمهورية العربية المتحدة الرسمي الذي يمثل وجهة نظرها من الازمة وذلك في ٦/٢٨/ ١٩٦١ أي بعد ثمانية ايام من تفجرها. ورغم انه قد صيغ بلغة دبلوماسية غير عدائية الى حد كبير الا انه كان يعكس موقف مصر المعارض لمطالب العراق[٢].

---

[١] انظر نص اجابات رئيس الوفد العراقي الى خليل ابراهيم حسين في، سقوط عبد الكريم قاسم،المصدر السابق، ص٢٨٧، وما بعدها.

[٢] اذاع الدكتور عبد القادر حاتم بيان الجمهورية العربية المتحدة الرسمي الذي يمثل وجهة نظرها في الازمة التي نشأت نتيجة مطالبة العراق بضم الكويت بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٨ والذي جاء فيه:

"لقد تابع الرئيس جمال عبد الناصر بأهتمام كبير تطورات الموقف المفاجئ الاخير في العلاقات مابين حكومة الجمهورية العراقية وبين حكومة الكويت، وفي رأي الرئيس عبد الناصر، انه لايمكن ان تحكم العلاقات بين الشعوب العربية غير المبادئ التي صنعها النضال الطويل للامة العربية وهي المبادئ التي تجري على اساسها حركة الامة العربية الى مستقبلها الهادف الى وضع الوطن العربي الحر والمواطن العربي الحر. ومن هذا المنطلق فإن وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة من الموقف المفاجئ بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الكويت تتلخص فيما يلي:

اولا: ان الجمهورية العربية المتحدة في ايمانها الذي لايتزعزع بأن الوحدة العربية الشاملة هي امانة التاريخ العربي الى المستقبل العربي تؤمن بأن العلاقات بين الشعوب العربية لاتحكمها معاهدات او اتفاقات قديمة او حديثة جرى توقيعها من قبل اطراف عربية او

اطراف اجنبية وانما العلاقات بين الشعوب العربية تحكمها بل يصنعها ماهو اعمق من جميع المعاهدات او الاتفاقات.

ثانيا: ترتيبا على ذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة تتوقع دائما ان تكون حركة الشعوب العربية التي مثلها الاعلى في الوحدة قائمة على غير النموذج الاوربي التقليدي الذي ساد اوربا قبل الحرب العالمية الثانية بسبب التمسك بالمطالب الاقليمية القائمة على نصوص معاهدات قديمة لاتستطيع الا ان تثير قضايا فرعية وسطحية وان كانت قادرة على احداث اثار خطيرة في العلاقات بين الشعوب ومن هنا فإن الجمهورية العربية المتحدة لاتقبل منطق الضم وان كانت على استعداد لبذل كل جهدها لتأييد منطق الوحدة الشاملة.

ثالثا: ان الجمهورية العربية المتحدة وهي دولة انبثقت من الوحدة الشاملة بين مصر وسوريا لايمكن بطبيعتها الا ان تكون سندا لكل اتجاه الى الوحدة سواء كانت وحدة جزئية او وحدة شاملة ولكن الوحدة لايجب ولايمكن الا ان تكون تعبيرا جماعيا عن ارادة شعبية عربية متبادلة قائمة على الاختيار الحر.

رابعا:ان الجمهورية العربية المتحدة كانت ترى دائما انه من واجب الشعوب العربية الكبيرة ان تكون سندا يعزز قدرة الشعوب العربية الصغيرة في تجرد تستمد اصوله من معنى التضامن العربي، وكانت الجمهورية العربية المتحدة تعتقد ان هذا السند القوي المتجرد كفيل بتشجيع روح الوطنية العربية في البقاع الصغيرة من العالم العربي حيث استطاع الاستعمار ان يتسلل منذ اوقات بعيدة، وان يصور نفسه بصورة الصديق بينما هو في الواقع لايهدف لغير تأمين مصالحه ومواصلة استغلاله وانه لمن سوء الحظ ان يطرأ هذا الموقف المفاجئ بين حكومة الكويت وبين الجمهورية العراقية في اعقاب اعلان استقلال الكويت وهي خطوة كان من المحتم تشجيعها وتأمينها تمكينا لروح الوطنية العربية وتأكيداً لما يمكن ان يوفر التضامن العربي من اسباب الطمأنينة والامل.

خامسا: تؤمن الجمهورية العربية المتحدة ان الشعب العراقي العظيم يملك من اسباب الدعوة الى الوحدة بينه وبين شعب الكويت ماهو اعمق وابقى من وثائق الامبراطورية العثمانية، فإن هذا الشعب يمتلك قوميته العربية بقدر مايملك شعب الكويت من هذه القومية العربية، وتلك في حد ذاتها رابطة وامتداد بينهما كفيلة بصنع الوحدة السياسية اذا ماتوفرت اسبابها واول الاسباب ان تنعقد الارادة الشعبية الاجتماعية في كل منهما على طلبها وعلى ضمها موقع التحقيق.

وبعد صدور هذا البيان ابلغ رئيس الوفد العراقي انه اعتبارا من هذا اليوم لم ينشر له أي تصريح او شرح لوجهة نظر العراق القانونية التي تدعم مطالبه[1]. ثم اخذت وسائل الاعلام المصرية تبدل لهجتها، وعادت الى شن حملاتها الاعلامية ضد العراق ورئيس وزرائه عبد الكريم قاسم متهمة اياه بأنه اعاد القوات البريطانية الى المنطقة، وان على الشعب العراقي ان يرغم حكومته على التخلي عن سياسة المطالبة الخطرة بالكويت. وشكت من عبد الكريم قاسم وما فعله وتساءلت لماذا فعل عبد الكريم قاسم مافعل بنا وبالامة العربية والشعب العراقي؟ وحتى بنفسه؟ ان "لغزا اخر اضيف الى الغاز هذا الرجل الغريب الاطوار الذي يحكم العراق اليوم"[2].

وفي ٥/تموز/١٩٦١ انعقد مجلس جامعة الدول العربية للنظر في المشكلة الكويتية حيث قدم الوفد الكويتي مذكرة طلب فيها اعتراف الجامعة بأستقلال الكويت، وان تحل قوات عربية باستثناء القوات العراقية محل

سادسا: ترجو الجمهورية العربية المتحدة ان ينتهي هذا الموقف الطارئ على نحو يتسق مع المبادئ العربية ولاتتصور الجمهورية العربية ان يقوم نزاع على ارض عربية بين شعب عربي وشعب عربي آخر فإن اتجاه التاريخ الحقيقي هو ان الارض العربية كلها للامة العربية كذلك لاتتصور الجمهورية العربية المتحدة يوما يقف فيه جندي عربي في مواجهة جندي اخر، في وقت تواجه الامة العربية فيه اخطر اللحظات في تاريخ نضالها ضد الاستعمار والصهيونية، لحظات يتقرر فيها المصير الواحد للامة العربية لاجيال ممتدة قادمة، لحظات تتطلب على هذا الاساس كل طاقة الامة العربية وكل وعيها، وكل جندي قادر على حمل السلاح من ابنائها.انظر: احمد فوزي، بيترول ودخان، دار المشرق الجديد، القاهرة ١٩٦١، ص٩٣.

[1] خليل ابراهيم حسين، سقوط عبد الكريم قاسم ، ص٢٩٠.

[2] جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط،بغداد ١٩٨٣، ص١٢٥.

القوات البريطانية. وان الكويت لن تطلب سحب القوات البريطانية قبل ان تعترف الحكومة العراقية باستقلالها، او ان ترسل الجامعة العربية قوات تحل محلها[١].

لقد تبنت مصر موقف الكويت، ودافع مندوبها في الجامعة العربية عن هذا الموقف واعلن ان الجمهورية العربية المتحدة على استعداد للتفاهم مع الكويت والاطراف المعنية في الجامعة على شكل هذه القوات العربية[٢]، وبعد مناقشات طويلة القت فيه مصر بكل ثقلها الى جانب الكويت وتم التوصل الى قرار معدل عن مشروع قدم من قبل المغرب، وقد تضمن خمس نقاط من بينها التزام الاقطار العربية بمساعدة الكويت عسكريا، والتزام الدول العربية بدعم قبول عضوية الكويت في كل من الامم المتحدة وجامعة الدول العربية. وقد رفض العراق هذا المشروع. الا انه حظي بدعم شخصي من عبد الناصر ودبلوماسية الجمهورية العربية المتحدة[٣].

اما على صعيد الامم المتحدة ، فإن اثارتها فيها قد ادت الى نقل القضية الى الساحة الدولية، وقد قدم الى مجلس الامن مشروعان يتضمنان حلا للمشكلة، الاول بريطاني والاخر مصري وكلاهما يهدفان في النهاية الى الاعتراف باستقلال الكويت وقبول عضويتها في الامم المتحدة، غير ان المشروعين اخفقا عند عرضهما على التصويت فالمشروع البريطاني استخدم الاتحاد السوفييتي ضده حق النقض (الفيتو)، والمشروع المصري لم يحصل على الاصوات اللازمة لصدوره، وبالتالي لم تقبل الكويت عضوا في الامم المتحدة.

---

[١] صلاح الدين الشيخلي، المصدر السابق، ص٣٧٢.

[٢] صلاح الدين الشيخلي، المصدر السابق، ص٣٧٣.

[٣] المصدر نفسه، ٢٧٣.

واخيرا وبناء على قرار الجامعة العربية وبعد انسحاب العراق منها احتجاجا عليه تألفت قوات عسكرية بإسم الجامعة العربية من كل من السودان والاردن والسعودية والجمهورية العربية المتحدة بلغ تعدادها (٢٣٠٠) جندي نزلت في الكويت لتحل محل القوات البريطانية، حيث بقيت هذه القوات فيها حتى قرار مصر سحب قواتها في ١٢/ت١/١٩٦١ أي بعد حركة الانفصال في سوريا بأربعة عشر يوما[١].

وقد خفت حدة مطالبة العراق بالكويت بعد قبولها عضوا في الجامعة العربية، ولكن العراق لم يعترف باستقلالها، حتى قيام حركة ٨ شباط ١٩٦٣ ليشعر شيوخ الكويت بالارتياح للمرة الثانية بعد ان تمت تصفية قطب عراقي ثانٍ طالب بالكويت سياسيا وجسديا، والواقع ان الظروف الداخلية والدولية كانت غير مؤهلة لنجاح مطالبة عبد الكريم قاسم حيث انه لم يحظ داخليا بتأييد أي من القوى السياسية العراقية، كما انه لم ينل موافقة الدول العربية الاخرى، اذ ان الجمهورية العربية المتحدة كانت سببا مهما في احباط مساعي العراق لما قامت به من دور فعال ومؤثر وما تتمتع به من نفوذ وتأثير على الجامعة العربية، حيث كان دورها بارزا في ترتيبات ارسال قوات الجامعة العربية الى الكويت وقبولها عضوا فيها، فضلا عن تجنيد امكانياتها السياسية والاعلامية في تصفية حجج المطلب العراقي.

---

[١] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٠٣.



الفصل الثالث

الفصلح الثالث

المواقف العربية المؤيدة للثورة

المبحث الاول : موقف الجمهورية العربية المتحدة من قيام الثورة .

المبحث الثاني : موقف اقطار المغرب العربي من قيام الثورة .

اولا . موقف المغرب

ثانيا. موقف الجزائر

ثالثا. موقف تونس

رابعا. موقف ليبيا

الفصل الثالث

المواقف العربية المؤيدة للثورة

المبحث الأول

موقف الجمهورية العربية المتحدة من قيام الثورة

حين نجحت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق بالقضاء على النظام الملكي فإنها كانت ايذانا بتطور جديد على الساحة العربية فيما يتعلق بمطالب حركة التحرر العربية من الهيمنة الاستعمارية ممثلة بأنظمة الحكم الموالية لها. وهو مايفسر ذلك "الرعب" الذي ساد الاوساط الاستعمارية، والاجراءات العاجلة التي اتخذتها من اجل اسقاط الثورة في ايامها الاولى، او العمل على تحجيمها ومنعها من الانتشار الى الاقطار العربية الاخرى[١]،كذلك فإن نجاحها كان اضافة نوعية لحركة التحرر القومية التي كانت مصر تقودها في تلك الفترة فكانت بذلك انتصارا لهذه الحركة ولزعيمها عبد الناصر الذي قامت الثورة في العراق في اعقاب قيام الثورة في مصر في ٢٣/يوليو/١٩٥٢. وقد تمثلت هذه الاضافة النوعية في خلخلة توازن القوى العربية الموالية للدول الاستعمارية وعلى رأسها العراق

---

[١] بعد وصول اخبار الثورة الى عواصم دول حلف بغداد والعواصم الغربية والامريكية، انبرى مسؤولو هذه الدول لشجب الثورة واستنكارها وهددوا بالقضاء عليها بالقوة، وقامت بريطانيا وامريكا بأنزال جنودهما في كل من الاردن ولبنان على التوالي، كما اقيمت قداسات في الكنائس الغربية، حدادا على ارواح افراد العائلة المالكة حضرت ملكة بريطانيا احداها شخصيا، للمزيد ينظر: ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢١٢-٢١٥؛ خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم دار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠، ص١٨١.

مع الجمهورية العربية المتحدة، مما حمل تلك الدول على التدخل المباشر في كل من الاردن ولبنان لمنع الانهيار الشامل الذي كانت تنبئ به الاحداث[1] ثم ليكون الدافع لمصر للوقوف الى جانب الثورة مع وصول اول خبر عن قيام الثورة بكل ماتمتلكه من قوى ، حيث اصبح الشغل الشاغل للرئيس جمال عبد الناصر مساندتها ودعمها لتتمكن من الاستمرار والصمود فإتخذ الاجراءات التالية[2]:

١. اعلان حالة التأهب القصوى في الجمهورية العربية المتحدة، واصدار بيان يؤكد ان "أي عدوان يقع على العراق يعتبر عدوانا على الجمهورية العربية المتحدة".

٢. وضع اجهزة الاعلام في كل من القاهرة ودمشق وخاصة الاذاعات في خدمة الثورة العراقية بحيث تقوم بنقل كل مايصدر عن اذاعة بغداد اولا بأول وان يمدوا من هذه الاذاعات بتأييد الجمهورية العربية المتحدة الكامل للثورة في العراق.

٣. توجيه عدد من النصائح الى قادة الثورة الجدد من ضمنها تكرار التعهد باستمرار تدفق النفط العراقي الى اسواقه والتأكيد على استقلالية الثورة العراقية عن كل الاطراف بما فيهم الجمهورية العربية المتحدة وعدم التسرع بأبداء اتجاهات وحدوية حتى لاتثور ثائرة الغرب ضد الثورة.

٤. ترتيب زيارة سرية الى موسكو من اجل اقناع القادة السوفييت بالتهديد بالتدخل في الشرق الاوسط اذا ما قامت امريكا وحلفاؤها بالتدخل فيه لاجهاض الثورة.

---

[1] محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مركز الاهرام للنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٨١.

[2] محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٣٤٢-٣٤٤.

٥. اعلن عبد الناصر ان كافة مخازن الاسلحة والمعدات في الجمهورية العربية المتحدة تحت تصرف الجيش العراقي[١].

لقد اتخذ الرئيس عبد الناصر هذه الاجراءات خلال فترة تنقله بين جزيرة بريوني في يوغسلافيا وعودته اليها بعد السماع بأنباء الثورة، ليطير من هناك الى موسكو ويجتمع بخروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي الذي وعده القيام بمناورات تستهدف ردع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها عن التدخل لاسقاط الثورة، واخيرا وبعد عودته من موسكو مر في الاجواء العراقية مهنئا قادتها بالنجاح. وقد استغرق ذلك منه الفترة المحصورة بين١٤–١٨ تموز ١٩٥٨ حيث القى في دمشق خطابا اعلن فيه انتصار القومية العربية في قطر عربي اخر[٢]. اذ قال الرئيس عبد الناصر في اول خطاب بعد عودته من الاتحاد السوفييتي القاه في مدينة دمشق قال:"الحمد لله فإن الزحف المقدس الذي صممت عليه الامة العربية يسير قدما الى الامام من نصر الى نصر.. ان اخوتنا في العراق قد تحرروا من

---

[١] وتنفيذا لهذا الاعلان، وبناء على طلب العراق وصلت الى الحبانية كتيبة مدفعية سورية ضد الجو وسرب طائرات ميغ من سلاح الجو العربي للجمهورية العربية المتحدة بعد بحث ذلك في اجتماع دمشق بتاريخ ١٩ تموز ١٩٥٨، ينظر ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٠٩؛ وكذلك افاق عربية، الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، العدد ٣ اذار ١٩٩٨، ص١٠٣؛ كذلك ابلغ فائق السامرائي لدى وصوله الى القاهرة من قبل المشير عبد الحكيم عامر بأن باخرة حملت الاسلحة وصلت الى اللاذقية في طريقها الى العراق وان باخرة اخرى ستبحر في صبيحة اليوم التالي، انظر ذلك في نص استقالة السيد فائق السامرائي المنشورة في، خليل ابراهيم حسين، موسوعة ١٤ تموز، ثورة الشواف في الموصل، ص١٣٦.

[٢] انظر جمال عبد الناصر، نحن والعراق والشيوعية، دار النشر العربية، بيروت، ١٩٥٩، ص٦٧.

الاغلال واصبحوا معنا نستطيع ان نكون قوة كبرى ونستطيع ان نهزم الطغاة ونستطيع ان نهزم الاعداء".

لقد كان اول اجراء قامت به الثورة هو الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة، لان النظام الملكي لم يكن معترفا بها ، وفي المقابل اعلنت الجمهورية العربية المتحدة اعترافها بالجمهورية العراقية في اليوم الثاني لقيام الثورة ، فكانت هي اول دولة تعترف بها[١]. وحين مرت الطائرة التي تحمل الرئيس جمال عبد الناصر في طريقه الى دمشق وارسال تهانيه استقر الرأي على ارسال وفد عراقي الى هناك للاجتماع به وتنسيق المواقف بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. وفعلا تشكل الوفد برئاسة عبد السلام محمد عارف نائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية وعضوية كل من الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد ومحمد حديد وزير المالية وعدد من ضباط الجيش فغادر الوفد الى دمشق صباح يوم ١٩/تموز/١٩٥٨ وانضم اليه هناك فائق السامرائي الذي كان عائدا من القاهرة بعد ان تم ارساله مبعوثا اليها يوم قيام الثورة للحصول على دعم واسناد الجمهورية العربية المتحدة السياسي والعسكري حيث يقول :" فسافرت الى دمشق اولا، ووجدت ان مهمتي السياسية قد انتهت قبل ان اصل الى القاهرة حيث بادر الرئيس جمال عبد الناصر الى اعلان موقف الجمهورية العربية المتحدة واعتبارها أي اعتداء يقع على العراق هو عدوان على الجمهورية العربية المتحدة، ووضعت معاهدة الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ، ثم قفل سيادته من عرض البحر راجعا الى موسكو لاجراء مباحثات حول الموقف المتوتر في الوطن العربي. عندما وصلت القاهرة اجتمعت في ساعة وصولي مساء بالمشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس

[١] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٠٧.

الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، ثم انضم الينا بعدئذ السيد علي صبري وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية فوجدت وانا في الاجتماع ان جزءا من مهمتي العسكرية قد تم فعلا، فقد كان العراق بحاجة الى السلاح، وان كل ماكنا نسمعه من تسليح العراق من حلف بغداد كان اكذوبة كبرى ولما كان التسليح في الجيش العراقي بريطانيا ارتؤي الاستعانة بما يحتاجه العراق من نواقص وسدها من قبل الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تملك اسلحة بريطانية كثيرة من جراء استيلائها على قاعدة القنال، وفي ذلك الاجتماع علمت ان باخرة محملة بالاسلحة وصلت الى اللاذقية في طريقها الى العراق، وان باخرة اخرى ستبحر في صبيحة اليوم التالي ، وهكذا اثبتت الجمهورية العربية المتحدة انها تقدر مسؤولياتها نحو الاخوة العربية والتضامن، وانها اسبق على تلبية طلبات من يطلبون العون منها من شقيقاتها العربيات فقفلت راجعا الى دمشق حيث التقيت بالوفد العراقي هناك"[1].

لقد تمخضت زيارة الوفد العراقي الى دمشق عن توقيع اتفاقية كانت بالغة الاهمية بالنسبة للثورة العراقية، وكانت عاملا مهما ساعدها في ترسيخ اقدامها، وقدرتها على التصدي للمخاطر التي كانت تعيق بها داخليا وخارجيا، فقد دار الحديث مع عبد الناصر ووفد الجمهورية العربية المتحدة، حول التهديدات التي توجه للثورة ولاسيما انزال القوات الامريكية والبريطانية، وعدم اعتراف بعض الدول بالثورة، وعقد اعضاء الوفد العسكري اجتماعين مع ممثلي الجيش لبحث حاجات الثورة لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها واتفق على كيفية تعاون قوات الجمهورية العربية المتحدة للاشتراك مع

---

[1] انظر نص الاستقالة في خليل ابراهيم حسين، موسوعة ١٤ تموز، ثورة الشواف في الموصل، المصدر السابق، ص١٣٦.

القوات العراقية في صد أي هجوم قد يقع على الثورة، واتخذت الوسائل اللازمة لمواجهة أي توتر قد ينشأ على الحدود لمواجهة الثورة الوليدة ووضعت خطة تحرك القوات واعدادها، والامدادات وكل التفاصيل وقال عبد الناصر :"انني مستعد ان اوقع أي شيء تكتبونه، فحركتنا واحدة وسبيلنا واحد، وكفاحنا واحد، واعتبروني جنديا معكم"[١].

ثم تم التوقيع في نهاية الاجتماع على الاتفاق في ١٩ تموز ١٩٥٨ بين وفدي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية على مايلي[٢]:

١. تأكيد مايربط بين البلدين من عهود ومواثيق وفي مقدمتها ميثاق الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية.
٢. تأكيد ما اعلنته حكومتا البلدين من ارتباط وثيق بينهما ازاء الموقف الدولي على الوقوف كبلد واحد في الدفاع ضد أي عدوان عليها وعلى أي منها، والبدء حالا في اتخاذ مايقتضيه ذلك من خطوات عملية.
٣. التعاون الكامل في المحيط الدولي للمحافظة على حقوق البلدين والعمل على تأييد ميثاق الامم المتحدة ودعم السلام في الشرق الاوسط.
٤. اتخاذ الخطوات العاجلة لتنمية التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين.
٥. التعاون والتشاور المستمر بين البلدين في جميع الشؤون التي تهمهما.

وهكذا وبتوقيع هذه الاتفاقية والعودة الى بغداد، كانت الامور قد استتبت الى حد كبير، حيث لايخفى مقدار مابذلته مصر وصانع القرار الاول فيها الرئيس جمال عبد الناصر من جهود في وصولها الى هذه الحالة.لقد كان المؤمل في هذه الاتفاقية ان تكون الخطوة الاولى نحو مزيد من التقارب بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق باتجاه الوحدة الكاملة،

---

[١] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٧٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٧٤.

الا ان الامور قد سارت على العكس تماما، فبدلا من ان تتقوى العلاقات اخذت بالتصدع شيئا فشيئا وكان اول تصدع اصاب هذه العلاقات قد جاء على لسان رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم، في اول مؤتمر صحفي عقده في وزارة الدفاع بعد الثورة بأيام حين قال:": انني اقدم شكري الى الجمهورية العربية المتحدة لانها الدولة الاولى التي اعترفت بالجمهورية العراقية، ان اخي عبد الناصر كان في تلك اللحظة بعيدا عن بلده، وان كل العالم قد اندهش بالظروف التي تمت بها الثورة والتي قد اعدت بشكل تفصيلي في الليل بشكل لم يعرف بها مسبقا وحتى اصدقاؤنا، من دون شك اننا نتعامل بشكل كلي في سياستنا الخارجية مع الجمهورية العربية المتحدة، ونتعامل مع كل الدول الصديقة التي ترغب بصداقتنا على اساس المصالح المشتركة ولمنفعة البلد قبل كل شيء"[1].

لقد عنى هذا التصريح اولا ان الثورة قد قامت بجهود العراقيين وحدهم، ومن دون عون مباشر، من الممكن ان يحسب على انه دين يجب رده، وثانيا ان العراق يتعامل مع جميع الدول، بما فيها الجمهورية العربية المتحدة بما تمليه مصالحه الاساسية، ومنفعة شعبه مما يوحي بأن التصريح يشير الى كبح جماح دعوة الوحدة التي كانت تسيطر على الشارع العراقي وتطالب بها القوى السياسية المختلفة ولاسيما القومية منها.

وكان التصدع الثاني في ٢٨/ايلول/١٩٥٨ حين اعفي عبد السلام عارف من جميع مناصبه وتعيينه سفيرا للعراق في بون، ثم عودته منها بدون اذن وتقديمه للمحاكمة والحكم عليه بالاعدام[2]، حيث ان عبد السلام

---

[1] صلاح الدين اسماعيل، المصدر السابق، ص٣٠٠.

[2] كان عبد السلام عارف امر اللواء العشرين الذي سيطر على بغداد صبيحة يوم الثورة، اثناء مرور اللواء في طريقه الى الاردن، وكان هو الذي اذاع البيان الاول للثورة، واصبح

كان حتى ذلك الوقت، الرمز الرسمي للقوى القومية في صراعها الذي اخذ يلوح في الافق مع القوى اللاقومية والاقليمية وعلى رأسها الحزب الشيوعي، اما التصدع الثالث فقد حدث في شهر كانون الاول١٩٥٨ حيث اتهم قطب اخر من الاقطاب القوميين، وهو رشيد عالي الكيلاني بالتآمر وقدم الى المحاكمة[١]، وفيها بدأ ان الشرخ كان كبيرا في العلاقات العراقية المصرية، حيث شن رئيس محكمة الشعب فاضل عباس المهداوي هجوما عنيفا على الرئيس جمال عبد الناصر متهما اياه بأنه وراء المؤامرات التي تحاك ضد

نائبا للقائد العام للقوات المسلحة ووزيرا للداخلية بعد نجاحهما وخلال الايام التالية اخذ يتنقل في الوية العراق ملقيا الخطب الارتجالية التي لم تكن معظمها تخلو من تبجيل عبد الناصر والاشادة به، حتى ضاق به عبد الكريم قاسم ذرعا فأعفاه اولا من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة في ٢٨/ ايلول/ ١٩٥٨ ومن منصب وزير الداخلية وتعيينه سفيرا في بون، لكنه عاد الى العراق بدون اذن، واتهم بالتآمر وقدم للمحاكمة وحكم عليه بالاعدام لكن الحكم لم ينفذ واطلق سراحه عام ١٩٦١، لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد فوزي ، عبد السلام محمد عارف سيرته، محاكمته، مصرعه، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٩؛ خليل ابراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل، ١٩٥٩، ج١، مكتبة بشار ، بغداد، ط١، ١٩٨٧، ص٢١٠.

[١] رشيد عالي الكيلاني، شكل حكومة الدفاع الوطني في نيسان عام ١٩٤١، وكان احد اقطاب انتفاضة مايس ١٩٤١ ضد الوجود الانكليزي في العراق، حيث هرب بعد فشلها الى ايران ومنها الى المانيا، وحكم غيابيا بالاعدام خلال العهد الملكي، ولجأ الى السعودية بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية، ومنها الى مصر حيث كان فيها عندما قامت ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ وقد عاد الى العراق بعد الثورة، واستقبل بحفاوة، غير انه اتهم في كانون الاول ١٩٥٨ بالتآمر لقلب نظام الحكم، فقدم للمحاكمة التي برأته اولا، ثم حكمت عليه بالاعدام بعد اعادة محاكمته ولكن الحكم لم ينفذ، لمزيد من التفاصيل انظر خليل ابراهيم حسين، سقوط عبد الكريم قاسم، مكتبة بشار ، بغداد، ص٧ وكذلك المحاكمات، ج٥، المصدر السابق، ص١٩٣.

الجمهوريـة العراقيـة[١]، وهكـذا وبحلـول اليـوم الاول مـن عـام ١٩٥٩ كانـت العلاقات العراقية المصرية قد وصلت الى درجة عالية من التوتر، وماكاد يحل شهر اذار من هذا العام حتى وصلت الى حد القطيعة بعد حركة عبد الوهاب الشواف في الموصل، حيث شن الرئيس عبد الناصر بنفسه هجوما عنيفا علـى رئـيس الـوزراء العراقـي عبـد الكـريم قاسـم واصـفا ايـاه بقاسـم العراق[٢].

كانت احداث الموصل نقطة فاصلة في السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وكان قرار الرئيس عبد الناصر في اثنـاء تلـك الاحـداث، وبعـدها مباشـرة فـي الوقـوف خلـف الحركـة القوميـة والقوميين بكل ماتستطيع مصر تقديمـه، نابعـا مـن ادراكـه بـأن مثـل هـذا الموقف اصبح مطلوبا، وذلك للاسباب التالية:

اولا: فشل جميع محاولات الرئيس عبد الناصر للالتقاء بعبد الكريم قاسم من اجل بحث المسائل التي كانت تتراكم مسببة الريبة والشك التي كانت تعتمل

---

[١] شـن المهـداوي رئـيس محكمـة الشـعب هجومـا عنيفـا علـى الجمهوريـة العربيـة المتحـدة وشخص رئيسـها عبـد الناصـر ونعتـه بمختلـف الاوصـاف، للتفاصيل ينظر، المحاكمات، ج٥، المصدر السابق، ص٧١ ومابعدها.

[٢] فـي ١٢/ اذار/١٩٥٩ وفـي اول هجوم مباشـر علـى شـخص عبـد الكريم قاسم قال عبد الناصر (قاسم العراق) "اليوم بعد ثورة العراق المجيدة التي قام بها جيش العراق المجيد قام قاسـم العـراق اليـوم يتنكـر لعروبتـه ويتنكـر لقوميتـه، وقـام ايضـا يتبـع اسـاليب نـوري= =السعيد.. لماذا قامت الحركة في الموصل؟ انه قال ان الثورة التي قامت في الموصل هي بفعل من الاجنبي وبفعل من الجمهورية العربية المتحدة.. ولم يكن قاسم العراق قد استطاع في هذا الوقت ان يصل الى الموصل او يعلم ماذا يجري في الموصل.. قامت ثورة العراق قامت الحركة فـي الموصل ضد حكم الارهاب فـي العراق.. ضد ارهاب الشيوعيين فـي العراق ضد الارهاب والتنكيل في العراق.. ضد التنكيل بكل الاحرار في العراق".. نقلا عن جمال مصطفى مردان، عبد الناصر والعراق، ص١٣٦.

في نفس رئيس الوزراء العراقي في نوايا الجمهورية العربية المتحدة تجاه العراق[١].

ثانيا: تصاعد المد الشيوعي في العراق، مترافقا مع عداء كبير تجاه القوى القومية، ومحاولة تصفيتها بجميع الوسائل، ومن بينها الوسائل الدموية كما حدث في الموصل وكركوك[٢]، حيث ان عبد الناصر كان ينظر الى الشيوعية وخطرها على الامة العربية بالمنظار نفسه الذي ينظر به الى الاستعمار الاوربي والامريكي[٣].

---

[١] راجع المبحث الاول من الفصل الثاني في هذه الاطروحة.

[٢] شهدت الموصل في اعقاب حركة الشواف مجازر رهيبة قام بها الشيوعيون حيث جرى قتل وسحل وحرق في الموصل وكركوك وتلكيف في اذار وتموز ١٩٥٩ وتم تشكيل هيئة تحقيقية في هذه المجازر ومرتكبيها وباشرت مهمتها في ١/اب/١٩٥٩، ينظر خليل ابراهيم حسين، المصدر السابق، ص٢٠٤.

[٣] وقد عبر الرئيس عبد الناصر عن هذا الموقف بكل صراحة ووضوح حين قال للسفير السوفييتي ليسليف"اننا نعتبر ان مصير العراق يمسنا جميعا ولن ندعه تحت سيطرة الشيوعيين مهما يكن الثمن" انظر محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص١٩٧. ويؤكد هذا المعنى في رده على ماكان يتعرض له من هجوم في محكمة الشعب حين يقول "ايها الاخوة المواطنون، في محكمة السب في العراق، السب البذيء، والسب السافل، في هذه المحكمة اعلن جلادو العراق من القضاة والمدعين، هؤلاء الجلادون اعلنوا في هذه المحكمة التي نسبت الى الشعب زورا وبهتانا لانها بنيت على السب والحقد والبغضاء، اعلنوا السب البذيء ضد جمهوريتكم وضد قادتكم، وكانوا بهذا يعبرون عن الحقد الاسود وكانوا بهذا يعبرون عند الحقد الشيوعي الذي كانوا ينتظرون ان ينجح هنا في دمشق ففشل لانكم اليتم على انفسكم ان تتمسكوا بعروبتكم وتتمسكوا باستقلالكم وحريتكم ولانكم عرفتم ان الشيوعيين عملاء فذهبوا الى العراق عسى ان ينجحوا في العراق ثم يزحفوا من بغداد بعد ذلك الى دمشق، ولكن شعب العراق سيكشف الشيوعيين العملاء كما كشفهم شعب دمشق وشعب القاهرة".انظر جمال مصطفى مردان، عبد الناصر والعراق ، ص١٥٣.

ان عبد الناصر لم يكن مهتما بطبيعة النظام السياسي العراقي الدستوري بعد الثورة، ولم يكن يهمه الاشخاص الذين يتربعون على قمة هذا النظام، وكيفية ادارتهم لشؤون البلاد الداخلية، وطبيعة القوى السياسية الفاعلة فيها، الا بمقدار ما كان يعكسه ذلك النظام، وتؤثر به تلك الادارة، وهذه القوى، على التوجهات الاساسية للسياسة الخارجية المصرية ومقدار ماتؤثر به ايجابا او سلبا عليها، ولذلك فإن الأهداف التحررية التي اعلنت عنها ثورة١٤ تموز ولاسيما تلك التي تتعلق بحل الاتحاد الهاشمي، واعتناق مبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز، والموقف من القضية الفلسطينية وحركات التحرر العربية، والانسحاب من حلف بغداد، قد لقيت ترحيبا من مصر وشعورا بالارتياح بالنظر لما كانت تمثله هذه المواقف من تقاطعات حادة مع النظام السابق[1] وكانت هذه المواقف وراء تأني الرئيس عبد الناصر في موقفه من نظام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ازاء صراع القوى السياسية في البلاد، قبل ان يزول الغموض الذي لف موقف النظام ازاء ذلك الصراع حتى قيام حركة الشواف في الموصل في اذار عام ١٩٥٩، فبعد هذه الحركة تبين بوضوح الانقسام بين مختلف القوى السياسية الى خندقين، الخندق المعادي للدعوة القومية وعلى رأسه الحزب الشيوعي، والخندق المنادي بالقومية ممثلا بمختلف الاحزاب والاشخاص القوميين، وعند الوصول الى هذه النقطة في الوضع الداخلي العراقي، ووصول الصراع الى درجة التصفية الدموية، وهيمنة الحزب الشيوعي الذي استغل حركة عبد الوهاب الشواف، والقى بثقله الى جانب النظام، ادرك عبد الناصر ان احتمال قفز الحزب الشيوعي الى السلطة اصبح واردا وهو مالم يكن يسمح به مطلقا، لان ذلك معناه تدفقه شطر دمشق وعمان وبيروت،

[1] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٧٩.

مما دفع به الى الوقوف موقفا معاديا وصريحا من النظام العراقي ورأسه عبد الكريم قاسم، ولان هذا العداء كان موجها بالدرجة الاساس الى الحزب الشيوعي ونفوذه، فإن جمال عبد الناصر قد قام من جانبه بعدة محاولات لاصلاح العلاقة بين العراق ومصر، وقام بدعوته عبد الكريم قاسم للاجتماع به عدة مرات من اجل بحث القضايا المعلقة بين البلدين، غير ان جهوده لم تثمر ، مما ادى الى بقاء الحال كما هو عليه حتى الثامن من شباط ١٩٦٣[1].

---

[1] الوقوف على تفاصيل صراع القوى السياسية والاحزاب والجماعات المكونة لها انظر ، محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي، ١٩٥٨-١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٩، ص٢١٤.

المبحث الثاني
موقف اقطار المغرب العربي من قيام الثورة

اولا . موقف المغرب

ايدت المملكة المغربية ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ منذ بداية قيامها ضد الحكم الملكي، فقد صرح ناطق رسمي بلسان السفارة المغربية في القاهرة في الرابع والعشرين من تموز ١٩٥٨ "بأن حكومة المغرب تدرس مسألة الاعتراف بالحكومة العراقية ومن المنتظر ان تصدر قرارها خلال ٢٤ ساعة، وذكر ان مجلس الوزراء المغربي خصص اجتماعه ليلة امس لدراسة الوضع في الشرق الاوسط بصفة عامة، ومسألة الاعتراف بالجمهورية العراقية بصفة خاصة"[1].

وفي هذا السياق استقبل وكيل وزارة الخارجية المغربية القائم باعمال السفارة العراقية في المغرب، وابلغه الاخير قيام الجمهورية العراقية، وطلب منه ان تعترف حكومة المغرب بها[2].

---

[1] جريدة الحرية، العدد١٢٣٥، ٢٤ تموز ١٩٥٨.

[2] المصدر نفسه.

وعلى صعيد اخر اصدرت سفارة المملكة المغربية في بغداد يوم ٢٦ تموز بيانا تضمن قيام سفير المملكة المغربية السيد فاطمي سلمان بزيارة وزير الخارجية العراقية عبد الجبار الجومرد واخبره بأن المملكة المغربية قررت الاعتراف بالجمهورية العراقية، وانه ينتظر وصول برقية رسمية بذلك. لفت السفير انظار الوزير الى ان المملكة المغربية كانت من اوائل المرحبين بالحركة الشعبية المباركة التي قام بها الجيش العراقي الباسل، فكتبت صحفها وفي مقدمتها جريدة العلم الناطقة بلسان حزب الاستقلال الذي يترأس الحكومة في عددها الصادر بعد يوم واحد من ثورة تموز مؤيدة الثورة العراقية الموفقة ومستنكرة سياسة بريطانيا، وعملائها في العراق، الامر الذي ادى بالسفير البريطاني في الرباط الى تقديم احتجاج يوم السادس عشر من تموز ١٩٥٨ الى وزير الخارجية المغربية نشرته جريدة الاخبار العراقية في عددها الصادر بتاريخ السابع عشر من تموز ١٩٥٨[1].

اخبر السفير المغربي الوزير العراقي عبد الجبار الجومرد، بأنه بلغ بأن كاتب الدولة للشؤون الخارجية في الرباط قد قابل يوم الثاني والعشرين من تموز ١٩٥٨ القائم بأعمال السفارة العراقية الذي اعلمه قيام الجمهورية العراقية وبأنه وجميع موظفي السفارة اعترفوا او انضموا الى الحكم الجديد، فأجابه كاتب الدولة "الى ان السفارة يمكن لها من الان ان تبدأ نشاطها وانه في القريب ستعلن الحكومة المغربية اعترافها بالجمهورية العراقية، واذا تأخر الاعتراف اذا جاز لنا ان نقول ان هنالك تأخيرا يرجع لصعوبة الاتصالات البريدية بين بغداد والرباط"[2].

---

[1] جريدة الاخبار، العدد٩، ٢٧ تموز ١٩٥٨.

[2] د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/٢٧٨، من سفارة المغرب بالعراق الى دائرة الشؤون الخارجية العراقية في بغداد، و٤٨، ص٤٦.

ولم تكد تمضي فترة طويلة حتى وصلت من الحكومة المغربية الى سفيرها في بغداد برقية نصت على تبليغ الحكومة العراقية بأن "مجلس الوزراء الذي يجتمع تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، قرر الاعتراف بالجمهورية العراقية، ونرجوكم ان تسرعوا بالقيام بهذا المسعى"[١].

رفع سفير المملكة المغربية في بغداد الى وزير خارجية الجمهورية العراقية نص البرقية التي وردت الى السفارة من وزارة الخارجية المغربية التي تعلمها فيها بقرار الحكومة المغربية بالاعتراف بالجمهورية العراقية، وقال السفير "اني ابلغكم هذا الاعتراف الرسمي، ارجوكم ان تتفضلوا مرة اخرى بقبول تهنئتي الخالصة مقرونة بأصدق تمنياتي الطيبة بازدهار الجمهورية العراقية" وقد انتهز السفير هذه الفرصة واعرب عن وافر التقدير وكامل الاحترام للحكومة العراقية الجديدة[٢].

اما بالنسبة الى موقف بعض المؤسسات الحزبية المغربية فقد ايدوا الثورة العراقية من خلال تصريحات الزعماء السياسيين، منهم السيد علاء الفاسي رئيس حزب الاستقلال والسيد المهدي بن بركة رئيس المجلس الاستشاري الوطني فقالوا عنها "انها ثورة مباركة"[٣].

---

[١] د.ك.و ، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/٢٧٨، برقية من كاتب الدولة لشؤون الخارجية المغربية الى سفارة المملكة المغربية في العراق، و٢٢، ص٢٩.

[٢] د.ك.و ، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/٢٧٨، كتاب من السفير المغربي في العراق الى وزارة الخارجية العراقية في ٢٩ تموز ١٩٥٨، و٢١، ص٣٧-٣٨.

[٣] د.ك.و ، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/٢٩٠، موقف تونس والمغرب من احداث الشرق الاوسط، كتاب من سفارة العراق في تونس الى وزارة الخارجية العراقية في ١٤ اب ١٩٥٨، و٩٢، ص٢١٦-٢١٧.

كان اجتماع العرب في هيئة الامم المتحدة حافزا وفرصة للجومرد ان يخطو خطوة باتجاه دعم التضامن العربي وتقوية الجامعة العربية، اذ دخل في حوار لهذا الغرض مع مندوب المغرب في الامم المتحدة، فأقترح عليه زيارة بلده بعد تلقيه دعوة من ملك المغرب[١].

قام وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد بترأس وفداً لزيارة المغرب، ضم كلا من الشيخ خالد النقشبندي، عضو مجلس السيادة، ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد، وفؤاد الركابي وزير الاعمار، ومصطفى علي وزير العدل، بابا علي الشيخ محمود الحفيد وزير المواصلات، جاسم الشاهري مدير الخطوط الجوية، الرئيس الاول (رائد) محمد جاسم العزاوي سكرتير وزارة الدفاع، والعقيد نعمان ماهر الكنعاني الصحفي، والمصور عبوش[٢].

وصل الوفد العراقي في ليلة ٢٩-٣٠/اب ١٩٥٨ الى المغرب واستقبل استقبالا حسنا، من قبل وزير الخارجية المغربي وبعض المسؤولين المغاربة[٣].

في ايلول عام ١٩٥٨ قابل الجومرد الملك المغربي محمد الخامس وبصحبته الوزير واعرب يقول"اننا مسرورون باستقبالكم ولانعتقد انكم تحتاجون الى ترحيب فأنتم في وطنكم وبين اهلكم ولايرحب بالانسان في وطنه وبين ذويه وعشيرته، واننا نتمنى الازدهار للشعب العراقي" واجابه وزير الخارجية العراقي الجومرد "انه لشرف عظيم ان احمل الى جلالتكم

---

[١] عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي، بغداد، ١٩٩١، ص٢٦٢.

[٢] جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص١٨١-١٨٣.

[٣] عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٢٦٢.

والى الشعب المغربي تحية الشعب العراقي وحكومته، كما دار الحديث حول العلاقات بين البلدين والتضامن العربي"[١].

انتهت الزيارة وافرزت نتائج مهمة كسبت بها الجمهورية العراقية الكثير من الدعاية الحسنة، اذ كان فرح الشعب عظيما، كما كانت الزيارة موضع اهتمام كثير من الدول الاجنبية.

ان اهم نتيجة توصل اليها وزير الخارجية هي جلب المغرب الى جامعة الدول العربية وذلك لم يكن سهلا على الوزير ان يصفه، نظرا للحذر الشديد والحساسية الذي تتميز به طباع المغاربة، ولايدرك ذلك الا من اقام بينهم مدة طويلة، وكان لعلاقات الوزير العراقي اثر مهم في نجاح مهمته في بناء اسس صحيحة للعلاقة بين الجانبين. ونستطيع ان نقول ان الزيارة لم تترك الى جانب ماتقدم أي نوع من رد الفعل لدى أي طرف في المغرب لأن الوزير اتصل برجال الحكومة ورجال المعارضة وكان الجميع مرتاحين منها[٢].

كما بعثت الحكومة المغربية في ١٩/ايلول/١٩٥٨ بكتاب شكر الى الجومرد على جهوده التي بذلها من اجل انضمام المغرب الى الجامعة العربية جاء فيها"تشكراتنا على ماقمتم به اثناء زيارتكم القصيرة لبلادنا من العمل المفيد الذي عجل بانضمام المغرب للجامعة العربية" كما ورد الى الجومرد كتاب شكر اخر في ١٨/تشرين الاول/١٩٥٨ من عبد الرحمن ناجي مدير الديوان الملكي المغربي بأسم ملك المغرب جاء فيه :"ان جلالة

---

[١] جريدة الحرية، العدد ١٢٦٧، ايلول ١٩٥٨؛ عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٢٦٢.

[٢] د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/٣٧٧، موضوع نتائج زيارة سيادة وزير الخارجية العراقية للمغرب في ٢٥/ايلول/١٩٥٨، و ٢٩، ص١٠٤و١٠٥و١٠٦.

الملك يذكر دائما اغتباط زيارتكم الميمونة للمملكة المغربية بأنها الزيارة الميمونة والتي تركت بنفس جلالته الاثر الطيب"[1].

كانت العلاقات مع المغرب في تلك الفترة تسير بشكل حسن، اذ بعث رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي برقية تهنئة بمناسبة عيد تولي جلالة الملك العرش في ١٨/تشرين الثاني/١٩٥٩ ورد عليها الملك المغربي في ٢٣/تشرين الثاني/١٩٥٨ برسالة الى رئيس مجلس السيادة في بغداد اذ قال :"تأثرت كثيرا للعواطف والتمنيات التي تضمنتها برقيتكم لنا بمناسبة عيد عرشنا واننا نشكر فخامتكم ونتمنى لكم وللشعب العراقي الشقيق دوام السعادة والهناء"[2].

ثانيا. موقف الجزائـر

كان التفاعل بين ثورتي ١٤ تموز ١٩٥٨في العراق والثورة الجزائرية التحررية التي انطلقت عام ١٩٥٤ واضحا وقويا منذ البداية[3]. اذ كانت الثورتان متلازمتين لانهما جزء من حركة التحرر العربي، وكان لنبأ ثورة

---

[1] عدنان سامي نذير ، المصدر السابق، ص٢٦٤.

[2] د.ك.و ،ملفات مجلس السيادة، ملف ٤١١/١٦، ارسال برقية تهنئة من وزارة الخارجية العراقية ١١ تشرين الثاني ١٩٥٨، و٤٥، ص٥١؛ ملفة ٤١١/١٦، برقية الى دار الاذاعة في ١٩/تشرين الثاني ١٩٥٨، و٤٣، ص٤٩؛ ملفة ٤١١/١٦، برقية الى دار الاذاعة بغداد في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨، و٣١، ص٣٦؛ ملفة ٤١١/١٦، برقية جواب من محمد النحاس على البرقية في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨، و٣٢، ص٣٧.

[3] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٢٩٩؛ عدنان سامي نذير ، المصدر السابق، ص٢٦٠.

١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق صداه الكبير لدى اوساط الشعب الجزائري وجيش التحرير الجزائري[1].

صرح السيد فرحات عباس رئيس جمعية التحرير الجزائرية غداة نجاح ثورة ١٤ تموز "ان هذا يساوي عشرين فرقة عربية مدرعة دخلت الجزائر لانها تخدم الثورة في الجزائر بهذه النسبة نفسها"، وقال"لقد وجهت ثورة ١٤ تموز ضربة حاسمة للنفوذ الملكي الذي كان منطلقا للمؤامرات والمناورات، وعلى الاخص بعد ارتباطه بحلف بغداد ضد الحركات الوطنية والثورية في الاقطار العربية، اذ ان الرجعية العراقية بما تملكه من قوة وثروة اسنادا للرجعيات العربية وعائقا لمسيرة التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للامة العربية.

ان انهيار الرجعية العراقية يعني في الوقت نفسه انهيار ركن قوي من اركان الرجعية العربية وفت في عضدها وزعزع مركزها"[2].

وضمن هذا السياق كتبت صحيفة المجاهد في افتتاحيتها بهذا الصدد "ليس غريبا ان تكون الجزائر من اشد الاقطار العربية فرحا، وحماسا لثورة العراق ،وان الجزائر اذ تشعر من سجنها الحديدي المظلم، ان قطرا عربيا قد حطم القيود وخرج من سلاسل العبودية وظلام الاستعمار الى اجواء الحرية، ان تحرير العراق الشقيق سيقوي من عوامل انتصارنا" وفي مقال اخر بعنوان "الثورة الجزائرية والقومية العربية، اكدت صحيفة المجاهد ان هذا الحادث يعد في نظر الشعب الجزائري عيدا قوميا سعيدا يهنئ الناس

---

[1] خرنان مسعود بن موسى، العراق والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٣،ص١٧٠؛ قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٢٩٩.

[2] ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٣٤.

فيه بعضهم بعضا"، وقد صبغت النساء ايديهن وارجلهم بالحناء بعد ان طلقت الاعياد والافراح منذ سنوات"[1].

اما صحيفة الجمهورية فقد نشرت في الثالث والعشرين من تموز مقالا بعنوان (ثورة العراق ونضال الشعب الجزائري) اعدت فيه هذه الثورة سندا للثورة الجزائرية وكذلك اصدر الحزب الشيوعي الجزائري بيانا اعلن فيه "ان الانتصار العظيم الذي حققه الشعب العراقي سيدعم نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار"[2].

كانت العلاقات الجزائرية العراقية متينة جدا، اذ ان العراق اول دولة تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة التي اعلنت في ١١/ايلول/١٩٥٨، ارسل رئيس مجلس السيادة (محمد نجيب الربيعي) برقية تهنئة الى الرئيس (فرحات عباس) بمناسبة تأليف حكومة الجزائر المؤقتة وهذا نصها "نهنئ انفسنا جميعا باشراق نور كوكب الحرية في سماء الجزائر المجاهدة بتأليف حكومتها الحرة الاولى ونرجو ان تتحقق في المستقبل العاجل امانيكم واماني العرب بنوال اخواننا الجزائريين الاستقلال والسيادة الكاملة وفقكم الله في مساعيكم ونصركم في جهادكم"[3]، وكان لهذا الموقف الرسمي الصريح بالاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة صدى ايجابي في الجزائر، اذ ارسل

---

[1] نقلا عن خرنان مسعود بن موسى، المصدر السابق، ص١٧.

[2] صحيفة الجمهورية العراقية، العدد٦، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

[3] د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/١٦، برقية من رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى السيد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة، و٩٣، ص١٠٨؛ ملفة ٤١١/٢٩٠، تقارير سفارة العراق في تونس الى وزارة الخارجية العراقية، و١٨، ص٢٠٧؛ ملفة ٤١١/٣٧٧، تقرير السفارة العراقية في الرباط، الى وزارة الخارجية، و٨٦، ص٢٠٨؛ صحيفة المجاهد الجزائرية، ١٩ ايلول، ١٩٥٨؛ خرنان مسعود بن موسى، المصدر السابق، ص٢٧٢.

عباس فرحات برقية قال فيها "انني اغتنم هذه الفرصة لارسل لكم باسم الشعب الجزائري وباسمي تشكراتي الحارة على مايلقاه كفاح الجزائر لدى الجمهورية العراقية والشعب العربي في العراق من مساندة وتأييد وأسأل الله عزوجل ان يحقق امال العرب في السيادة والكرامة والوحدة"[1].

اوفدت الحكومة الجزائرية المؤقتة وفدا رسميا الى العراق في تشرين الاول ١٩٥٨ برئاسة وزير المالية احمد فرنسين ووزير الشؤون الثقافية توفيق المدني ووزير التسلح محمود شريف، لتقديم التهنئة بقيام الجمهورية العراقية ونجاح ثورة ١٤ تموز، وشكر العراق على اعترافه بالحكومة الجزائرية المؤقتة واجرى الوفد الجزائري مع المسؤولين العراقيين مباحثات عما يتصل بإسناد الثورة الجزائرية ماديا وعسكريا ودبلوماسيا[2].

اشاد نائب رئيس الحكومة كريم بلقاسم بموقف العراق من تقديم المساعدات المالية والمعنوية للحكومة الجزائرية المؤقتة، اذ قال "ان مساندة العراق ومساعدته للجزائر من الناحيتين المادية والمعنوية ملموسة وبصورة مستمرة".كما اذاع راديو صوت الجمهورية الجزائرية الذي يبث من تونس بيانا حول المساعدات العراقية للجزائر ونلخصه بما يلي:"ان المساعدات المادية والمعنوية التي قدمها العراقيون الى الثورة الجزائرية يدل على ان الشعب العراقي وحكومته لم يفتروا في التعبير عن تأييدهم العملي، ومشاركتهم الفعلية للجزائر في كفاحها ضد الاستعمار بما لايحتاج الى

[1] د.ك.و، ملفات مجلس السيادة ، ملفة ٤١١/١٦، برقية من رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى السيد نجيب الربيعي في ٢٥ ايلول ١٩٥٨، و٩٢، ص١٠٧؛ خرنان مسعود بن موسى، المصدر السابق، ص٢٧٣.

[2] خرنان مسعود بن موسى، المصدر السابق، ص١٤١؛ قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٠٠.

ايضاح، ومنذ ان تبدلت الاوضاع بالعراق".واكد البيان ان الشعب العراقي وحكومته وفت بكل تعهداتها للثورة الجزائرية المؤقتة سواء في المجال الدبلوماسي أم الدعم المادي، عبر ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة محمد روايعه[١]، لم تنقطع الزيارات بين المسؤولين العراقيين والجزائريين اذ التقى القائم باعمال السفارة العراقية في الرباط بالسيد فرحات عباس اثناء زيارته للرباط في الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٨، وعقب اللقاء قال الدبلوماسي العراقي "بأن المسؤول الجزائري شكره كثيرا على زيارته واشاد بموقف الجمهورية العراقية نحو بلاده، وقال "انه وبصمود الجمهورية العراقية القديرة يأمل في دحر قوات العدو ان شاء الله"[٢].

طلب الرئيس الجزائري من القائم بأعمال السفارة العراقية في الرباط ابلاغ تحياته الى قادة الجمهورية العراقية، ثم سأل الدبلوماسي العراقي السيد فرحات عباس عما اذا كان يريد ابلاغ الوزارة بشيء فاجاب بالشكر ، وقال له "ارجو ان تعد السفارة بمثابة سفارة الجزائر، فقال انه يعدها كذلك" كما زار الوزير الجزائري السيد المسيري السفارة العراقية في الرباط بعد سفر السيد فرحات واخبره بأن الرئيس فرحات لم يستطع زيارة السفارة بسبب ضيق الوقت، واضطراره للسفر من المغرب، وقد قدم الشكر والتقدير على تلك الزيارة[٣].

---

[١] خرنان مسعود بن موسى، المصدر السابق، ص١٧١.

[٢] د.ك.و، ملفات مجلس السيادة ، ملفة ٤١١/٣٧٧، تقرير في السفارة العراقية في الرباط الى وزارة الخارجية العراقية في ٦ كانون الاول ١٩٥٨، و ٢٢، ص٨٢و٨٣. بعنوان زيارة السيد فرحات عباس المغرب.

[٣] د.ك.و، ملفات مجلس السيادة ، ملفة ٤١١/٣٧٧، تقرير في السفارة العراقية في الرباط الى وزارة الخارجية العراقية في ٦ كانون الاول ١٩٥٨، و ٢٢، ص٨١،٨٢و٨٣. بعنوان زيارة السيد فرحات عباس المغرب.

هنأ المناضل الجزائري عبد اللاوي الشعب العراقي بمناسبة قيام ثورة تموز ١٩٥٨ ، وجاء ذلك اثناء القاء كلمته امام المؤتمر الاول، لاتحاد الطلبة العراقي[١]، وكما اشاد الطالب الجزائري ابو القاسم يوروح في كلمة الطلاب الجزائريين التي القاها في كلية العلوم في بغداد بمناسبة الاحتفال بيوم الجزائر بجهاد الشعب العراقي ونضاله والذي قطف ثماره اليانعة في ليلة الرابع عشر من تموز الخالدة، واضاف ان الشعب الجزائري يحي ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وجهاد الشعب العراقي وكفاحه وتحقيق الثورة العملاقة"[٢].

ثالثا. موقف تونس

ايدت الجمهورية التونسية الثورة في العراق واعلنت سفارة الجمهورية التونسية في العراق بأنه يشرفها ابلاغ العراق اعتراف الجمهورية التونسية بها منذ الثاني والعشرين من شهر تموز ١٩٥٨، هذا ما اعلنته الحكومة التونسية رسميا في ٢٣ تموز عام ١٩٥٨[٣].

صرحت السفارة بمناسبة هذا الحدث السعيد ان تعلن عن عظيم ابتهاجها قائلة ان هذا الحدث العظيم سيكون له ابعد الاثر في زيادة توطيد

---

[١] صحيفة الثورة، العدد٩٨، ١٨ شباط ١٩٥٩.

[٢] صحيفة الزمان، العدد ٦٥٢٢ في ٢٠ نيسان ١٩٥٩.

[٣] صحيفة الجمهورية، العدد ٧، ٢٤ تموز ١٩٥٨؛ خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير، عبد الكريم قاسم، ج٧، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٤٧.

اسس القوة وروابط التضامن بين الجمهوريتين في سبيل تحقيق الاهداف القومية المشتركة[1].

رد العراق على السفارة التونسية في بيان رسمي جاء فيه"ارجو ان تتأكدوا من ان العراق الذي تربطه بتونس الشقيقة روابط الاخوة والصداقة يحرص على تعزيز وتوثيق هذه الروابط والتعاون من اجل خدمة العرب وقضاياهم المشتركة".

اما عن موقف تونس من احداث الشرق الاوسط فقد اتخذت الحكومة التونسية موقفا حذرا من اوضاعه. وعلى الرغم مما فيه من التأييد الصريح لقيام الجمهورية العراقية لكنه جاهر في الوقت نفسه بالانحياز الى المعسكر الغربي، وهذا الموضوع جعل بعض الساسة التونسيين غير مرتاحين الى هذا التناقض في الموقف ووجهوا الانتقاد للرئيس الحبيب بورقيبة لانحيازه الى الغرب. وبهذا الصدد نشرت جريدة الاستقلال لسان الحزب الحر الدستوري تناولت فيه سياسة الحكومة التونسية وموقفها من احداث الشرق الاوسط فأشادت بالحركات الثورية التي قامت في تلك المنطقة من ضمنها العراق وثورته[2].

توجه وزير الخارجية العراقية عبد الجبار الجومرد في اوائل ايلول ١٩٥٨ الى تونس في زيارة رسمية والتقى هناك الصادق المقدم وزير الخارجية والحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية وكبار المسؤولين

---

[1] د.ك.و ، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/٢٧٨، من سفارة الجمهورية التونسية في بغداد الى وزارة الخارجية العراقية في ٢٥ تموز ١٩٥٨، و ٢٩، ص٤٨.

[2] د.ك.و ، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/٢٩٠، تقرير عن موقف تونس والمغرب من احداث الشرق الاوسط من سفارة العراق في تونس من وزارة الخارجية العراقية في ١٤ اب ١٩٥٨، و ٩٢، ص٢١٦-٢١٧.

التونسيين الذين احتفوا به، وذلك لمعرفتهم بنشاطه القومي في سبيل استقلال تونس منذ ان كان تلميذا في باريس وخلال عمله في الجامعة العربية، وتقديرا لجهوده هذه قلده بورقيبة وسام الاستقلال الاكبر التونسي، وقد استغرقت محادثته مع بورقيبة اكثر من ثلاث ساعات تناولت العلاقات الاخوية والتضامن العربي[١]، تمكن الجومرد من اقناع بورقيبة بأنضمام تونس للجامعة العربية وان السيد الحبيب الشطي مندوب تونس بالجامعة كان على اتصال بالمحادثات التي جرت في اوائل ايلول بين رئيس الجمهورية التونسية ووزير الخارجية، اذ انتهت المحادثات بقرار تونس بالانضمام الى الجامعة العربية، ولكن ما ان انضمت تونس الى الجامعة العربية حتى بدأ مندوبها بالتهجم على الجمهورية العربية المتحدة في الجلسة الثانية يوم ١٠/تشرين الاول/١٩٥٨ وكانت النتيجة انسحاب الجمهورية العربية المتحدة من الاجتماع، وقطعت تونس علاقاتها معها وقاطعت اجتماعات الجامعة[٢].

ايد مندوب العراق الجمهورية العربية المتحدة، وشنت الصحافة والاذاعة العراقية حملات شديدة على تونس تضامنا مع الجمهورية العربية المتحدة، ثم اعتذر الجومرد لوزير خارجية تونس في نيويورك عن الحملات المذكورة وابلغه بذلك بوقتها، ونشرت صحيفة الصباح التونسية هذا

---

[١] عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٢٦٣.

[٢] د.ك.و ،ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/٢٩٠، تقرير عن الوفد التونسي لدى مجلس الجامعة العربية واستمرار توتر العلاقات بين تونس ومصر من سفارة العراق في تونس الى وزارة الخارجية العراقية في ١٠/١٠/١٩٥٨، و ٨٤، ص٢٠٢-٢٠٣.

الاعتذار، واشادت بدور الجومرد في انضمام تونس الى الجامعة، وتوقعت توسطه في انهاء الخلاف مع الجمهورية العربية المتحدة[١].

ولتحقيق ذلك سافر وفد عراقي الى كل من القاهرة وتونس برئاسة عضو مجلس السيادة خالد النقشبندي وعضوية عدد من الوزراء، وانتقل الوفد من مطار تونس الى القصر الذي اعد لضيافته فوجد الرئيس بورقيبة والوزراء وكبار رجال الدولة في استقبال الوفد، وكان العشاء جاهزا، وفي اثناء الترتيبات لاعداد المائدة ظهر امر بالغ الخطورة وهو وجود اثنين من الصحفيين المصريين، احدهما زكريا نبيل انضما مع الوفد العراقي في مطار القاهرة دون جواز سفر وتأشيرة دخول، وكان هذا الامر بتدبير السيدين صديق شنشل وفائق السامرائي اللذين سمحا للصحفيين بمرافقة الوفد دون استحصال الموافقة ، وكاد هذا الامر ان يؤزم الموقف لولا كياسة الرئيس التونسي الذي تصرف بدبلوماسية لتسوية الامر[٢]. كان من المقرر في برنامج الوفد صباح اليوم الثاني الالتقاء برئيس وزراء تونس ورئيس الجمهورية فذهب الوفد الى دار الحكومة لمقابلة رئيس الوزراء، غير ان المقابلة كانت جافة وبعيدة عن العرف الدبلوماسي ويصف لنا سكرتير وزارة الدفاع جاسم العزاوي ذلك قائلا :"ثارت ثائرتي وبدأت اتهجم على هذا السلوك بحضور رئيس تشريفات وزارة الخارجية التونسية ورفضت الدخول الى غرفة رئيس الوزراء الا بعد الحاج الشيخ النقشبندي الذي احترمه كثيرا لسمو اخلاقه، ومع ذلك فقد سجلت احتجاجي على هذا التصرف المشين"وكانت المقابلة مع رئيس الوزراء جافة من كلا الطرفين ولم تدم

---

[١] قحطان احمد سلمان، المصدر السابق، ص٣٥٠.

[٢] جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص١٨٢.

طويلا، وبعدها انصرفنا الى مائدة الغداء، ومن بعدها خرجنا في جولة بمدينة تونس الجميلة، ثم غادرنا الى مدريد[1].

اعلن العراق استعداده مرة اخرى للتوسط بين الطرفين المصري والتونسي، واعرب وزير خارجية تونس عن رغبته في زيارة العراق ، وفي هذا الوقت تعرض العراق الى بعض المتاعب من جراء قيامه برعاية المصالح المصرية في تونس، اذ اعلنت تونس انها اكتشفت مؤامرة لاغتيال بورقيبة من قبل مصر ، وطلبت الاخيرة من السفارة العراقية التحقيق كما تعرضت السفارة لشيء من المضايقات من قبل التونسيين، ونشرت صحيفة الاهرام القاهرية خبراً حول رفض السفارة العراقية تسليم الشريط المسجل الذي يتضمن اعترافات المصري المتهم بالاغتيال، بعدها كانت السفارة العراقية قد تسلمت الشريط وارسلت اعترافات المتهم المصري على الطائرة المصرية الى القاهرة[2].

اعلنت الحكومة التونسية انها ستصدر تكذيبها لذلك اذا لم تبادر الحكومة العراقية بتكذيب ادعاءات الاهرام، واشار بورقيبة الى دور العراق بقوله :"وقبل قطع العلائق اتصل بنا وفد من العراق وعرض السيد الجومرد وزير خارجية العراق وضع حد للخلاف. وبالرغم من الاحساسات العدائية السافرة والسكوت المستمر عن مسألة الجواز الرسمي واستجبنا لرغبته ورضينا وساطته وقبلنا الدخول للجامعة العربية".وبعد ان ساءت العلاقات بين العراق ومصر ، وقف العراق الى جانب تونس، واشار عبد الكريم قاسم

---

[1] جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص١٨٢-١٨٣.

[2] قحطان احمد سلمان، المصدر السابق، ص٣٥١.

بأن العراق اذ سعى الى ضم تونس للجامعة العربية اشاعوا بأنه يريد كسب دول تكون الى جانبه لتقوية موقفه واشاد بتونس ورئيسها[١].

رابعا. موقف ليبيـا

واجهت رئيس وزراء ليبيا عبد المجيد كمبار مشكلات جمة ولاسيما في الموقف من قيادة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق من حيث الطريقة التي تم فيها تصفية عائلة الملك فيصل الثاني ، اذ حزن الملك السنوسي على مقتل العائلة المالكة في العراق ليس فقط بسبب نوع علاقة القرابة بين السنوسي والبيت الهاشمي بأعتبارهم ينحدرون من سلالة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ولكنه بسبب اعتقاده بأن الملك في العراق كان شابا وانه لم يعمل أي شيء باتجاه الاحداث التي ادت الى الثورة[٢].اذ امر الملك السنوسي رئيس الديوان الملكي ان يعلن حالة الحداد لمدة اسبوعين ابتداء من ٢١/تموز/١٩٥٨ ورفض الاعتراف بالحكم الجديد القائم في العراق لثلاثة اسابيع وذلك بسبب تصفية العائلة المالكة، وتعد الحدث مناقضاً للوحدة العربية بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر .فقد اذاع الراديو المصري خبرا عن العالم العربي جاء فيه:" ان ليبيا و(اسرائيل) هما الوحيدان اللذان لم يعترفا بالحكومة الوطنية في العراق. مع ذلك اضطر ملك ليبيا للاعتراف بثورة الرابع عشر من تموز في العراق بسبب الضغط الشعبي وموقف الرأي العام الليبي المتعاطف مع الثورة، وبدأ يماطل ويسوف في استقبال السفير العراقي الجديد في بلاده بدلا من السفير السابق، وبعد ذلك وافقت الحكومة

---

[١] قحطان احمد سلمان، المصدر السابق، ص٣٥١.

[2] Khadduri, Magid, Modern Libya.A study in Political development, The Johns Hopjins, press, Baltimore, Second Printing, 1968, P296.

الجديدة في بغداد للابقاء على السفير السابق عبد المنعم الكيلاني كسفير لجمهورية العراق في طرابلس[١].

اعترفت ليبيا بالجمهورية العراقية في ٥ اب ١٩٥٨، اذ وردت الى وزارة الخارجية برقية من بنغازي تفيد بأن الحكومة الليبية اعترفت بحكومة الجمهورية العراقية[٢].

بعث رئيس وزراء ليبيا عبد المجيد كمبار برقية الى رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم نصها :'يسرني ان اهنئ سيادتكم بأعتراف حكومة المملكة الليبية المتحدة بالجمهورية العراقية الشقيقة ويطيب لي بهذه المناسبة ان اعرب عن اصدق تمنيات النجاح والتوفيق للجمهورية الفتية نحو تحقيق الازدهار والرفاهية للشعب العراقي، وانتهز هذه الفرصة بأن تكون هذه المبادرة بأستمرار العلاقة الطيبة بين البلدين الشقيقين ، وان يوفق البلدان الى ما فيه خير الامة العربية جمعاء'[٣].

رد رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم بالشكر والعرفان على الموقف الليبي الودي وقال :"انا حريص جدا على توثيق علاقات الصداقة القائمة بين البلدين"[٤].

كما اكد رئيس البعثة العسكرية الزعيم الركن شاكر محمود شكري في ليبيا اذ صرح عن تأييد ليبيا للثورة في يوم انطلاقها الميمون[٥]. وذلك بتصريح له بعد عودته الى بغداد

---

[1] Ibid, P.297.

[٢] صحيفة الجمهورية، العدد ١٨، ٦/اب/١٩٥٨.

[٣] صحيفة الحرية، العدد ١٢٤٣، في ٤/اب/١٩٥٨.

[٤] د.ك.و ،ملفات مجلس السيادة ، ملفة ٤١١/٢٧٨، برقية من رئيس وزراء ليبيا عبد المجيد كمبار الى رئيس وزراء الجمهورية العراقية في ٥/اب/١٩٥٨، و٧، ص١٢.

[٥] صحيفة الجمهورية، العدد٢٧، الاحد ١٧/اب/١٩٥٨.

قابل الوزير المفوض في السفارة العراقية في ليبيا ولي العهد الليبي في ٧/تشرين الاول/١٩٥٨ وتحدث عن الاحوال في العراق وعن العوامل التي ادت الى قيام الثورة، وشرح الوزير المفوض الاوضاع في العراق قبيل الثورة، والفجوة الكبيرة التي وجدت بين الحكومة والشعب سواء كان ذلك من جراء سياسة الحكومة الداخلية أم الخارجية مما حدا بالجيش الى القيام بهذه الثورة وقد وجد الجيش تأييدا شعبيا تاما. واهتم ولي العهد الليبي بأخبار العراق وهو يرى ان سير الحكومة العراقية بروح الاعتدال في الداخل والمصلحة القومية في الخارج انما يدل على حسن نية وتبصر ،واضاف بأنه " طالما وجد الفساد في البلد فلابد للمخلصين ان يقوموا بواجب الاصلاح، وان التأييد الشعبي يدل على رغبة الشعب العراقي في طلب الاصلاح على يد رجال جيشه واضاف بأنه مطمئن لمستقبل العراق على يد هؤلاء المخلصين من ابنائه"[١].

لم يكن للعراق علاقات واسعة مع ليبيا سوى مايتعلق ببعض الاسلحة المرسلة الى الجزائر التي كانت تنقل عن طريق ليبيا وتسلم الى ثوار الجزائر[٢].

اما عن الوفد الذي زار اقطار المغرب العربي في ٢٥/تشرين الاول/١٩٥٨ فقد غادر الوفد العراقي من المغرب فتوجه الى زيارة ليبيا، اذ استقبل الوفد العراقي بمظاهرة شعبية وطنية تهتف لثورة العراق واحراره، الامر الذي استوجب استقدام الجيش للسيطرة على الموقف واعتقال عدد

---

[١] د.ك.و،ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/٢٧٧، تقرير مقابلة وزير العراق المفوض لولي عهد ليبيا من سفارة العراق في طرابلس الغرب الى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥٨/٩/٢١، و٢٦، ص٦٢.

[٢] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٤٨.

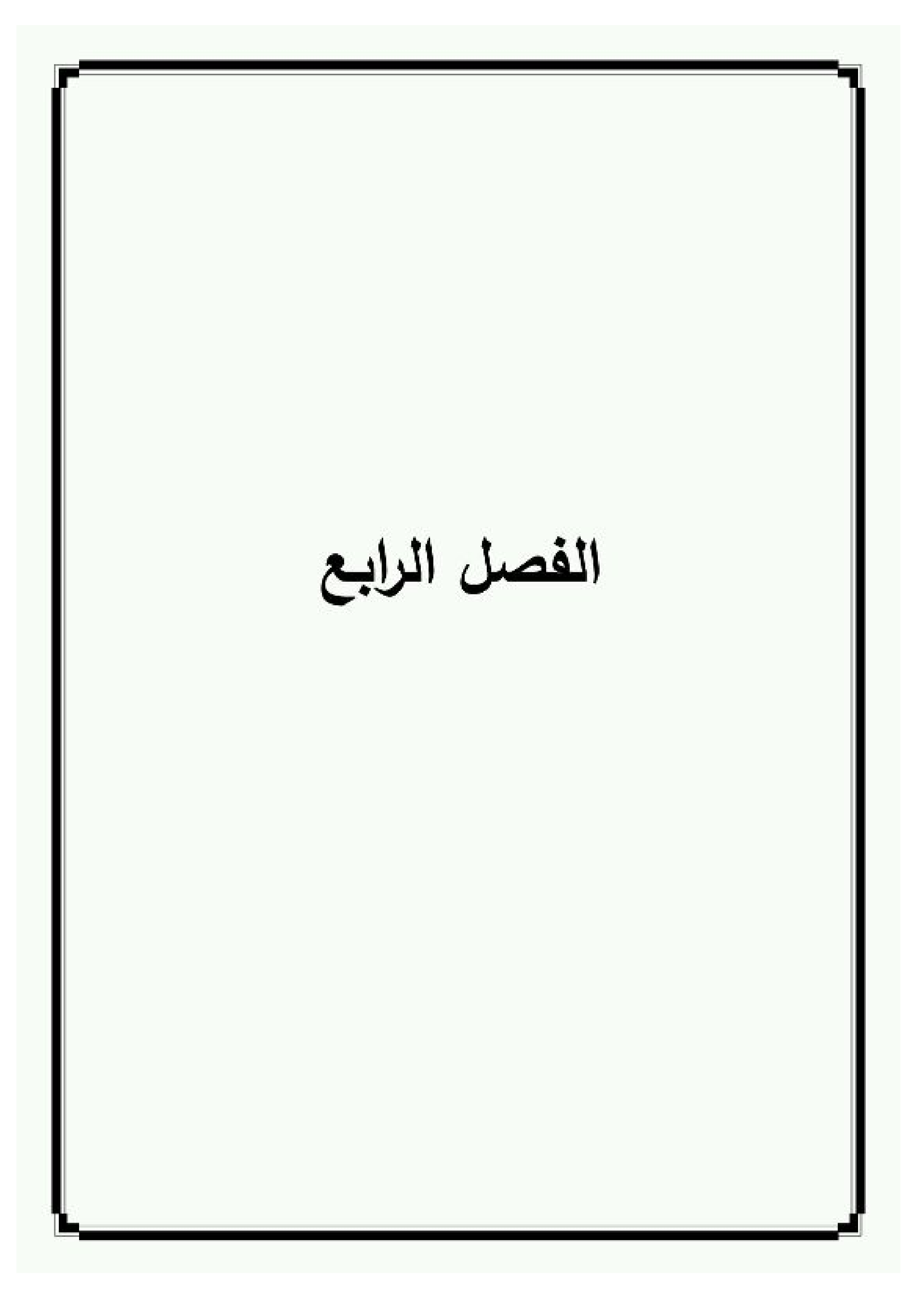
كبير من المتظاهرين، وقد ادى ذلك الى توسط رئيس الوفد الشيخ خالد النقشبندي ، اذ امتنع عن تناول طعام العشاء، ما لم يطلق سراح المعتقلين، وقد اجيب طلبه، وبعد يومين غادر الوفد الى مصر[1]، استمرت العلاقات جيدة بين البلدين، اذ تبادل رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي البرقيات وبعث تهاني بمناسبة استقلال المملكة الليبية المتحدة في ٢٤/كانون الاول/ ١٩٥٨[2]. وشكر الملك ادريس الحكومة العراقية في بغداد وتمنى للشعب العراقي الشقيق السعادة والرفاهية كما ورد ذلك في البرقية التي ارسلت بتاريخ السابع والعشرين من كانون الاول ١٩٥٨[3].

---

[1] جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص١٨٣.

[2] د.ك.و ، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/١٦، برقية من الملك محمد ادريس الاول الى رئيس مجلس السيادة في العراق في ٢٣ كانون الاول ١٩٥٨، و٩، ص١٠.

[3] د.ك.و ، ملفات مجلس السيادة، ملفة ٤١١/١٦، برقية من الملك محمد ادريس الاول الى رئيس مجلس السيادة في العراق في ٢٧ كانون الاول ١٩٥٨، و٣، ص٣-٤.



الفصل الرابـع

الفصل الرابع

المواقـــف الدوليـــــة مـــن الثـــــورة

المبحث الاول: المواقف الدولية المعارضة للثورة.

اولا: مواقف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية .

١ . الموقفان البريطاني والامريكي من اندلاع الثورة .

٢. الانزال البريطاني الامريكي في الاردن ولبنان.

٣. دوافع الانزال البريطاني والامريكي.

٤. الموقف السوفييتي من الانزال البريطاني والامريكي.

٥. اعتراف بريطانيا والولايـات المتحـدة الامريكيـة بالنظـام الجديد والانسحاب من الاردن ولبنان.

ثانيا : موقف تركيا من قيام الثورة .

ثالثا: موقف ايران من الثورة .

المبحث الثاني: المواقف الدولية المؤيدة للثورة .

اولا: الموقف السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية.

ثانيا: موقف فرنسا والدول الاوربية الاخرى .

ثالثا: موقف الدول الاسيوية والافريقية .

الفصل الرابع
المواقف الدوليـة من الثورة

المبحث الاول
المواقف الدولية المعارضة للثورة

اولا: مواقف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

١ . الموقفان البريطاني والامريكي من اندلاع الثورة .

ما ان ابرقت السفارة البريطانية في بغداد نبأ الثورة الى لندن في الصباح الباكر من يوم ١٤ تموز ١٩٥٨[١]. حتى هبت حكومتها مسرعة الى عقد اجتماعاتها لمناقشة الوضع في العراق وانعكاساته على منطقة الشرق الاوسط، ولتبحث عن السبل التي تمكنها من التدخل في المنطقة حفاظا على مصالحها الحيوية هناك.

فقد امرت الحكومة البريطانية اعضاء سفارتها في بغداد صباح اليوم نفسه بإحراق جميع الوثائق السرية وقوائم عملائهم داخل السفارة خوفا من وقوعها بأيدي الثوار[٢]. وقد انقطعت اتصالات السفير البريطاني (مايكل رايت) مع حكومته في لندن في تمام الساعة التاسعة من صباح اليوم نفسه، بعد ان هاجم الثوار السفارة فأخذت الحكومة البريطانية تتابع تطورات الاحداث من خلال سفاراتها العاملة في (الشرق الاوسط) ومن خلال السفارة

---

[١] نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، ١٤ تموز ١٩٥٨-٧ شباط ١٩٥٩، منشورات بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٠، ص٨٠.

[٢] خليل ابراهيم حسين ، المصدر السابق، ص٦٤.

الامريكية في بغداد التي احتفظت باتصالاتها بحكومتها وكذلك من دول حلف بغداد[١]. يشير هنا خليل ابراهيم حسين بأن السفارة البريطانية قد اشتعلت فيها النيران من اثار حرق الوثائق السرية الموجودة فيها[٢]. وهذه الرواية بين امرين، اما انها صحيحة فتدلل على كثرة الوثائق الموجودة وحالة الارتباك التي تعرض لها اعضاء السفارة من ضيق الوقت للتخلص منها، مما ادى الى انتشار النار واشتعال الحريق في السفارة، او ان هذا الامر يعود الى اثار مهاجمة الثوار للسفارة فأدى الى الحريق، وان هذه الحادثة قادت بالسفير البريطاني (مايكل رايت) الى الانتقال الى فندق بغداد ومن هناك اجرى اتصالا بوزارة الدفاع العراقية وكان ذلك في الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الثورة الاول، طالبا مقابلة زعيم الثورة، وقد رشحت الوزارة العقيد الركن دريد الدملوجي لاستصحابه بمرافقة مفرزة حماية خصصتها الوزارة، وفي الساعة الثالثة بعد الظهر تمت المقابلة في مبنى وزارة الدفاع، ودامت عشر دقائق فقط حضرها عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف والسفير البريطاني (مايكل رايت) وسكرتير السفارة سام فول الذي كان يتقن العربية بطلاقة ويسجل كل مايدور من حديث فضلا عن حضور المقدم خليل ابراهيم حسين الزوبعي الذي سجل بدوره ماقاله السفير البريطاني وسلمه الى القائدين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، والذي بين ايضا من خلال موسوعته بأن السفير البريطاني لم يسأل عن تطورات الاحداث وعن الحريق ولكنه هدد قائلا :"ان بلاده تعارض وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة"[٣].

---

[١] نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص٨٠.

[٢] خليل ابراهيم حسين ، المصدر السابق، ص٦٤.

[٣] خليل ابراهيم حسين ، المصدر السابق، ص٦٥.

ومن جانبها عقدت الحكومة البريطانية اجتماعها الاول بعد قيام ثورة العراق وذلك في مساء يوم الاثنين ١٤ تموز ١٩٥٨ وذلك في تمام الساعة السابعة مساء بتوقيت لندن، وقد حضر الاجتماع جميع الوزراء من بينهم وزير الخارجية سلوين لويد (Selwan Loyed)، وترأس الاجتماع رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكملن(Harold Maecmlen) وبدأ وزير الخارجية يشرح ماورد اليه من معلومات عن الثورة في العراق، وذكر ان انقلابا[1]عسكريا[2]، قد حدث في بغداد في صباح ذلك اليوم، واضاف ان الرئيس اللبناني كميل شمعون قد نوه الى انه سوف يتقدم بطلب المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة خلال الاربع والعشرين ساعة المقبلة، كما ذكر بأن الولايات المتحدة ترغب القيام بعملية الانزال في لبنان وحدها دون اشتراك القوات البريطانية معها، وبعد ان اتم سلوين لويد حديثه، ناقش المجلس الموضوع ورأى بأن الضرورة تحتم اشتراك بريطانيا مع الولايات المتحدة الامريكية في عملية الانزال[3]، وفي مساء اليوم نفسه اتصل هاتفيا رئيس الوزراء ماكميلان بالرئيس الامريكي اندوايت ايزنهاور، الذي اكد قلقه من قيام الثورة مشيرا الى عزم بلاده على

---

[1] هكذا يعبر الغربيون عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ويصفونها بحركة التمرد والعصيان المسلح.

[2] مؤيد ابراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠، ص٣٩.

[3] هادي حسن عليوي، عبد الكريم قاسم الحقيقة، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠، ص١١٥.

التدخل في لبنان بناء على طلب رئيسها كميل شمعون بقوله :"وقد طلب منا الرئيس شمعون ان نتدخل وقررنا تنفيذ الخطة"[1].

وفي مساء اليوم نفسه دعت الحكومة البريطانية وزير خارجيتها لتحذير الثوار في العراق بتحميلهم مسؤولية اية اصابة او ضرر بالارواح والممتلكات البريطانية[2].

وفي مساء اليوم نفسه وجهت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة الى جميع بعثاتها الدبلوماسية في العالم، طلبت فيها ابلاغ مسؤولي الحكومات التي يتعاملون معها، ان الولايات المتحدة قد تسلمت من حكومة لبنان الشرعية طلبا بأنزال قوات امريكية على اراضيها ولفترة مؤقتة وذلك "لان وجودهم سيساعد في الحفاظ على استقلال وسيادة ذلك البلد" وتوضح المذكرة ان السبب وراء الطلب اللبناني هو اضطراب الاوضاع داخل لبنان، وما حدث في العراق حيث ان الحكومة الشرعية قد اطيح بها من قبل رجال يحملون عقيدة موالية الى عناصر اجنبية" وجاء في المذكرة ايضا "ان الولايات المتحدة استجابة للطلب اللبناني فأن قطعات عسكرية امريكية ستصل لبنان يوم ١٥ تموز" وطلبت الوزارة في مذكرتها الى السفراء ضرورة الدفاع عن حكومتهم على اساس انها لم ترسل قواتها الى لبنان لحماية شخص معين وانما كان بدافع اعتقادها ان وجود لبنان واستمرارها دولة مستقلة اصبح في خطر بسبب الاعتداءات الخارجية[3].

---

[1] محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ج١، مركز الاهرام، القاهرة، ١٩٨٨، ص٣٥١-٣٥٢.

[2] نوري عبد الحميد العاني واخرون،المصدر السابق، ص٨٢.

[3] Declassifed Documents, Department of State, Library of the congress (Washingten) D.C.Briefing Notes by Allen W.Dlles Meeting at the White House With congressional Leaders, 14 July 1985, P.1.

وكان الرئيس الامريكي ايزنهاور قد عقد اجتماعا في البيت الابيض لمجلس الامن القومي بحضور نائبه ريتشارد نيكسون ووزير الخارجية جون فوستر دالاس لدراسة التقارير التي تلقاها وزير الخارجية عن ثورة العراق، واعقب ذلك الاجتماع اجتماع عاجل لزعماء الكونغرس في البيت الابيض، وفي هذا الاجتماع القى رئيس دائرة المخابرات المركزية الامريكية (C.I.A) الن دالاس معلومات ايضاحية حول ماحدث في العراق، اكد فيها انه قد اطيح بحكومة نوري السعيد الموالية للغرب (بانقلاب) عسكري مدعوم من عناصر موالية لعبد الناصر . واشار رئيس المخابرات في حديثه مع زعماء الكونغرس الى ان ملك السعودية سعود بن عبد العزيز ، قد اوفد مبعوثا عنه الى السفير الامريكي في جدة مطالبا بضرورة تدخل دول حلف بغداد، مهددا بأنه سينضم الى جمال عبد الناصر في حال تخلي الولايات المتحدة وبريطانيا عن العراق والاردن، والواقع ان كلام الملك السعودي لم يكن اكثر من مناورة سياسية قصد بها تعجيل التدخل العسكري للقضاء على الثورة خوفا من انتشار اثارها الى بلاده.

واكد وزير الخارجية الامريكي (جون فوستر دالاس)[1] بأنه قد تسلم مذكرة في مساء ١٤ تموز من الحكومة البريطانية تؤكد ان الرئيس اللبناني

---

[1] ولد جون فوستر دالاس في ٢٥ شباط ١٨٨٨ وتوفي في ٢٤ مايس ١٩٥٩، درس في جامعة برلستون وجامعة جورج واشنطن وكذلك في السوربون في فرنسا واختص بالقانون الدولي، وكان عضوا استشاريا للوفد الامريكي في مؤتمر فرساي ١٩١٩ وبعد ذلك عضوا في لجنة التعويض، ويعد واضع الاسس الرئيسة للسياسة الامريكية الخارجية في الحرب

كميل شمعون طلب تدخل بريطانيا لنجدته، واكد ان الوضع في بيروت خطر جدا من احتمال قيام انقلاب عسكري[١]. وكانت الحكومة البريطانية قد توصلت الى "انه لو سمحت للحكومة الشرعية في لبنان بأن يطاح بها وانه اذا ماتعاطفت مع (العصيان المسلح) في العراق فأن تمردهم سيتطور بسرعة في بلد اخر من بلدان المنطقة، وان كلا من (اسرائيل) وتركيا ودول الخليج سوف تنعزل كما ان التدخل الذي ستجد الدول الغربية نفسها مطالبة به للدفاع عن مصالحها، سيكون متأخرا جدا من الاحتفاظ بمواقعها في العالم العربي"[٢]. ولاسيما اذا علمنا بأن السفير الامريكي في بغداد (والدمار غلمن) قد ذكر بأنه فوجئ بقيام الثورة في العراق ولم يكن يملك اية معلومات عن اغلب قادتها[٣].وكانت تلك الاجتماعات قد اكدها السفير البريطاني في واشنطن في برقية بعثها الى وزارة الخارجية البريطانية مؤرخة في ١٤ تموز ١٩٥٨ يقول فيها[٤]:

١. ان مستر دالاس قد اخبرني بأن الرئيس الامريكي ميال للاستجابة الى مناشدة شمعون، وانه قد دعا لاجتماع الكونغرس بعد ظهر اليوم، وان

الباردة والصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، عين وزيرا للخارجية من قبل الرئيس الامريكي ايزنهاور في كانون الثاني ١٩٥٣ وخدم الى نيسان ١٩٥٩، ينظر علاء موسى كاظم نورس، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، الدار الوطنية للنشر والتوزيع والاعلام، بغداد، ١٩٩٠، ص٥٤.

[1] Declassifed Documents, Department of State Library of the congress (Washingten) op.cit, p2.

[٢] نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص٨٢.

[٣] ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، ترجمة مؤسسة الانتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥، ص٣٣٥.

[٤] نقلا عن علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٥٤-٥٥.

اعلانا بهذا الشأن سيكون جاهزا اليوم، كما ان قوات امريكية ستكون في حالة تأهب ويجب البدء بوصولها الى لبنان في غضون ١٢-١٥ ساعة.

٢. ان مستر دالاس، عندما اخبرني بذلك، قد طلب منكم التفكير فيما اذا سوف يكون من الحكمة في ظل الظروف الراهنة، تعديل الخطة العسكرية الحالية، بحيث تبقى القوات البريطانية في تأهب لعمل محتمل في العراق او الكويت.

٣. سألت مستر دالاس فيما اذا كان يفضل بأن تكون عملية لبنان شأنا امريكيا خالصا، فأجاب:كلا. وهي تبدو بالنسبة له مسألة للتقييم العسكري بصفة اساسية.

٤. ان رؤساء الاركان يتدارسون الان كل الاحتمالات وسوف اخبركم بما يتوصلون اليه من نتائج بأسرع مايمكن.

٥. ان مستر دالاس يفكر في الدعوة لاجتماع طارئ لمجلس الامن يوم غد حيث ان الحكومة الامريكية سوف تعلن ان العملية قد نفذت.

ويشير الرئيس الامريكي ايزنهاور في يومياته عن هدفه من الاجتماعات بقوله :"لقد كانت لي ثلاثة اهداف من اجتماعي بهم في هذه اللحظات المصيرية.

الهدف الاول:ان اخطرهم، وان اشرح لهم دواعي قراري بالتدخل العسكري في لبنان.

الهدف الثاني:ان استطلع منهم اية اراء اضافية عن الموقف قد تكون غائبة عني او عن مساعدي.

الهدف الثالث:ان اتحسس اتجاهات الكونغرس في حالة ما اذا كان علينا توسيع نطاق العمليات".

وفيما يتعلق بنتائج هذه الاجتماعات، فقد كتب ايزنهاور في يومياته مانصه[١]"لقد استمعوا لي باهتمام واستوضحوني عن عدد من النقاط، وكان الحاحهم باديا على نقطتين: اولهما احتمال رد فعل لدى السوفييت، والثانية هي الذرائع القانونية التي سوف نغطي بها تدخلنا العسكري في لبنان، وقد سألني السناتور فولبرايت في احدى اللحظات بشدة عما اذا كان تدخلنا على هذا النحو في لبنان يعني اننا نشترك في حرب اهلية لبنانية، وما اذا كان ذلك موقفا صحيحا؟ ثم رأى الرئيس الامريكي احتمالية معارضة الكونغرس للمشاركة البريطانية في عملية الانزال الامريكي في لبنان بقوله[٢]" ولقد احسست انهم يعارضون أي اشتراك للبريطانيين معنا في العملية لأن مثل ذلك قد يستدعي السوفييت، كذلك احسست انهم على وجه القطع لن يقبلوا بتوسيع نطاق العمليات الى ابعد من لبنان الا اذا كان هناك مايستدعي ذلك فعلا شريطة ان احصل على تفويض دستوري بذلك من الكونغرس"[٣].وكان مدير المكتب الشرقي في وزارة الخارجية (السير و.م.هـ ريديز) قد اعد مذكرة في اليوم الاول للثورة تضمنت تصورا عن الوضع استنادا الى وجهات نظر الحكومات العربية المعنية ولاسيما النفطية منها، فقد جاء في المذكرة التي قدمت يوم ١٤ تموز مايأتي[٤]:

١. اذا ما نجحت الثورة في العراق ونزل الغبار فأننا نفترض بأننا سنواجه نظاما عسكريا استبداديا على طراز نظام الرئيس جمال عبد الناصر.

---

[١] نقلا عن محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٥٩.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٥٩.

[٣] نقلا عن محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٥٩.

[٤] حول نصها ينظر مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص٣١.

٢. الحكومة الجديدة بالتأكيد سوف تؤكد المشاعر الوطنية والقومية العربية بالتضامن مع مصر،الا انه في الوقت ذاته من المتوقع انها ستعمل للحفاظ على العوائد المالية النفطية للعراق ذاته،وبالتالي فأنها ستؤكد الهوية الاستقلالية العراقية،انه من غير المتوقع ان تقوم هذه الحكومات حتى بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة،الا ربما في حالة استنفاذها الوسائل كافة واحساسها بأن ذلك قد يعرضها للخطر.

٣. اذا ماتركنا جانبا موضوع العلاقة مع شركة نفط العراق الذي من دون شك سيكون له تأثيراته في شركة نفط الكويت فأنا اعتقد ان وجهة نظر العراق ازاءها ستكون كالاتي:

أ . انه ليتبادر الى الذهن ان اثارة السعي لتملك العراقيين للكويت وبنحو اكبر مما كانت تقوم به الحكومة العراقية السابقة سيسبب ازدياد خوف الكويتيين من العراق الى النقطة التي ستجلب انتباه العراقيين وبنحو اكبر من الثورة الحالية.

ب. رؤية العراقيين للكويت ربما لها تأثيراتها غير المباشرة في اساءة العلاقة بين العراق والعربية السعودية كما ستكون هناك اختلافات ايديولوجية.

جـ.رؤية العراق للاحواز من شأنها ان تجعل العلاقة سيئة مع ايران.

٤. السياسة المصرية يجب ان توجه نحو ابقاء الكويت بعيدة عن العراق سواء كدولة لها كيانها الخاص او بوصفها عضوا في اتحاد الدول العربية. العربية السعودية سيكون لها الاعتراض نفسه لهذا السبب، وكذلك الخوف من مصر من شأنه ان يجعل الكويت اكثر تابعية لمصر. مهما يكن فإن العلاقات البريطانية الكويتية ستكون موضع هجوم من العراق ومصر ايضا.

٥. وجهة نظر السير ياروس كما تم التعبير عنها في مطلع هذا الشهر هي انه في حالة ما اذا ستكون بغداد تابعا لناصر، فإن انجذاب الكويتيين نحو الجمهورية العربية المتحدة سوف يزداد، ولكن رغبة الكويت للاحتماء بنا سوف تزداد ايضا ولهذا فإن احدى القوتين سوف تعمل بخواطر الاخرى.

٦. ان سائر الافتراضات انفاً هي في الواقع نتيجة حسابات استندت الى وجهات نظر الحكومات الغربية، وفي الواقع ان الانفعال المصحوب بأعمال معكوسة لأي تدخل غربي محتمل من شأنه ان يقود الى توحيد السياسات العربية التي في ظاهرها تطفو وبشكل فردي المعالم الخاصة لكل بلد عربي معنى بالموضوع وانه من المؤكد انها ستكون معاكسة لمصلحة الغرب[١].

٢. الانزال البريطاني الامريكي في الاردن ولبنان

استمرت الحكومة البريطانية في عقد جلساتها لمناقشة تطورات الاوضاع في العراق، اذ عقدت خلال يومي ١٤و١٥ تموز ثلاثة اجتماعات، اتصل خلالها رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان بالرئيس الامريكي ايزنهاور مرتين[١]. اذ كانت المكالمة الثانية من الرئيس ايزنهاور الذي قرر الاتصال بماكميلان بعد ان اعطى اوامره للاسطول الامريكي السادس المرابط في مياه البحر المتوسط بالتحرك الى لبنان، وبعد ان رفض طلب بريطانيا المشاركة بعملية الانزال العسكري في لبنان[٢].

---

[١] هادي حسين عليوي، المصدر السابق، ص١١٥؛ خليل ابراهيم حسين ، المصدر السابق، ص١٠٢.

[٢] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٦١.

وكانت بريطانيا قد تلقت طلبا من الملك حسين بن طلال ملك الاردن يطلب فيه المساعدة العاجلة للمحافظة على نظامه الذي اصبح مهددا من سياسة وتكتيك جمال عبد الناصر[١]. وكان رد ايزنهاور بأن على بريطانيا ان تهيء نفسها للتحرك الى الاردن بقوات المظليين، واكد ايزنهاور لماكميلان بأن الولايات المتحدة الامريكية مستعدة لتقديم اية مساعدة في الامداد والتموين التي يحتاجها البريطانيون في عملية انزال قواتهم في الاردن[٢].

وذكر ايزنهاور في يومياته هذا الاتصال الهاتفي بقوله:"اننا لانريد البريطانيين معنا في عملية لبنان، ثم اكدت له ان عليه ان يكون واثقا من اننا لن نتخلى عن حليف لنا، ولكن طلبات ماكميلان تبدو لي غير معقولة، فهو يريد منا الان ان نقوم بتنظيف كل المنطقة مرة واحدة خلال عملية مشتركة كثيفة لاتكتفي بلبنان وحدها او الاردن، وانما تمتد الى العراق وسوريا ان مثل هذه الخطط تثير مخاوفي . فأنا اريد ان احدد تدخلنا ولااسعى الى تصعيده، وقد رفضت طلب ماكميلان بحزم"[٣].

وكان ماكميلان قد ارسل وزير خارجيته سلوين لويد في مساء يوم ١٤ تموز الى واشنطن لمقابلة الرئيس الامريكي ايزنهاور، ليتناقش معه في

---

[١] وكان السفير الاردني قد حضر الى وزارة الخارجية البريطانية في السابعة والربع من مساء يوم الاثنين ١٤ تموز ١٩٥٨وهو يوم الثورة، ليقف على رد الفعل البريطاني تجاه الاحداث المتأزمة في العراق، ومايمكن ان تقوم به بريطانيا ازاء الاتحاد الهاشمي بأعتبار ان الملك حسين هو الذي اصبح رئيس ذلك الاتحاد بعد مقتل الملك فيصل الثاني، الا ان المتكلم باسم الخارجية البريطانية السير (دبيلو هنير) قد طمأن الملك حسين بأن الحكومة البريطانية قد رحبت بمواقفه وتشجيعه، ينظر وليد الاعظمي، المصدر السابق ص١٩.

[٢] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٦١.

[٣] المصدر نفسه، ص٣٦٢.

مسألة نقل قوات المظليين البريطانيين من جزيرة قبرص في البحر المتوسط الـى الاردن، حيـث ان هـذه القـوات كانـت موجـودة فـي الجزيـرة المـذكورة، وخلال وجود لويد في البيت الابيض وصلته برقية من ماكميلان يخبره فيها بأنــه عـازم علـى معالجـة الامـور بقـوات المظليـين والاحتفـاظ بلـواء فـي الاحتيـاط تحسبا للطـوارئ، واخبـره ايضـا ايزنهـاور بـأن البريطـانيين لربمـا يحتاجون الى مساعدة امريكية، مؤكدا بأن بلاده ستقف مع البريطانيين جنبا الى جنب[١].

وفي اجتماع ثالث عقده مجلس الوزراء البريطاني في ١٥ تموز ابلغ مـاكميلان اعضـاء وزارتـه قـائلا"بأننـا نأمـل بالاسـتناد الـى تعـاون الولايـات المتحدة في اية اجراءات يمكن ان تبرزها الضرورة لاجل حفظ الموقف في الاردن والعراق، وقد استنتجت بان موقف الولايات المتحدة ازاء الازمة في الشرق الاوسط وازاء المقترحات البريطانية بصدد المعالجة بأنه كان مخيبا للامـال، واعتـرف البريطـانيون بـأنهم لايمكـنهم بمفـردهم اعطـاء ضـمانات بالمساعدة العسكرية لاية دولة تطلبها مالم يكن هناك تأييد ودعم امريكي، واحتمال تعرض بريطانيا الى مخاطر جمة اذا ماسحبت الولايات المتحدة الامريكيـة قواتهـا بعد قليـل مـن الاحـتلال (للبنـان) فتبقـى بريطانيـا وحـدها لمعالجة الوضع في العراق وغيره من دول المنطقة".

وتوصلت الحكومة البريطانية في نهاية اجتماعها الثالث الى "انه ليس مـن الحكمـة والضـرورة ان نـورط انفسـنا فـي التزامـات لحفظ السـلطة فـي العراق" واخيرا قررت فيما يخص العراق مايأتي:"دعوة وزير الخارجية عبد الجبـار الجـومرد للنظـر بأفضـل الوسـائل لتحـذير (المتمـردين) بأننـا سـنقوم بتحميلهم مسؤولية اية اصابة او ضرر بـالارواح البريطانية والممتلكات" مع

[١] المصدر نفسه، ص٣٦٥.

انها ظلت تأمل باحتمال حصول اتفاق مع الولايات المتحدة لمهاجمة العراق او قد تقرر ذلك بمفردها او ان تقوم تركيا بمثل هذا التدخل[١].

وفي اليوم نفسه قابل السفير في بغداد مايكل رايت كلا من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام عارف بحضور وزير المالية محمد حديد، وقد طلب السفير البريطاني اثناءها ضرورة تقديم الثوار تطمينات رسمية الى الحكومة البريطانية بشأن ضمان سلامة الافراد والممتلكات البريطانية، وقد وعده رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بذلك[٢].

وبالفعل فقد عقدت حكومة الثورة اجتماعا في اليوم نفسه واذاع ناطق رسمي تصريحا موجها الى جميع دول العالم جاء فيه :"ان الحركة الوطنية التي قام بها الجيش بمساندة الشعب انما هي حركة داخلية تستهدف تخليص العراق من اوضاع الحكم الفاسد وعهود الرجعية، وقد اعلن القائمون بهذه الحركة منذ اللحظة الاولى بأن الحكومة العراقية تلتزم بالعهود الدولية وفق مصلحة الوطن وتقيم علاقات مع الدول عامة والعربية والاسلامية خاصة وفقا لميثاق الامم المتحدة، ولذلك فأن الحكومة مستعدة للتعاون مع اعضاء الامم المتحدة وتأمين اطيب العلاقات السياسية والاقتصادية معها بما تمليه عليها مصلحة العراق في الميادين الدولية وفي سبيل دعم اسس السلام العالمي".وهكذا طمأنت حكومة الثورة الدول الغربية على مصالحها ومصالح رعاياها في العراق، فضلا عن التزام النظام الجمهوري في العراق بجميع العهود الدولية طبقا لميثاق الامم المتحدة[٣].

---

[١] نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص٨٢.

[٢] وليد الاعظمي، المصدر السابق، ص٢٣.

[٣] مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص٦٦-٦٧.

وقد ابدت وزارة الخارجية البريطانية الاجراءات التي اتخذها سفيرها في بغداد بشأن قضية التطمينات، وذلك مايتضح من البرقية التي ابرقتها الوزارة الى السفير مايكل رايت في يوم ١٥ تموز والتي جاء فيها:" اؤيد اجرائك طلب تقديم تطمينات بصدد حماية ارواح الانكليز والممتلكات من السلطات التي هي حاليا تسيطر على بغداد، اذا لم تجد مايضر فأنا اطلب منك الاستمرار على هذا الاتجاه باستخدام الطرق الرسمية في العمل، عليك ان تقدم احتجاجا شديد اللهجة ضد الاجراء الذي اتخذ ضد موظفي صاحبة الجلالة في بغداد وتخريب مبنى السفارة، عليك ان تقول اننا نحمل السلطات المحلية العراقية التي هي حاليا تسيطر على بغداد، المسؤولية عن موت العقيد (كراهام) والاضرار التي تعرضت لها ممتلكات حكومة صاحبة الجلالة، وتشير ايضا الى اننا نصر على ضرورة اتخاذ هذه السلطات اجراءات كافية لضمان عدم تكرار مثل هذه الاعمال في المستقبل وعليك ان تضيف ان الاخفاق من جانب هذه السلطات في ضمان حماية كافية لارواح الانكليز والممتلكات من شأنه ان يرتب عواقب خطيرة". وختم وزير الخارجية برقيته بالقول :"عليك طبعا ان تتخذ الحذر في الكلمات بما يضمن انه لايوجد فيها مايشير الى اننا نعترف بسلطات المتمردين"[1].

ومثلما فعل السفير البريطاني في بغداد مايكل رايت قام السفير الامريكي في بغداد والديمار غولمان بمقابلة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم مساء يوم ١٥ تموز، وقد رافقه العقيد دريد الدملوجي مساعد الملحق العسكري في واشنطن سابقا، واحد موظفي السفارة الامريكية في بغداد (فرتز لان) وقد طلب السفير تطمينات خاصة لحماية ارواح الامريكان وممتلكاتهم وقد حصل السفير على ذلك، كما طلب تطمينات بأجلاء الرعايا

[1] للمزيد من التفاصيل حول البرقية ينظر مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر نفسه، ص٦٧.

الامريكان اذا ماتقرر أجلاؤهم من العراق، وقد اجاب عبد الكريم قاسم في البداية بأنه ظن ان التطمينات التي قدمها من شأنها ان تجعل الاجلاء غير ضروري، ولكن بعد الالحاح وافق على تقديم الضمانات الخاصة بسلامة الاجلاء اذا تطلب الامر[١].

وعلى الرغم من التطمينات التي ابدتها الحكومة العراقية الا ان السفيرين البريطاني والامريكي ناقشا في بغداد الموقف المحلي والاحتمالات المتوقع حدوثها من جراء الثورة، وابرقا بواسطة السفارة الامريكية في بغداد التي احتفظت سرا بجهاز ارسال على الرغم من منعها من ارسال البرقيات الى حكومتيهما يوم ١٥ تموز برقية اكدت ضرورة انزال قواتهما في المنطقة بقولها"من رأينا المدروس مالم تنفذ عمليات الانزال الحليفة الى العراق بشكل كاسح وسريع وبقوة متفوقة كثيرا فمن المحتمل جدا ان تؤدي الى حدوث خسائر في ارواح الامريكان والاوربيين بشكل عشوائي والبالغ عددهم خمسة الاف من البريطانيين وحوالي الفين من الامريكان، والى اعمال سلب ونهب من قبل (الغوغاء) الذين لايستطيع الجيش ان يسيطر عليهم"[٢].

وفي الوقت نفسه عقد سلوين لويد وزير الخارجية البريطاني محادثات في واشنطن مع جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكي، تم في هذه المحادثات مناقشة عمل الدولتين ازاء اخطار الثورة العراقية الاقليمية، الذي يمكن تبريره حسب رأيهم "بسبب غياب قوات الطوارئ الدولية"، ان الولايات

---

[١] للتفاصيل ينظر وليد الاعظمي، المصدر السابق، ص٣٨؛ مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص٧٤.

[٢] خليل ابراهيم حسين ، العراق في الوثائق البريطانية، ١٩٥٨، ج١، ص٧٧.

المتحدة تعلق اهمية كبيرة على الدفاع عن حقول النفط في ايران والخليج العربي[1].

ومن جانبه اعطى مجلس الامن القومي الامريكي للرئيس الامريكي تخويلا بأصدار اوامره الى الاسطول السادس بالتحرك الى شرق البحر المتوسط وانزال القوات الامريكية على الشواطئ اللبنانية وكان نزول هذه القوات في لبنان مساء يوم ١٥ تموز[2] أي بعد يوم واحد من قيام الثورة.

وفي اليوم نفسه بعثت السفارة البريطانية في واشنطن برقية الى وزارة الخارجية البريطانية ذكرت فيها مضامين البيان الذي اصدرته الحكومة الامريكية بشأن انزال قواتها في لبنان والذي جاء فيه، بأن الغرض من ارسالها قواتها الى لبنان لم يقصد منه الحرب ولكن لتحقيق هدفين هما[3]:

١. مساعدة الحكومة اللبنانية في استقرار الاوضاع حتى تتمكن الامم المتحدة من اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية استقلال لبنان.
٢. لحماية الرعايا الامريكان في لبنان.

اما القوات البريطانية فقد نزلت في الاردن في يوم ١٧ تموز أي بعد يومين من الانزال الامريكي، فقد هبطت قوات المظليين البريطانيين المؤلفة من (٢٢٠٠) جندي في مطار عمان، بعد ان عبروا بطائراتهم اجواء

---

[1] مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص٨٦.

[2] محمد كمال عبد الحسين، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي ، مكتبة الانجلو المصرية، د.ت، ص٤٤٣-٤٤٤.

[3] علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٥٥-٥٦.

الاراضي المحتلة في فلسطين[1].ونقلت قواتها دون الرجوع الى هيئة الامم المتحدة[2].

وفي اليوم التالي من الانزال البريطاني في الاردن، عقد وزيرا خارجية بريطانيا والولايات المتحدة اجتماعا شارك فيه وزير الخارجية الفرنسي كندي والسفير الفرنسي في واشنطن في مساء يوم ١٨ تموز واتفقوا على مايأتي[3]:

١. يجب ان لايكون هناك انسحاب للقوات البريطانية والامريكية من الاردن ولبنان، لحين اقتناعنا بحصول ترتيبات كافية للحفاظ على استقلال هذين البلدين وعدم وقوعهما ضحيتين لعبد الناصر.

٢. من المهم الحفاظ على المواقع الغربية في الخليج العربي وفي أي مكان اخر في الشرق ووسط وشمال افريقيا، وان علينا ان نكون مستعدين لاتخاذ عمل مشترك للدفاع عنها.

٣. ينبغي لنا عدم ازعاج الحكومة الجديدة في العراق وانتظار ماستؤول اليه الامور هناك[4].

عد النظام الجمهوري في العراق انزال القوات البريطانية والامريكية في الاردن ولبنان مقدمة لغزو العراق، الا ان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم تلقى تطمينات من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بواسطة سفارتيهما في بغداد بأنهما لاتنويان التدخل في شؤون العراق الداخلية، وقد اكد رئيس الوزراء من جانبه ان حكومته تحترم تعهدات العراق للدول الاجنبية بما في

[1] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٥٥-٥٦؛ عباس مراد، الدور السياسي للجيش الاردني ١٩٢١-١٩٧٣، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، ص١٠٠.

[2] فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٩، ص٤١٢.

[3] مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص١٠٤.

ذلك الاتفاقيات النفطية، كما تعهدت لها بدفع التعويضات عن الاضرار التي لحقت بالاملاك والمؤسسات الاجنبية[١]. وقد سلمت وزارة الخارجية العراقية مضمون ذلك في ١٨ تموز الى جميع البعثات الدبلوماسية في بغداد مؤكدة في مذكرتها ان ماحدث كان عبارة عن حركة داخلية استهدفت انقاذ العراق من مساوئ الحكم الفاسد والرجعية[٢].وتشير الوثائق البريطانية الى ان رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان لم يكن مقتنعا باستمرار التدخل في العراق، وصار يفكر بأمكان حصول تلاقٍ عراقي بريطاني مثلما كانت تفكر الولايات المتحدة الامريكية، ولعل ذلك مايظهر واضحا من قراءة برقيته الى وزير الخارجية (جون فوستر دالاس) الذي كان في واشنطن يوم ١٨تموز التي جاء فيها :"انا متأكد انك قد شعرت بقلق كبير بصدد الاردن، ولكن قرارنا قد تم بعد تفكير حذر جدا في هذا الجانب، ونوقش مدة ثلاث ساعات في الوزارة اعتقد اننا تصرفنا بشكل جيد (انزال القوات البريطانية) انه لم يكن قرارا اتخذ بوضوح ١٠٠% لكنه قرار توصلنا اليه بعد موازنة كبيرة بين الطروحات المقدمة والطروحات المضادة.."[٣].

وعلى اية حال، فإن تعقيدات الوضع كانت متداخلة في منطقة (الشرق الاوسط) بعد اعلان ثورة العراق عام ١٩٥٨، وحتم ذلك الوضع ان تكون الولايات المتحدة الامريكية والبريطانية في تشاور متواصل وتنسيق حول مايجب اتخاذه من خطوات ، ولاسيما وان استقراء الحكومتين الامريكية والبريطانية لما حدث في العراق وماترتب على ذلك من تطورات، لم يتوصلا بشأنه الى موقف محدد بل لم يجازفا في التدخل المباشر لقمع

[١] مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٨٠-٨١.

[٢] مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص١٠٤.

[٣] نقلا عن نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص٨٨.

الثورة، ولعل ذلك مايتضح من المذكرة السرية التي اعدتها وزارة الخارجية البريطانية في ١٩ تموز ١٩٥٨ وعنوانها "الثورة في العراق" بناء على طلب من رئيس الوزراء هارولد ماكميلان جاء فيها :"لقد طلبتم رؤيتنا بشأن الثورة في العراق والسياسة المستقبلية ازاءها، ان الثورة على مايبدو كانت قد نظمت من قبل مجموعة صغيرة من ضباط الجيش والاعضاء المدنيين في الحكومة الجديدة هم من الشباب القوميين المتحمسين، وان هؤلاء الضباط في الاغلب من حملة رتبة الاركان، اما المدنيون فهم محامون واساتذة، وقسم منهم اعضاء بارزون في المنظمات السياسية اليسارية، توجد معلومات قليلة بشأن الطريقة التي تم فيها التهيئة للثورة، ويبدو انها قد نظمت بكفاءة وسرية بالغة، وان وجود الخطة كان غير معروف للسلطات العراقية ولو انها نتيجة لاتصالات تحضيرية مع الجمهورية العربية المتحدة.. ان سلطة الثوار في بغداد قد اسست بسرعة وبدون صعوبة، ولقد مضى على الثورة حتى الان خمسة ايام ولاتوجد اشارة الى اية مقاومة، وان ميزة الثورة هي في سرعتها، وان الثوار اقاموا اتصالات مع الوحدات العسكرية خارج بغداد ومع السلطات في المدن ومع البعثات الدبلوماسية في الخارج، وان التعليمات الحكومية التي اصدروها خلال هذه القنوات كانت بالتأكيد سببا لتصعيد درجات القلق والشك في عقل أي واحد مايزال يميل لأن يكون مخلصا للنظام القديم. ان الثوار مايزالون غير واثقين من انفسهم، وهم تواقون لان يكونوا اصدقاء معنا.."[1].

٣. دوافع الانزال البريطاني والامريكي

[1] للتفاصيل ينظر علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٦٦-٦٧.

عمت العواصم الغربية موجة من الفزع جراء الانباء التي انتشرت اثر قيام الثورة في العراق، والتي ادت الى ارباك الدوائر الغربية المختلفة، وبالذات بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، اللتان راحتا تبحثان فيما بينهما للتدخل في المنطقة بغية حماية مصالحهما هناك او حماية انظمة واحلاف قائمة وموالية لها، ولذلك وامام تلك الاحلاف رمت بريطانيا والولايات المتحدة بكامل ثقلها في المنطقة للابقاء على ماتبقى من نفوذهما الذي بات ينحسر ويتلاشى شيئا فشيئا، ولاسيما بعد الهزيمة التي لحقت ببريطانيا خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، تاركا وراءها فراغا لابد من ملئه، وسارعت الولايات المتحدة في محاولة منها لملئه من خلال مشروع رئيسها ايزنهاور[١]. والذي كان الهدف الحقيقي من ورائه هو خوف الولايات المتحدة الامريكية من سيطرة الاتحاد السوفييتي على المنطقة[٢].

لقد سبقت الولايات المتحدة الامريكية بريطانيا في عملية انزال قواتها في البلاد وكان وراء هذا التدخل الغربي في البلاد العربية اسباب عديدة يمكن ايجازها بما يأتي:

---

[١] اعلنت الولايات المتحدة في كانون الثاني ١٩٥٧، ماسمي بمبدأ ايزنهاور وتمت موافقة الكونغرس عليه في ٥ اذار، حيث خول الرئيس الامريكي صلاحية استخدام القوات الامريكية المسلحة لحماية دول الشرق الاوسط ضد أي عدوان مسلح تقوم به اية دولة خاضعة للشيوعية الدولية، كما تضمن بعض البنود الخاصة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية، وكان الاتحاد السوفييتي على رأس الدول التي تعارض المشروع وقد ايدته بعض الدول العربية وكانت لبنان على رأسها. للتفاصيل ينظر، اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الامريكية في العصر النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد٣، السنة الثانية، ١٩٦٦، ص٦٥-٦٦.

[٢] حمزة مصطفى، عام ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية، مجلة افاق عربية، العدد السابع، ١٩٨٩، ص٥٩.

١. المصالح الاقتصادية: تعد منطقة الشرق الاوسط ومنذ القدم مسرحا للصراعات الدولية التي كان سببها رغبة الدول الاستعمارية في السيطرة على هذه المنطقة واستغلال خيراتها ومواردها الاقتصادية والطبيعية، مما زاد في اهمية هذه المنطقة هو اكتشاف منابع النفط الذي اصبح عنصرا رئيسيا من عناصر الاضطراب والسلام في المنطقة، فبقدر ماكانت هذه المنطقة تقدر اهميتها بموقعها الجغرافي الواقع على طرق التجارة اصبحت اهميتها الان تقوم على ماتمتلكه من خزين النفط[١].

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز في العراق، ثارت مخاوف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بشأن مصادر انتاج النفط، فكانت مخاوفهما تكمن في خشيتهما من انقطاع النفط وتأميمه من قبل قادة الثورة في العراق[٢].

كما كانت مخاوفهما في امكانية انتقال رياح الثورة الى اقطار عربية اخرى ولاسيما السعودية، التي تعد في نظر الغرب الخزين الهائل من النفط، ففي حالة انتقال الثورة اليها فان ذلك سيؤدي الى نتائج غير متوقعة وغير مرضية لبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، قد تضر بمصالحها الاقتصادية النفطية في هذه المنطقة، والتي كانت تدر على بريطانيا مثلا ارباحا تقدر بنحو (٦٠٠) مليون دولار سنويا من النفط[٣]. ولذلك كانت بريطانيا غير مستعدة للتفريط بهذه المنطقة بسهولة حتى ان (انتوني ايدن) رئيس وزراء بريطانيا السابق كان قد صرح خلال لقائه مع الرئيس

---

[١] ك.م.وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، الدار القومية للنشر، مصر، ١٩٦٥، ص٢٧٨.

[٢] عبد السلام بدوي، التطورات السياسية والاقتصادية في العالم العربي، مطابع دار الكتاب العربي، د.ت، ص٦٥.

[٣] عبد السلام بدوي، المصدر السابق، ص٢٤٠.

السوفييتي خروشوف قائلا :اذا تأكد لنا ان نفوذنا في الشرق الاوسط معرض للخطر، سندخل الحرب.."[1].واكد ذلك في حديث اخر "بأن المصالح الاقتصادية في حساب البريطانيين كانت لها الاهمية القصوى ولاسيما في العراق والخليج العربي"[2]ولهذا كان من الطبيعي ان يشكل استمرار تدفق النفط لصالحهما في اولويات استراتيجية الدولتين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تجاه تطورات الاحداث في العراق والوطن العربي.

٢. رغبة بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الفعلية في التوجه الى العراق بقواتهما لضرب الحركة الوطنية فيه[3]. ولعل هذا السبب الاخر الذي دفع بهما الى انزال قواتهما في المنطقة للضغط على الثورة في العراق، فقد كانت الدول الغربية لاتمتلك المعلومات الكافية عن قادة الثورة ومدى ميولهم الى الغرب، اذ كانوا يشكون في ميلهم الى الاتحاد السوفييتي، أي ان هذا الامر سيقود الى اقامة حاجز شيوعي قوي يقف بوجه المصالح الغربية وبالذات مصالح بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، ولاشك ان هذا الحاجز لايقف عند حدود العراق بل يمتد بآثاره الى سورية ومصر (الجمهورية العربية المتحدة) التي كانت تربطهم والاتحاد السوفييتي علاقات صداقة قوية والتي اعتقد الغرب بأنهم كانوا وراء ثورة العراق[4].

---

[1] خليل ابراهيم حسين، موسوعة ١٤ تموز ،ج٧، ص١٨٥.

[2] فكرت نامق عبد الفتاح، المصدر السابق، ص٤١٢.

[3] ك.م.وورهاوس، المصدر السابق، ص٩٨؛ عزة النص، الوطن العربي الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية، دار اليقظة العربية،دمشق، ١٩٥٩، ص١٧٩.

[4] ارسكين تشايلدر، الحقيقة في العالم العربي، تعريب خيري حماد، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠، ص١٤٧.

٣. كانت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تهدفان من وراء انزال قواتهما في الاردن ولبنان اتخاذهما قاعدة لضرب الثورة في العراق في حالة امتداد اثارها خارج حدوده، فضلا عن اتخاذهما نقطة وثوب لضرب اية حركة في الاقطار العربية تهدد مصالحهما في المنطقة[١].

٤. بقيام الثورة في العراق وانهيار النظام الملكي فيه خسرت بريطانيا صديقا مخلصا لها (نوري السعيد) الذي كان قد قدم لها خدمات جليلة ولفترة تزيد على ربع قرن من القرن العشرين، اذ دفع مقتله ببريطانيا الى العمل على تعزيز ثقتها بأصدقائها المتبقين في المنطقة العربية وبالذات (الملك حسين وكميل شمعون) ولذلك سارعت الى تلبية نداءهما بسرعة.

٥. ان انهيار النظام الملكي في العراق وقيام النظام الجمهوري قد يؤدي بالعراق الى الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، ولعل هذا في عينه مايشكل الخطر الحقيقي للمصالح الغربية وبداية النهاية لوجود الكيان الصهيوني، ولاشك في ان الانزال البريطاني والامريكي في الاردن ولبنان جاء ليشكل عقبة بوجه أي عمل وحدوي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ، بل ويعمل في الاقل على اضعاف التجاذب السياسي بينهما[٢].

٦. والواقع لم تأت الاستعانة الاردنية واللبنانية من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية من مجرد الرغبة في التحوطات الامنية للمفاجأة، بل

---

[١] عبد السلام بدوي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

[٢] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٨١-٨٢؛ مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص٤١؛ خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ، ج٧، ص١٨٣.

نتيجة لحقائق ملموسة واخطار مماثلة، قد لمست القيادة الاردنية تأييد الشعب الاردني وترحيبه بالثورة العراقية.[١].

٧. واخيرا كان لقيام كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بأنزال قواتهما في كل من الاردن ولبنان اهداف بعيدة المدى تتلخص في ان انزال هذه القوات سوف يمكن الكيان الصهيوني من الحصول على الضفة الغربية من الاردن، وهذا ما اكدته صحيفة (ازفستيا) حيث انها اتهمت الكيان الصهيوني بالتآمر مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بهذا الخصوص، ومستندة بأتهامها هذا الى خطاب (ابابيان) مندوب الكيان الصهيوني في الامم المتحدة بأن "اسرائيل تحتفظ بحقها بدعوة القوات الاجنبية الى اراضيها لتكون مرة اخرى رأس جسر لمغامرات ضد الوطن العربي"[٢].

وهكذا ظهر بوضوح بأن الانزال البريطاني والامريكي الذي حصل في المنطقة في اعقاب ثورة ١٤ تموز في العراق، كان هدفه المباشر هو حماية المصالح السياسية والاقتصادية الغربية في المنطقة، وتطويق الاتحاد السوفيتي في محاولة منها للوقوف ضد أي محاولة تغلغل سوفييتي في المنطقة، فضلا عن التلويح بالقوة للوقوف بوجه اية حركة ثورية تستهدف افشال المخططات الاستعمارية الغربية، واخيرا التنفيذ العملي لما جاء في بنود مشروع ايزنهاور على العكس مما اعلنوه من ان انزالهما بقصد حماية نظام الحكم في الاردن ولبنان.

---

[١] للتفاصيل ينظر عبد الامير محسن جبار، التطورات السياسية والداخلية في الاردن، المصدر السابق، ص٢٣٦-٢٣٧.

[٢] فؤاد دوارة، سقوط حلف بغداد، دار القاهرة للطباعة، بغداد، ١٩٥٨، ص١٣٣.

٤. الموقف السوفيتي من الانزال البريطاني والامريكي

كان لعملية الانزال البريطاني والامريكي في الاردن ولبنان ردود فعل قوية من لدن الاتحاد السوفيتي، وبوصفه دولة عظمى فقد اعلن اعترافه بالنظام الجديد في العراق في ١٦ تموز فهو ثاني دولة تقدم اعترافها بعد الجمهورية العربية المتحدة[١]. واخذ بعدها يراقب تطورات الاحداث عن كثب، واعلن عن رفضه لاي تدخل عسكري في المنطقة، وجاء اعلانه هذا اثر تدخل بريطانيا والولايات المتحدة عسكريا في الاردن ولبنان، واصدر بيانين في ١٦و١٧ تموز بهذا الخصوص[٢]. فقد جاء في برقية من السفارة البريطانية في موسكو في ١٦ تموز ١٩٥٨ ان بيانا قد صدر عن الحكومة السوفييتية يدعو الولايات المتحدة الامريكية لسحب قواتها من لبنان وهي تحتفظ بحقها لاتخاذ الاجراءات الضرورية للمحافظة على السلام والامن في المنطقة، وبعثت السفارة البريطانية في برقية لاحقة في اليوم التالي ١٧ تموز لخصت فيها النقاط الاساسية التي تضمنها البيان الذي اصدرته الحكومة السوفييتية بما يأتي[٣]:

١. يعبر عن السخط من التدخل المسلح للولايات المتحدة في لبنان، ويرفض تبريراتها ازاء ماقدمت عليه.
٢. ينص على ان الاعمال الاولى للحكومة الجديدة هي مزيد من الدليل على ان الشعب العراقي قد عقد العزم على تحقيق التحرر من الاستعمار وعلى تطوير اقتصاده الوطني.

---

[١] علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٥٦.

[٢] محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢١٠.

[٣] علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٥٦-٥٧.

٣. يلاحظ ان الحكومة العراقية، قد عبرت عن عزمها وتصميمها على التقيد بمبادئ عدم الانحياز وميثاق الامم المتحدة.

٤. ينص على ان مجلس الامن والجمعية العامة، يجب ان يتخذا الاجراءات الفورية والحاسمة لايقاف العدوان وحماية الاستقلال الوطني للدول العربية.

واخيرا ختم البيان السوفييتي بالقول :"ان الحكومة السوفييتية تناشد على وجه السرعة حكومة الولايات المتحدة لايقاف تدخلها المسلح في الشؤون الداخلية للدول العربية، وسحب قواتها من لبنان فورا، ان الاتحاد السوفييتي لايستطيع ان يبقى غير مبال ازاء مايجري من احداث تخلق تهديدا جديا من منطقة محاذية لحدوده، وهو يحتفظ بحقه في اتخاذ الاجراءات الضرورية للمحافظة على الامن والسلام"[1].

وهكذا فقد كذب البيان السوفييتي الادعاءات الامريكية القائلة بأن انزال قواتهما في لبنان والاردن لحماية استقلال هذين البلدين جاء بطلب من حكومتي لبنان والاردن، ودعا مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الفورية والحاسمة لايقاف العدوان وحماية الاستقلال الوطني لهذه الاقطار.

وتقدم الممثل السوفييتي لدى الامم المتحدة بمشروع يدين فيه الاعمال العدوانية لدول الغرب في الاردن ولبنان، وطالب المشروع بأجلاء القوات من البلدين، وعند طرح المشروع المذكورعلى التصويت وقفت الدول الغربية ضده مما ادى الى فشل المشروع، وعلى اثر ذلك صرح المندوب السوفييتي ردا على نتيجة التصويت قائلا :"ان مجلس الامن لم يتخذ أي اجراء ضد

---

[1] المصدر نفسه، ص٥٨؛ خليل ابراهيم حسين ، العراق في الوثائق البريطانية، ج١، ص٣٥٧.

التدخل المسلح في الاقطار العربية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ليضع حدا لهذه الاعمال العدوانية التي تهدد السلام والامن ليس فقط في منطقة الشرق الاوسط بل في العالم اجمع، ولكن المجلس لم يقم بتنفيذ القواعد التي حملها اياه الميثاق في المحافظة على السلم والامن الدوليين"[١].

ووجه خروشوف رسائل الى رؤساء حكومات الولايات المتحدة وفرنسا والهند الى عقد اجتماع عاجل مع حكومة الاتحاد السوفييتي بحضور امين عام الامم المتحدة (داج همرشولد) لمعالجة الموقف المتفجر في منطقة (الشرق الاوسط) وماجاء في رسائله "في هذه الساعات التي قامت بها القطعات العسكرية الانكليزية والامريكية بغزو دولتين عربيتين هما الاردن ولبنان والتهديد بالتدخل في العراق تعرفون جيدا ماتعنيه الحرب الحديثة فبعد ان تبدأ الحرب في مكان واحد من السهولة ان تنتشر في عموم العالم.. ان التدفق العسكري الذي ابتدأته بريطانيا العظمى في الاردن والولايات المتحدة في لبنان والتهديد الذي يحوم حول العراق والدول العربية الاخرى يمكن ان يؤدي الى حدوث نتائج خطيرة للغاية تسبب ردود افعال متسلسلة قد يصبح من المستحيل ايقافها"[٢].

اما جريدة (البرافدا) السوفييتية فقد استنكرت عمل بريطانيا والولايات المتحدة بأنزال قواتهما في الاراضي العربية، وعدته عملا حربيا مباشرا وعدوانا مكشوفا، ولمحت الجريدة انه اذا لم تتوقف هاتان الدولتان عن

---

[١] حكمت شبر، الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من اجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٤، ص٢٦٢.

[٢] خليل ابراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية، ج١، ص٣٥٧.

المضي في تنفيذ التدخل ضد الثورة العراقية[1]، فأن المتطوعين سيتوجهون من اقطار الكتلة السوفييتية الى الشرق الاوسط.

لقد جاء هذا الموقف السوفييتي المعارض ضد السياسة البريطانية والامريكية في الشرق الاوسط خوفا من سيطرة دول الغرب على هذه المنطقة الحيوية، والتي تعد احدى اكبر خزانات النفط في العالم، والتي كان الغرب يحاول دائما السيطرة عليها، وهذا ما اعلنه الرئيس السوفييتي بقوله :"ان المشكلة الحقيقية هي البترول وموارد الشرق الاوسط"[2].

٥. اعتراف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بالنظام الجديد والانسحاب من الاردن ولبنان

في ٢٨ تموز عقدت دول حلف بغداد اجتماعا كان من بين نتائجه اقرار دول الميثاق الاعتراف بالنظام العراقي الجديد، ووجوب تبني سياسة انتظر وراقب بعد تقديم الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة، "واذا اظهرت الحكومة العراقية الرغبة في استمرار عضويتها في الحلف فأن محادثات اضافية يجب ان تتم"[3].

---

[1] هادي حسين عليوي، المصدر السابق، ص١١٨.

[2] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٧١.

[3] مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص٢٣٩.

وفـي اليـوم نفسـه ارسـلت وزارة الخارجيـة البريطانيـة الـى سـفيرها فـي بغداد (مايكل رايت) صيغة الاعتراف بالنظام العراقي الجديد الذي يجب ان يقدمه الى السلطات العراقية وهذا نصـه:"لي الشرف ان اعلن لسيادتكم ان حكومـة صـاحب الجلالـة فـي المملكـة المتحـدة بريطانيـا العظمـى وايرلنـدا الشمالية قد احيطت بتأكيدات الجمهوريـة العراقية بشأن استمرار العلاقات الدولية بين العراق والمملكة المتحدة ومحافظة العراق على التزاماته الدولية الحالية، ان حكومـة صـاحبة الجلالـة تعتـرف بـأن الجمهوريـة العراقيـة دولـة مستقلة ذات سيادة وان الحكومة التي اسسها الزعيم عبد الكريم قاسم بوصفه رئيساً للوزراء هي حكومـة الجمهوريـة العراقيـة"، وقد قدم السفير البريطـاني اعتـراف حكومتـه الـى عبـد الكـريم قاسـم فـي وزارة الـدفاع بحضـور وزيـر الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد في الاول من اب عام ١٩٥٨[1].

وفـي اليـوم التـالي للاعتـراف البريطـاني اعلنـت الحكومـة الامريكيـة اعترافها في ٢ اب وذلك في اثناء مقابلة السفير الامريكي (غولمان) لعبد الجبـار الجـومرد وزيـر الخارجيـة العراقـي وابلغـه اعتـراف حكومـة الولايـات المتحدة الامريكية بالنظام الجمهوري، اذا اعلن مايأتي:"بناء على التعليمات الـواردة مـن وزارة الخارجيـة الامريكيـة لـي الشـرف ان اعلمكـم بـأن حكومـة الولايات المتحـدة الامريكية قد احيطـت علمـا بالتأكيدات التـي صـدرت عـن الجمهوريـة العراقيـة التـي قدمـت الـى السكرتير العام للامم المتحدة لغرض ابلاغها الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأن جمهوريـة العراق تعلن عن تمسكها بميثاق الامـم المتحـدة والتزاماتهـا الدوليـة الاخرى وانهـا ستسـتمر علـى التعـاون مـع الـدول الاخـرى لتحقيـق اهـداف ميثـاق الامـم

---

[1] للتفاصيل حول الاعتراف البريطاني ينظر نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص١٤١-١٤٢.

المتحدة طبقا لقواعد القانون الدولي، ويسر حكومة الولايات المتحدة ان تقبل هذه التأكيدات وان تقدم تمنياتها الطيبة الى حكومة جمهورية العراق"[1].

وامام ذلك كان بقاء قوات المظليين البريطانيين في الاردن غير مرغوب فيه من الشعب العربي ولاسيما الشعب العراقي، الذي عد بقاء هذه القوات داخل الاردن تهديدا للثورة وهو ما اكده السفير البريطاني في العراق عندما ابرق لحكومته في ١٩ اب ببرقية جاء فيها :"اما بصدد الاردن فأنه من المرغوب فيه كثيرا انسحاب القوات البريطانية ومادامت القوات البريطانية موجودة في الاردن، فأن العراقيين سيعتبرون ذلك خطرا على العراق ذاته وعملا عدائيا للقومية العربية"[2].

وصرح المندوب الرسمي للجمهورية العربية المتحدة في هيئة الامم المتحدة قائلا "اننا ننظر بموضوع واحد وهو اجلاء القوات الاجنبية من الاراضي العربية"[3].

لقد تأكد لبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بأن بقاء قواتهما في المنطقة العربية قد يؤدي الى امور غير متوقعة، وقد تضر بمصالحهما داخل المنطقة، ولذلك قد قرروا الانسحاب من الاراضي العربية بكامل قواتهما بعد ان وضعوا شروطا للانسحاب تتلخص بأن تتقدم حكومات الاردن ولبنان بطلب سحب القوات من اراضيهم وعلى الامم المتحدة ان تتعهد بأزالة اية امكانية لتهديد الامن في هذه البلدان.

---

[1] حول نص الاعتراف الامريكي بالنظام الجديد في العراق ينظر نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص١٤٢-١٤٣.

[2] مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص١٩١.

[3] حكمت شبر ، المصدر السابق، ص٢٦٧.

كان انسحاب القوات البريطانية من الاردن فيه نوع من الصعوبة، حيث ان بريطانيا كانت ترغب فعلا في بقاء قواتها في الاردن وعلى الامد البعيد، ولاسيما انها كانت تحذر الملك حسين من امكانية حصول ثورة ضده، بعد سحب قواتهم الا ان هذا الانسحاب تم بعد القرار الجماعي الذي اتخذه الممثلون العرب في الجمعية العامة للامم المتحدة، بعد اجتماعهم في يوم ١٩ اب ١٩٥٨ مع سكرتير الجمعية العامة في الهيئة المذكورة ، كان قرارا هاماً ينص على "ان العرب اتفقوا على حل مشاكلهم بأنفسهم وعلى امريكا وبريطانيا سحب جيوشها من الاردن ولبنان"[1].كما انهم تعهدوا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض"[2].

وقد قدم هذا التعهد الى الجمعية العامة التي عملت بدورها على اقرار هذا المشروع في ٢٢ اب ١٩٥٨ بالاجماع[3].

وعلى اثر هذه التطورات انسحبت القوات الامريكية من لبنان في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٨، اما القوات البريطانية فقد غادرت اخر فصائلها العسكرية العاصمة الاردنية عمان في ٢٩ تشرين الاول من العام نفسه وفي الثاني من تشرين الثاني من العام نفسه غادر اخر جندي بريطاني ميناء العقبة[4].

وهكذا يتضح أن النظام الجديد في العراق لم ينتهج سياسة متطرفة نحو الدول الغربية ولاسيما في بداية الثورة خشية تدخل الدول ضد الثورة

---

[1] ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي، الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٢٠٣.

[2] خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ، ج٢، ص١٧٧.

[3] ارسكين تشايلدر ، المصدر السابق، ص١٤٧.

[4] سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ج٢، عمان، ١٩٩٥، ص٦٩٣.

لدعم مصالحها في العراق، واتجه النظام الى الاسلوب التدريجي نحو تقليص النفوذ بما فيه المصالح البريطانية والامريكية. كما ان بريطانيا والولايات المتحدة لم تتخذا موقفاً عملياً مضادا للثورة في العراق وذلك خشية تدخل كل من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي وامتداد الثورة الى الاقطار العربية الاخرى، وسعيا بدلا من ذلك الى جلب قادة الثورة الى صفهما عن طريق التقرب اليها واتخاذ مواقف تدعو الى الاعتراف بالنظام الجديد ومنع تركيا من الاقدام على أي عمل عسكري على العراق.

كما نلاحظ انه على الرغم من ان احد ابرز اهداف الثورة كان الخروج من حلف بغداد وانتهاج سياسة محايدة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي فأن العراق لم ينسحب من الحلف الا في ٢٤ اذار ١٩٥٩، وكانت عضويته مجمدة خلال الفترة السابقة ما بين الثورة عام ١٩٥٨ حتى قرار الانسحاب العام ١٩٥٩، فضلا عن ان مقر الحلف كان قد استولي عليه من قبل الثوار من اليوم الاول للثورة[1]. وبعد اعلان العراق انسحابه من حلف بغداد، اعلن انسحابه ايضا في العام نفسه أي (١٩٥٩) من جميع الاتفاقات العسكرية المبرمة مع بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وتم الغاء الاتفاقية العسكرية الثنائية العراقية-البريطانية ، وانسحب العراق من المنطقة الاسترلينية او من مبدأ ايزنهاور والاتفاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية، والتعويض عن ذلك بالمساعدات المالية والعسكرية السوفييتية لتطوير العراق ورفع كفاءة قواته المسلحة.

ثانيا : موقف تركيا من قيام الثورة .

---

[1] والدمار غلمن، المصدر السابق، ص١٥١.

شكل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق والاطاحة بالنظام الملكي فيه والقضاء على اغلب رموزه، عنصر مفاجأة للحكومة التركية، وبقية اعضاء دول حلف بغداد[١].

ولقد استقبلت الاوساط التركية الرسمية والشعبية انباء الثورة في العراق بدهشة كبيرة ولم تتمكن من اتخاذ موقف معين او التعبير عن رأي واضح لعدم اطلاعها على التفاصيل الجديدة في العراق وايدت الحكومة التركية منذ الايام الاولى لقيام الثورة موقف الترقب والقلق لما حدث في العراق[٢].وجاء اول تعبير رسمي عن وجهة نظر الحكومة التركية عن ثورة العراق، بعد يوم واحد من اعلانها عندما عقدت دول حلف شمال الاطلسي (الناتو) اجتماعها في ١٥ تموز ١٩٥٨، بناء على طلب الوفد الامريكي لدراسة الاوضاع بعد الثورة، وقد تحدث خلال الاجتماع سليم سارير، مندوب تركيا، مبيناً ان مسؤولية ماحدث في العراق تقع على عاتق الدول الغربية، التي اخفقت في دعم واسناد دول حلف بغداد مقترحا على الدول الغربية عدم الاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق، وان يقوم سفراؤها في بغداد بتقديم اوراق اعتمادها الى الملك حسين، بوصفه رئيس الاتحاد العربي الهاشمي، ونبه المندوب التركي على اسهام العناصر الشيوعية

---

[١] عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٦٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، ١٩٩٠، ص٧٩.

[٢] عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية-التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، منشورات كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص٢٠٨.

الفعالة في الثورة، لكنه استطرد قائلا :"ان لايبدو واضحا فيما اذا كانوا هم ام الجمهورية العربية المتحدة المحرك الاساس وراء قيام الثورة"[١].

ولعل اول رد فعل رسمي معلن من جانب الحكومة التركية جاء على لسان فطين رشدي زورلو وزير الخارجية التركي في المؤتمر الصحفي الذي عقده في انقرة في ١٧ تموز ١٩٥٨ ردا على سؤال فيما اذا كانت تركيا قد تسلمت مذكرة من الحكومة العراقية الجديدة، تبلغها فيها انسحاب العراق من حلف بغداد قال" بالنسبة لنا لايمكن بحث موضوع الحكومة العراقية الجديدة وان رئيس الاتحاد العراقي الاردني اليوم هو الملك الحسين وان الحكومة الشرعية هي تلك الحكومة التي تحت ادارة الملك الحسين وان تركيا غير مستعدة للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق"[٢].

اما الصحافة التركية فقد اخذت تتناقل اخبار ملفقة واشاعات لااساس لها من الصحة حول مايجري في العراق بقولها "ان رد الفعل المضاد للثورة بدأ يسري في عدة مناطق في العراق وان هناك بعض الوحدات من الجيش العراقي ترفض اطاعة الاوامر من قادة الثورة وان مصادمات وقعت بين وحدات عسكرية مؤيدة ومناهضة للثورة[٣].

وناقشت دول حلف بغداد المجتمعة في اسطنبول الاجراءات التي تعتقدها ضرورية لمجابهة الثورة في العراق وبادروا في برقية رفعوها الى الرئيس الامريكي ايزنهاور (D.Eisanhawor) باركوا فيها سرعة الخطوات المتخذة في انزال قوات مشاة بحرية امريكية في لبنان في ١٥ تموز وعدوها

---

[١] سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العلاقات العراقية-التركية ١٩٥٨-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد،كلية التربية،١٩٩٨، ص٥٢.

[٢] عوني عبد الرحمن، تركيا وقضايا الشرق العربي، ص٨١.

[٣] المصدر نفسه، ص٨١-٨٢.

تقوية لمواقع بلدانهم.كما قررت تركيا التدخل العسكري للاطاحة بنظام الحكم الجديد في العراق والقضاء على الثورة فيه، واعدت وزارة الدفاع التركية خطة لتنفيذ ذلك دون علم او موافقة المجلس الوطني التركي. وهي فكرة اقترحها الكيان الصهيوني على الحكومة التركية مبيناً للحكومة التركية عن مخطط كبير تنوي الدول الغربية والكيان الصهيوني القيام به ضد اقطار المشرق العربي في حالة قبول ايران وتركيا المشاركة فيه[١].موضحا بأن "نظامي الحكم في الاردن ولبنان سيكفلان من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وان اسرائيل ستفصم عرى الوحدة بين مصر وسوريا وعليه يجب ان تشارك تركيا وايران لاعادة النظام الملكي الى العراق"[٢].

وكانت الحكومة التركية قد قررت عرض فكرة التدخل عسكريا للاطاحة بنظام الحكم الجديد في العراق، على الحكومتين الامريكية والبريطانية وقد طلبت منهما ضرورة تدخل قواتهما في العراق، فضلا عن توفير الغطاء الجوي وقت غزو العراق.

وقد اكد وزير الخارجية التركي عدنان مندريس لنجيب الراوي السفير العراقي في انقرة "بأن تركيا سوف تزحف الى العراق لانقاذه تنفيذا لبنود حلف بغداد"[٣].

وكانت الخطة العسكرية التركية تنص على احتلال القسم الشمالي من العراق، وقد حشدت لذلك ثلاث فرق عسكرية على حدودها مع العراق، الا

---

[١] المصدر نفسه، ص٨١-٨٣.

[٢] احمد نوري النعيمي، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٧٥، ص٢٦٢.

[٣] ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الاوسط، بيروت،١٩٦٢، ص٦١.

انها اعلنت بعدم القيام بأي عمل منفرد دون مساعدة دول حلف بغداد، التي اعلنت ايضا ضرورة نقل مقره من بغداد الى انقرة[1].

وفي ١٨ تموز عام ١٩٥٨ وصل الى انقرة مبعوث اسرائيلي بناء على طلب الحكومة التركية للمزيد من التشاور، وقد عرض المبعوث على المسؤولين الاتراك مشروع حلف اقليمي، يضم تركيا وايران واثيوبيا والكيان الصهيوني، وتقرر عقد اجتماع سري لهذا الغرض في انقرة بين رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس وبين رئيس الكيان الصهيوني، دافيد بن غوريون، وعند وصول بن غوريون الى انقرة على رأس وفد صهيوني كبير، اجرى مباحثات مع القادة الاتراك في ٢٤ تموز تركزت على كيفية مقاومة احتمال انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة[2].

كان من الطبيعي ان يثير الاصرار التركي على غزو العراق حفيظة الدول الكبرى، اذ بادرت الحكومة السوفييتية في ١٨ تموز ١٩٥٨ الى توجيه مذكرة للحكومة التركية، حذرتها فيها من مغبة الاقدام على عمل عسكري ضد العراق.

وردت الحكومة التركية بمذكرة جوابية على المذكرة السوفيتية في ٢٢ تموز ١٩٥٨، اوضحت فيها ان اعمال تركيا هي دفاعية في طبيعتها، مما حمل الحكومة السوفييتية على توجيه مذكرة ثانية للحكومة التركية في ٢٤ تموز ١٩٥٨ جددت فيها التحذير من قيام تركيا بأي عمل عسكري ضد العراق، واشارت المذكرة السوفييتية الى ان تركيا ستصبح مسؤولة عن أي عمل عدائي تقوم به ضد النظام الجديد في العراق[3].

---

[1] نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص٨٩.

[2] سمير عبد الوهاب التكريتي، المصدر السابق، ص٥٩.

[3] للتفاصيل ينظر عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية-التركية، ص١٨١.

وعلى الرغم من هذه التحذيرات استمر الاتراك في سياستهم تجاه العراق بتحريك قواتهم نحو الجنوب بأتجاه العراق، واعلمت الولايات المتحدة الامريكية بذلك طالبة منها توفير غطاء جوي لاسناد تحريك القوات التركية[1].

وذلك مايتضح لنا من البرقية التي بعث بها السفير البريطاني في واشنطن الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٨ تموز ١٩٥٨ التي قال فيها :"ان الاتراك قد اعلموا الولايات المتحدة الامريكية بخططهم لغزو العراق وانهم طلبوا غطاء جويا"، واضاف انه ناقش هذا الامر مع وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دالاس (١٩٥٣-١٩٥٩)، وان رأيهما بأن اقدام تركيا على عمل كهذا يكون حماقة وسوف يوحد العراق في دعم النظام الجمهوري الجديد، ويعطي السوفييت الفرصة لارسال قواتهم الى العراق في استجابة لدعوة من الجمهورية العراقية، وقد ردت الخارجية البريطانية على برقية سفيرها في واشنطن في اليوم نفسه بالقول :"ان الهجوم على العراق من قبل تركيا سوف يكون اسوأ من كونه حماقة سيكون حماقة اجرامية.. انني لم افقد الامل في ان الحكومة العراقية الجديدة ربما تكون منفصلة عن ناصر وتجتذب الى دائرة نفوذنا وسوف يكون جنونا اجبارهم الان بأتجاه المعسكر الاخر وان البيانات الصادرة عن المجموعة العسكرية ليست مثبطة في هذا الشأن بل الى حد ما على العكس من ذلك يجب الا ندع الاتراك يمضون مسعورين، نحن سوف نعمل على النحو الافضل بأن نحاول ابعادهم عن ناصر ونجلبهم الى جانبنا"[2].

---

[1] عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا وقضايا المشرق العربي، ص٨٤.

[2] للتفاصيل ينظر خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ، ج٧، ص١٣٤؛ جريدة الجمهورية، في ٢٥ تموز ١٩٥٨.

وفي اليوم نفسه أي ١٨ تموز تم الاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على عدم تشجيع الاتراك للقيام بعمل ما ضد العراق، وقد ابلغ السفيران البريطاني والامريكي في انقرة ذلك الى اعضاء مجلس دول حلف بغداد في اليوم نفسه ايضا، طالبين عدم القيام بأي عمل ضد النظام الجمهوري في العراق بعد ان اعطى الضمانات الكافية لاحترام المواثيق الاقتصادية وبخاصة مايتعلق منها بالنفط بتعهده العمل بمقتضى الاتفاقيات المعقودة بهذا الشأن[1].

وكان عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء قد اصدر بنصيحة من جمال عبد الناصر ومن الاتحاد السوفييتي بيانا طمأن فيه الغرب حول امدادات النفط من العراق واستمرار جريانه وذلك يوم ١٩ تموز جاء فيه :"نظرا لاهمية النفط للاقتصاد العالمي تود حكومة الجمهورية العراقية ان تعلن حرصها على استمرار استخراج النفط وجريانه وتجهيز الاسواق التي يباع فيها، وذلك لاهميته للثروة القومية والمصالح الاقتصادية والصناعة الوطنية والدولية.. وستعمل حكومة الجمهورية العراقية في الوقت نفسه على حماية مصالحها القومية العليا، وتأمل من ذوي العلاقة ان يتجاوبوا مع رغبتها في استمرار هذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والدولي معا"[2].

وقد بعث الرئيس الامريكي ادوايت ايزنهاور برسالة طمأنة الى رؤساء كل من تركيا وايران وباكستان يؤكد فيها:"انه يعرف اسباب قلقهم بشأن الخطر السوفييتي على الشرق الاوسط ولكننا لانملك حتى هذه اللحظة أي دليل يجعل لهذا القلق اسبابا حقيقية، وعلى اية حال فأن الاجراءات

---

[1] خليل ابراهيم حسين ، العراق في الوثائق البريطانية، ١٩٥٨، ج١، ص٩٦.

[2] للتفاصيل ينظر قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٨٣.

الحاسمة التي قامت بها الولايات المتحدة في لبنان والمملكة المتحدة في الاردن كفيلة بأن تظهر لاصدقاء الغرب مدى الحزم الذي يمكن ان يواجه به أي تهديد[1].ولاشك في ان هنالك جملة من الاسباب وراء معارضة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على القيام بأي عمل عسكري للاطاحة بنظام الحكم الجديد في العراق واهمها[2]:

١. ان الولايات المتحدة الامريكية كانت مقتنعة تماما بعدم وجود أي مقاومة داخلية ضد النظام الجديد في العراق، وان ما اعلنته تركيا من وجود معارضة داخلية ضد الثورة ووجود معارك بين بعض وحدات الجيش ماهو الا اشاعات لاصحة لها في الواقع.

٢. خشية الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من ردود افعال لدى الاطراف العربية والاقليمية والدولية جراء التدخل العسكري وقد يؤدي الى اثارة معارضة داخل هيئة الامم المتحدة.

٣. ان التدخل العسكري في العراق قد يؤدي الى اضرار خطيرة بتجهيزات الغرب النفطية، وهذا الامر سيؤدي الى تهديد الامن في الخليج العربي.

٤. خشية الامريكان من رد الفعل السوفييتي ضد أي دولة تسمح لنفسها اعلان الحرب ضد الدول المتدخلة، وهذا الامر هو ليس في مصلحة الدول الغربية، لاسيما وان رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي كان قد وجه رسائل الى رؤساء حكومات الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا، لمح فيها الى ان التدخل في العراق قد يؤدي الى امور غير متوقعة وخطيرة جدا سوف يصعب ايقافها.

---

[1] محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٣٨٣.

[2] للتفاصيل ينظر عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا وقضايا المشرق العربي، ص٤٩٠؛ ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١١٩.

وهكذا منع حلفاء تركيا وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية من قيام تركيا بهذا العمل العسكري الخطير ضد العراق[١]. مما جعل الحماس التركي لفكرة غزو العراق تضمحل تدريجيا، وبعد اتفاق وجهات نظر وزيري الخارجية ووزيري الدفاع ورؤساء الاركان في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في الرأي على ان العمل العسكري التركي لايعدو ان يكون حماقة بكل ابعاده والذي اتضح بالبرقية التي ارسلت الى الحكومة التركية التي نصت على ان التدخل العسكري التركي سوف يكون دافعا لتشجيع الحكومة العراقية لدعوة الاتحاد السوفييتي للتدخل في العراق، وان الاتحاد السوفييتي سيتدخل تحت المبررات والحجج التي تدخلت بها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في الاردن ولبنان[٢]. وان هذا ربما تترتب عليه نتائج محرجة ربما يثير معارضة شديدة في الامم المتحدة، ويحدث انشقاقا وربما يدمر حلف شمال الاطلسي وامن حكومتي فرنسا والمانيا وقد عبرتا عن مخاوفهما من جراء مهاجمة العراق، ثم اكدت الرسالة المخاوف المترتبة من وراء التدخل العسكري لانه سيلحق بالمصالح البريطانية والامريكية الضرر في منطقة الخليج العربي[٣].

كان من المرجح لموقف الحكومة التركية السلبي هذا وتحركاتها المريبة معارضة على الصعيدين الاقليمي والدولي ضد الثورة في العراق ونظام حكمه الجديد ان يثير المعارضة التركية ولاسيما حزب الشعب الجمهوري الذي كان يعد من اقوى احزاب المعارضة فقد عقد رئيس الحزب عصمت اينونو مؤتمرا صحفيا تحدث فيه عن اراء حزبه في السياسة الخارجية التي

---

[١] عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية-التركية، ص١٨١.

[٢] نقلا عن علاء موسى كاظم نورس، ثورة ١٤ تموز ، ص٧٣-٧٤.

[٣] عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية-التركية، ص١٨٥.

تتبعها الحكومة التركية وانتقد فيه موقفها من النظام الجديد في العراق. اذ قال ((ان التحرك بدون تريث، والقيام بدور عدائي تجاه العراق حركة خاطئة ومضرة بمصالح تركيا، في الواقع ليس لنا الحق في معارضة الحكم الجديد في العراق[١].

وفي الوقت نفسه ظهرت منشورات سرية تحت اسم (لجنة التحرير الوطني) وزعت في مناطق مختلفة من انقرة، تضمنت نقدا شديدا للسياسة الخارجية التركية لحكومة مندريس ودعوة حزب الشعب الجمهوري الى الثورة من اجل اسقاطها، وعلى اثر ذلك قامت سلطات الامن التركية،بأجراء تحقيقات مع بعض اعضاء حزب الشعب المعارض، والصحفيين الذين يعملون في صحف الاحزاب المعارضة، وقد شمل التحقيق الطلاب العراقيين الدارسين في تركيا، وتم اعتقال احدهم ، مما دفع السفارة العراقية للاتصال بسلطات الامن التركية للاستفسار عن اسباب الاجراءات المتخذة بحق الطلاب العراقيين، فأجابت بأن اجراءاتها قد شملت العراقيين وغير العراقيين[٢].اما المجلس الوطني التركي الكبير فقد عقد جلسة طارئة في ٢٦ تموز ١٩٥٨ بناء على طلب احزاب المعارضة التركية لدراسة الوضع الجديد في العراق وقد تحدث في الجلسة وزير الداخلية ووزير الخارجية التركي وكالة نامق كديك Namik Gedik عن احداث الثورة في العراق وعلاقة حكومته بالوضع الجديد دون الاشارة الى تحديد موقف الحكومة التركية من نظام الحكم الجديد في العراق وقال "اود ان ابحث عن علاقتنا

---

[١] احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص٢٦٢.

[٢] د.ك.و ، ٤١١/٢٨٨، وثائق مجلس السيادة، تقارير السفارة العراقية في انقرة ، كتاب السفارة الى وزارة الخارجية المرقم ش/٢٧٧٩٢/٦/١١٧٠، في ١٩٥٨/٨/٢٨، و٥٧، ص٦٣.

الجديدة مع العراق وارى قبل كل شيء ضرورة بيان ان اول مانرغب فيه هو ابقاء علاقتنا الرصينة القائمة بيننا وبين هذا الشعب الصديق منذ القدم وتفكيرنا هذا ماهو الا من وحي سياستنا نحو الاقطار العربية اجمع او مصالحنا المتبادلة مع العراق تعمل على اظهار علاقتنا هذه"[١].اخذت الصحافة التركية بعد استقرار الاوضاع السياسة في العراق تغير لهجتها ومواقفها تجاه الثورة، وبدأت تنشر الاخبار عن استقرار الحالة الامنية في العراق وسير الامور فيه وفق مجراها الطبيعي، كما نشرت الصحافة التركية البيانات التي قدمتها السفارة العراقية في انقرة والتي اوضحت فيها اهداف الثورة في العراق وكون الحركة الوطنية التي قامت فيه هي حركة داخلية، تحظى بتأييد الشعب، وتأكيدها على احترام العراق لعهوده والتزاماته الدولية[٢].

ازاء الضغوط التي تعرضت لها الحكومة التركية من قبل قوى المعارضة من الداخل، واخفاقها في اقناع الغرب ودول حلف بغداد بخطط التدخل العسكري ضد نظام الحكم الجديد في العراق، واقدام كل من بريطانيا وباكستان الدول الاعضاء في حلف بغداد على الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة، تنفيذا للاتفاق العام الذي تم التوصل اليه في اجتماع حلف بغداد الذي عقد في لندن في ٢٨ تموز ١٩٥٨، بعد اعتراف العديد من دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية، ومقتل زعماء العهد الملكي واعتقال وفرار الباقين منهم، اضطرت الحكومة التركية الى اعلان اعترافها بحكومة الثورة في العراق، خشية ان يؤدي امتناعها الى الاضرار

---

[١] عوني عبد الرحمن، تركيا وقضايا المشرق العربي، ص٨٩.

[٢] المصدر نفسه، ص٩٠-٩١.

بمصالحها وتاريخ علاقاتها مع الاقطار العربية، وافساح المجال للسوفييت بتعزيز نفوذهم وبشكل متزايد في المنطقة[1].

وهكذا فقد قدم السفير التركي في بغداد بهجت اكرمكان اعتراف حكومته الرسمي بحكومة الجمهورية العراقية الى وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد في ٣١ تموز ١٩٥٨ وعلى الرغم من اعتراف الحكومة التركية بالنظام الجديد في العراق، الا ان عدنان مندريس رئيس الوزراء وحزبه الديمقراطي الحاكم لم يستطع تجاوز موقفهم السابق من عدم الارتياح والرضى لما جرى في العراق، وقد عقب عبد الكريم قاسم على الاعتراف التركي بقوله "اننا نؤمن بأن مصدر اعتراف تركيا بالجمهورية العراقية هو الشعب التركي"[2].

اما بالنسبة للموقف التركي من مسألة انسحاب العراق من حلف بغداد، فلعلنا لانعدو جانب الحقيقة، اذ اكدنا القول بأن مسألة انسحاب العراق من حلف بغداد من بين الاهداف التي اتفق عليها الضباط الاحرار قبل الثورة، وقد جاء البيان الاول للثورة ، مؤكدا التمسك بقرارات مؤتمر باندونغ التي تضمنت سياسة الحياد الايجابي، ورفض سياسة الانحياز ، الامر الذي يؤشر ضمنا الانسحاب من الحلف، لكن الثوار لم يعلنوا ذلك رسميا ولم يحضر ممثلوا العراق اجتماع دول الحلف، وكانت قيادة الثورة غير متسرعة في الاعلان عن الانسحاب من الحلف، رغبة منها في ضمان عدم تدخل دول الحلف ضد الثورة ، لاسيما بعد وصول القوات الامريكية الى لبنان

---

[1] المصدر نفسه، ص٩٢.

[2] د.ك.و، ٤١١/٢٨٨، ملفات مجلس السيادة، تقارير السفارة العراقية في انقرة، كتاب السفارة الى وزارة الخارجية برقم ٢٢٩/٣/١ في ٦ آب ١٩٥٨، و٧، ص٩.

والبريطانية الى الاردن، وكذلك تشجيع دول الحلف على تقديم اعترافها بالحكم الجمهوري وعدم اثارة الغرب ضده[١].

وفي ٢٤ اذار ١٩٥٩ اعلنت الحكومة العراقية انسحابها من حلف بغداد واكدت ان ذلك لن يؤثر على علاقاتها بجارتيه (تركيا وايران)، وان العراق على استعداد تام للمحافظة على علاقات الصداقة وحسن الجوار وبمقتضى ميثاق الامم المتحدة، كما ابدت حرصها على تقوية علاقات العراق مع جيرانه، ولعل هذا ما اوضحه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، بقوله :"ان لنا علاقات تاريخية مع تركيا وايران، وان مصلحتهما ان يكون العراق المجاور لهما قويا محايدا وصديقاً لكل العالم... وان انسحابنا من الحلف قوى علاقتنا مع تركيا وايران، ولم يبق سبب لتعكير صفو العلاقات الحسنة بيننا وهذا شيء اكيد..."[٢].

وحاولت الحكومة التركية استثمار انسحاب العراق لصالحها، فأخذت تطالب الولايات المتحدة الامريكية زيادة مساعداتها الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الى تركيا، بحجة تمكينها من الوقوف بوجه التغلغل الشيوعي في الشرق الاوسط، وعلى هذا الاساس وقعت حكومة عدنان مندريس في ٢٥ اذار ١٩٥٩ اتفاقية جديدة للتعاون مع الولايات المتحدة، تضمنت قيام الاخيرة بأتخاذ خطوات عملية ملائمة في حالة تعرض تركيا لاي عدوان خارجي او عدوان غير مباشر وقد اثارت هذه الاتفاقية مخاوف القوى السياسية المختلفة في تركيا من استغلال مندريس لذلك، وعده وجوه

---

[١] د.ك.و، ٤١١/٢٨٨، ملفات مجلس السيادة، كتاب وزارة الخارجية التقرير الشهري للسفارة العراقية في انقرة، في ١٩٥٩/٣/٢٤و٧، ص٩.

[٢] د.ك.و، ٤١١/٢٨٨، وثائق مجلس السيادة، كتاب وزارة الخارجية المرقم ش/٢١٩/٦/٢٢٦٠، في ١٩٦٠/١/٣١، و٥٧، ص٧١-٧٢.

المعارضة السياسية الداخلية خطرا يهدد امن البلاد، وذريعة لدعوة امريكا للتدخل في شؤون البلاد الداخلية[١].

ومن جانبها بادرت الحكومة العراقية ببيان سياستها تجاه تركيا، بعد اعلان انسحاب العراق من حلف بغداد، قابل وزير الخارجية العراقي هاشم جواد، السفير التركي بهجت اكرمكان في بغداد بمناسبة انتهاء مدة عمله، وتباحث معه عن واقع العلاقات العراقية التركية، بعد اعلان انسحاب العراق من الحلف، وعقب ذلك استقبل عبد الكريم قاسم السفير التركي الجديد فؤاد بايرام اوغلو، وتناولت المباحثات علاقات حسن الجوار والروابط المتينة بين العراق وتركيا، وبالفعل فقد ساد نوع من التحسن على العلاقات بين البلدين، اثر اشتراك الحكومة التركية في احتفالات الذكرى الاولى لثورة الرابع عشر من تموز، بوفد ضم السفير التركي الجديد وعضوية بعض المسؤولين في وزارتي الخارجية والاعلام التركيتين[٢].

وهكذا تمكنت الحكومة العراقية الجديدة تخفيف مخاوف دول الحلف عامة وتركيا خاصة من تطورات الثورة، بعد اعلان الحكومة ضمان مصالحهم في العراق.

---

[١] عوني عبد الرحمن، تركيا وقضايا المشرق العربي، ص٩٧.

[٢] د.ك.و، ٤١١/٢٨٨، تقارير مجلس السيادة، كتاب السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في ١٩٥٩/١١/٢٢، و٩، ص١٥.

ثالثا: موقف ايران من الثورة .

في عام ١٩٥٨ قامت ثورة ١٤ تموز في العراق، وقد اعلن النظام الجمهوري الجديد في بيان تمسك حكومة الثورة بوحدة التراب العراقي وعلى علاقات الاخوة بينها وبين الدول العربية والاسلامية واحترامها للاتفاقيات والمعاهدات، والمعروف ان ايران والعراق كانا عضوين في حلف بغداد، لذا فأن ثورة ١٤ تموز قد اطاحت بحليف ايران لذا يقول نذير فنصة في كتابه ان رئيس جهاز المخابرات الايراني (السافاك) قد ارسله الى الوصي عبد الاله وكان في رحلة في تركيا لابلاغه ان معلومات توفرت لديهم تشير الى ان ثورة ستقوم في العراق وطلب منه عدم العودة الى العراق الا ان الوصي رفض ذلك[1]. ولم يتبين لنا كيفية وصول مثل هذه المعلومات الى الجانب الايراني.

وكانت ايران تخشى من امتداد المد الثوري اليها ففي عام ١٩٥٢ كانت هناك ثورة ٢٣ تموز في مصر ثم قيام الوحدة بين مصر وسوريا في الاول من شباط ١٩٥٨، لذا كانت ايران تنظر بعين الريبة من الثورة في العراق، وقامت ايران في ٣٠ تموز بالاعتراف بالنظام الجمهوري بالعراق بعد اجتماعات دول حلف بغداد في ٢٨ تموز ١٩٥٨، وقد سلم السفير الايراني ببغداد اعتراف حكومته الى وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد في بغداد في يوم ٣٠ تموز ١٩٥٨[2].وعلى الرغم من اعتراف ايران

[1] نذير فنصه، عاصفة على الشرق الاوسط، بيروت، ١٩٨٩، ص١٣٨-١٤٠.

[2] نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص١٣٦.

بالثورة العراقية الا انها قامت بأستئناف اعمالها العدوانية وخلق المشاكل للحكومة العراقية، وذلك محاولة منها في استغلال مرحلة عدم الاستقرار السياسي التي يمر بها العراق بعد قيام الحكم الجمهوري ، اذ قامت ايران بتجاوزات عديدة على المخافر الحدودية والتوغل داخل الاراضي العراقية وقامت ايضا بتجاوزات على مياه الانهر التي تجري داخل العراق ناقضة بتصرفاتها تلك القواعد والاتفاقيات الثنائية بين الدولتين[١].

واخذت الحكومة الايرانية تتذرع بذرائع شتى لتثير المشاكل مع العراق على الرغم من اعترافها بالنظام الجمهوري في العراق في ٣٠ تموز ١٩٥٨ ففي الاول من ايلول ١٩٥٨ احتجت لدى العراق مدعية ان الحكومة العراقية قد اجرت تغييرات على ملاك خبراء ميناء البصرة واستخدمت خبراء سوفييت للميناء، الامر الذي يعد تغييرا في الاحوال التي كانت سائدة منذ عقد معاهدة ١٩٣٧، وطلبت الاسراع بأشعارها في تأليف اللجنة مشتركة بأدارة شط العرب على وفق المادة الخامسة من المعاهدة، وعدم اتخاذ أي قرار بشأن ادارة شط العرب الى ان يتم الاتفاق بين الطرفين، وكان من رأيها ان يجري استخدام الخبراء من دول صغيرة بدلا من خبراء الاتحاد السوفييتي الذين استخدمهم العراق في ميناء البصرة[٢]. وفي مذكرة جوابية قدمتها الحكومة العراقية الى الحكومة الايرانية في ٢٢ ايلول ١٩٥٨ قال وزير الخارجية العراقية "ان العراق كان ومايزال يطالب بحل مشاكل الحدود وتطبيق بروتوكولات الحدود منذ سنة ١٩١٣ والانهار الحدودية المشتركة،

---

[١] وزارة الخارجية ، الاعتداءات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي، بغداد، ١٩٨١، ص٩.

[٢] وزارة الخارجية العراقية، حقائق عن الحدود العراقية-الايرانية، بغداد، ١٩٨٧، ص١٩.

التي مازال تصرف في غير صالح العراق، وامتناع حكومة الصديقة (ايران) عن دفع رسوم الميناء وتجاوز طائراتها منذ اعلان الجمهورية مرارا"[١].

كما تقدمت الحكومة الايرانية بمذكرة الى الحكومة العراقية لغرض تشكيل لجنة لعقد اتفاقية صيانة وتحسين الملاحة في شط العرب في ٢٥ ايلول ١٩٥٨، ونظرا لظروف العراق في تلك المرحلة، فقد تأخر الرد العراقي فعادت الحكومة الايرانية برفع مذكرة اخرى الى العراق مهددة فيها العراق بأتخاذها جميع الاجراءات التي تراها لازمة لتأمين مصالحها، وقد نجم عن ذلك توتر في العلاقات بين البلدين وتحشيد ايران قواتها على شط العرب[٢].

واتهمت ايران في مذكرة اخرى قدمتها يوم ١٤ تشرين الاول ١٩٥٨ بأن الاجراءات الانفرادية التي اتخذتها الحكومة العراقية في شط العرب تتعارض مع نصوص معاهدة الحدود وبروتوكولات عام ١٩٣٧، واستخدام الخبراء السوفييت في ادارة الميناء، وتفتيش القوارب والسفن الايرانية، وطلبت في مذكرة اخرى الاسراع في تشكيل اللجنة الخاصة وتسوية الامور المتعلقة بشط العرب قبل السادس من تشرين الثاني ١٩٥٨، وفي حالة عدم اتخاذ الخطوات اللازمة حتى التاريخ المذكور ستحتفظ ايران بحقها في اتخاذ جميع الخطوات التي تراها ضرورية لتأمين مصالحها[٣].

ولكن الحكومة العراقية ردت في مذكرتها في التاسع من تشرين الثاني ١٩٥٨ على المذكرة الايرانية مبينة ان تفتيش السفن والبواخر الايرانية جرى لانها ترسو في مياه عراقية، وتحمل مفرقعات تستوجب تفتيشها، وان معاهدة

---

[١] نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص٢٩٤-٢٩٥.

[٢] مجموعة مؤلفين، الصراع العراقي الفارسي، بغداد، ١٩٨٥، ص٣٧٢.

[٣] نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص٢٩٥.

١٩٣٧ لاتنص على تشكيل لجنة مشتركة وانما تشكيل لجنة نصب دعائم الحدود، وان المعاهدة والبروتوكول الملحق بها لم تشترط اخذ موافقة ايران المسبقة حول أي شأن من الشؤون المتعلقة بالاعمال المنجزة والعوائد المجباة والتدابير الاخرى، ولذلك فأن احتجاج ايران على استخدام العراق لخبراء اجانب في ادارة الميناء، عد ذلك غير قانوني من جانب ايران ،وان ماقام به العراق هو محض اختصاصاته الداخلية ومن صميم سيادته. وهو مع حرصه الشديد على تعزيز وتقدير علاقات الصداقة وحسن الجوار لايمكنه قبول تدخل اية جهة اجنبية في شؤونه الداخلية، ولاشك في ان ايران كانت تضغط على العراق لاجراء مفاوضات حول شط العرب لرغبة منها في مقاسمة العراق حقوق السيادة على شط العرب، لان امور الملاحة كانت بيد ادارة ميناء البصرة، في حين ان العراق كان يضغط لحل مشاكل الحدود البرية ومشاكل الانهار الحدودية الخاصة بعد ان قامت السلطات الايرانية بشق جدول في نهر الوند من قصر شيرين الى خسروي، فقدمت الحكومة العراقية مذكرة الى السفارة الايرانية في ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٨، طالبة وقف المشروع فورا ريثما يتم الاتفاق على طريقة لتقسيم مياه الانهار الحدودية عملا بمبدأ ابقاء الوضع الراهن الذي تم الاتفاق عليه، لكن الحكومة الايرانية ردت بأن تصرفها داخلي من حق الحكومة الايرانية البت فيه ولايعد من قضايا الحدود[١].

وفي تشرين الثاني ١٩٥٨ صرح شاه ايران محمد رضا بهلوي في مؤتمر صحفي في طهران، بأن بلاده لاتعترف بمعاهدة ١٩٣٧ واعلن عن رغبته بالغائها[٢].

---

[١] نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص٢٩٥.

[٢] حقائق عن الحدود العراقية–الايرانية، المصدر السابق، ص١٩.

في ايار ١٩٥٩ قامت الحكومة الايرانية بأبلاغ الحكومة العراقية عن طريق سفارتها ببغداد، بأنها قد اعلنت خسروآباد ميناء ايرانيا، وطالبت الحكومة العراقية بالاعتراف به، الا ان الحكومة العراقية قد ردت على ذلك بالقول ان خسرو اباد لايصلح ان يكون ميناء بحريا من الناحيتين الفنية والقانونية، ووضحت الحكومة العراقية في مذكرتها الجوابية ان حدود العراق تمتد بصورة عامة من شط العرب حتى مستوى المياه المنخفضة في الضفة الايرانية وذلك وفقا لاتفاقات الحدود. وان حدود العراق في خسروآباد تشمل كل مياه شط العرب حتى مستوى المياه المنخفضة في الجانب الايراني، لذلك لايجوز انشاء ميناء ايراني لان مياهها تعد اقليميا عراقية تحت السيادة العراقية[١].

واستمرت ايران بتمسكها اللامشروع بأعتبار ميناء خسرو اباد ايرانيا وصارت البواخر الايرانية التابعة لشركة الانكلو-فارسية النفطية بصحبة زوارق ايرانية مسلحة ترسو فيه، وبدون استحصال موافقة سلطات الموانئ العراقية ودون استصحاب مرشد عراقي[٢].

والقى وزير الخارجية الايراني في كانون الاول ١٩٥٩ خطاب في البرلمان الايراني اعلن فيه ان خط الحدود بين العراق وايران في شط العرب يجب ان يكون تبعا لخط التالوك وان بلاده لاتعترف بمعاهدة ١٩٣٧[٣]. وفي

---

[١] المصدر نفسه، ص١٩-٢٠.

[٢] بدر غيلان، الاطماع الفارسية في شط العرب، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٨٠، ص٣٢.

[٣] محمد جاسم محمد، العلاقات السياسية بين العراق وايران، مجلة افاق عربية، العدد١، ١٩٨٣، ص١٤.

٢٩ كانون الاول ١٩٥٩ صرح وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد بالقول[1]:

١. ان الحكومة العراقية تبذل جهدها لحل النزاعات مع ايران بالطرق السلمية المباشرة وغير المباشرة، واذا ما اضطره الامر فأنه سيعرض الامر على الامم المتحدة او اية هيئة دولية من اجل الوصول الى حل ايجابي للمشكلة.

٢. ان العراق يأخذ بنظر الاعتبار حسن علاقته مع جيرانه والعمل من اجل ذلك علىاساس من الروابط التاريخية، والمنافع المتبادلة.

٣. ان العراق يلتزم بحقوقه ويدافع عنها بأقصى مايستطيع كما يقاوم بكل طريقة مشروعة أي عدوان يوجه ضده.

ولم تستجب الحكومة الايرانية لطلب العراق لحل المنازعات بالطرق السلمية واستمرت بخرق نصوص المعاهدات بين الطرفين.

ان سياسة ايران التوسعية على حساب اراضي العراق، واضحة بعد قضية ميناء خسرو اباد الذي يقع في مياه اقليمية عراقية جعلته ايران ميناء ايرانيا متحدية بذلك كل المواثيق والمعاهدات بين الطرفين، واصبحت سياسة ايران واضحة فهي تضغط على العراق لاجل عقد معاهدة تحصل على مكسب من خلالها وبعد ذلك ترجع لتشكك في المعاهدة للحصول على مكسب اخر وهنا يبدو جليا ان سياسة ايران التوسعية غير المقبولة تجاه جيرانها العرب وخصوصا العراق، وان ايران ظلت تحاول التوسع على حساب جيرانها في الشرق وذلك لاستحالة توسعها من الجهة الشمالية حيث الجار القوي الاتحاد السوفييتي الذي لديه اطماع كثيرة في ايران للوصول

[1] خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، بغداد ١٩٨٥، ص٩١-٩٢.

الى المياه الدافئة في الخليج، فعلى الرغم من انها عانت من تهديدات الاتحاد السوفييتي لها الا انها مارست التهديدات تجاه جيرانها العرب وخصوصا العراق.

وفي اب ١٩٦٠ قامت الحكومة الايرانية بأستحداث مديرية للموانئ في عبادان وتولت هذه المديرية مسؤولية الدلالة في الميناء بدلا من المرشدين العراقيين، وجاء جواب مديرية الموانئ العراقية في انها طرف في تطبيق معاهدة ١٩٣٧، واوضحت ان واجب ربابنة عبادان لايقتصر على المياه الايرانية لذا فالحكومة الايرانية حرة في اتخاذ ماتراه مناسب لمياهها الاقليمية وحرة في منع الربابنة العراقيين من قيادة ناقلات النفط في عبادان عند دخولها ومغادرتها شط العرب[١].

وبعد عناد الجانب الايراني قررت الحكومة العراقية اتخاذ موقف مماثل بالامتناع عن تزويد البواخر والناقلات التي تستعين بربابنة ايرانيين بربابنة النهرين العراقيين وعممت قرارها على جميع وكلاء شركات الشحن في ٣٠ اب ١٩٦٠، واستمرت ايران بمخالفتها للمواثيق والمعاهدات ، اذ اعلنت في شباط١٩٦١ انها ستقوم بممارسة فعاليات ربابنة الميناء، مما حدا بمديرية الموانئ العراقية بأعادة اصدار منشورها السابق، والذي ادى الى رفض وكلاء الشركات وربابنة البواخر الى استخدام ربابنة ايرانيين وفضلوا التوقف الى ان تصل الحكومتان العراقية والايرانية لحل هذه المشكلة[٢].

واستمرت هذه المشكلة بين العراق وايران الى ان استطاع العراق اقناع ايران بالدخول في مفاوضات لحل المشاكل القائمة وتم التوقيع على اتفاق مبدئي بين العراق وايران في بغداد عام١٩٦١، الا ان وزارة الخارجية

---

[١] عماد عبد السلام رؤوف واخرون، الصراع العربي الفارسي، بغداد، ١٩٨٣، ص٣٨٧.

[٢] خالد العزي، المصدر السابق، ص١٠٦.

الايرانية اعلمت السفارة العراقية في طهران في مايس ١٩٦١ بضرورة تأجيل المباحثات نظرا للظروف الداخلية الايرانية ولم تستأنف المباحثات بين الطرفين الا في شباط ١٩٦٤ ، اذ سافر وفد عراقي الى طهران وتقرر ان يزور وزير الخارجية الايراني العراق.

وفي كانون الاول ١٩٦٦ وصل وفد ايراني الى بغداد برئاسة وزير الخارجية الايراني السيد ارام وعقدت عدة اجتماعات بين الطرفين لكنها لم تسفر عن نتائج جيدة. وصدر في نهاية الزيارة بيان مشترك يؤيد استمرار المباحثات للوصول الى حل بشأن الانهار الحدودية المشتركة[1].

المبحث الثاني

المواقف الدولية المؤيدة للثورة

اولا: الموقف السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية

[1] محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص١٤.

لقد تزامن قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مع انتهاء زيارة الرئيس جمال عبد الناصر الى يوغسلافيا[١]. وعند سماع الرئيس عبد الناصر بنبأ الثورة عن طريق الاذاعة، الى جانب سماعه نبأ انزال القوات الامريكية في لبنان والقوات البريطانية في الاردن، توجه سرا الى الاتحاد السوفييتي، لاستطلاع رأيه بشأن تطور الاحداث في المنطقة، وقد اجتمع حال وصوله بالرئيس السوفييتي (نيكيتا خروشوف) (N.Khrotsch) في يومي ١٦و١٧ تموز من العام نفسه، بغية التعرف على رأي الحكومة السوفييتية بمساعدتها للعراق في حالة شن الولايات المتحدة وبريطانيا حربا ضد الحكومة العراقية الجديدة[٢].

وقد تبين للرئيس جمال عبد الناصر أن الحكومة السوفييتية كانت تعتقد بأن الثورة في العراق هي من تدبيره وتخطيطه ويتضح ذلك من تكرار خروشوف لعبد الناصر عبارة "هؤلاء رجالك ياعبد الناصر"[٣] او قوله :"انهم رجالك في العراق"[٤]. ويؤشر ذلك ان الاتحاد السوفييتي لم تكن لديه معلومات مسبقة عن الثورة، وبالتالي فأنه ليس له أي دور في قيامها[٥].

---

[١] محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٣٨٥.

[٢] خليل ابراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل، ج١، بغداد، ١٩٨٧، ص٧٧.

[٣] كاركتاكوس، ثورة العراق، ترجمة خيري حماد، المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت، د.ت، ص١٩٣.

[٤] محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص١٨٨.

[٥] كاركتاكوس، المصدر السابق، ص١٩٣.

ويشير هيكل بأن الرئيس عبد الناصر انكر أي اتصال له بقادة الثورة في العراق 'وروى لخروشوف كيف ان زعيمي الثورة العراقية قاسم واللواء[1] الركن عبد السلام عارف اتصلا بالسراج قبل عام من ذلك عندما كانا يخدمان مع الفيلق العراقي في الاردن، وقد اجتمع الثلاثة في (الرمثا) على الحدود السورية ، حيث طلب الاثنان من السراج ان يبلغ عبد الناصر رسالة مفادها ان هناك حركة ضباط احرار في الجيش العراقي مماثلة للحركة التي كان يقودها في مصر، وقد ارادا ان يعرفا نوع العون الذي يستطيع عبد الناصر تقديمه اليهما، وما اذا كانت مصر تستطيع المساعدة في التخطيط للثورة'. وقال عبد الناصر 'عندما حمل لي السراج هذا الطلب القيت به جانبا وقلت له ان يبلغهما رسالة مني مفادها :"اولا:اذا كانا جادين حقا فأن عليهما ان يحفظا الامر سرا حتى عني. وثانيا: اننا لانستطيع ان نساعدهما بخطة ما لان الخطة لايمكن ان يضعها الا اولئك الذين سيقومون بتنفيذها ذلك انها يجب ان تكون عرضة للتغيير والتعديل في أي وقت، هذا الى كونها تعتمد كثيرا على الاوضاع المحلية" وقال خروشوف "عجيب جدا.. ومع ذلك قاما بالامر وبنجاح.." ولكن خروشوف اصر على رأيه أن لعبد الناصر دور في التخطيط للثورة بقوله :'لكنهما من رجالك مع ذلك"[2].

وعلى اية حال فأن الرئيس عبد الناصر حاول الحصول على انذار سوفييتي ضد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية كأنذار السويس عام ١٩٥٦، ولكن خروشوف رفض ذلك، ولم يكن مستعدا لتحمل اية مخاطر قد تؤدي الى حرب، ولكنه تعهد بالقيام بمناورات عسكرية واسعة تصاحبها

---

[1] يبدو ان خروشوف لم يكن متأكدا من رتب قادة الثورة اذ ان عبد الكريم قاسم كان برتبة عميد في بداية الثورة وان عبد السلام عارف كان برتبة عقيد.

[2] نقلا عن محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص١٨٨-١٨٩.

حملة اعلامية كبيرة لتضخيمها، وتنبيه الرأي العام العالمي اليها، بحيث تعطي انطباعا عن الاهتمام الكبير للاتحاد السوفييتي بتطورات الاوضاع في العراق، وان قواته مستعدة للوقوف الى جانب العراق ضد التدخلات الغربية، وبالفعل صدرت الاوامر الى ٢٤ فرقة للقيام بمناورات حربية على الحدود التركية- السوفييتية، لاسيما بعد اعلان تركيا رغبتها بغزو الشمال العراقي، ورغم تأكيدات خروشوف للرئيس جمال عبد الناصر اثناء توديعه في المطار على "انها مجرد مناورة .. وارجوك ياسيادة الرئيس ان تتذكر ان لاشيء يتعدى المناورة" الا ان عبد الناصر حاول ان يعطي انطباعا بأن الاتحاد السوفييتي مستعد لتقديم مساعدات كبيرة، فأعلن في خطاب له في سوريا" بأن الاتحاد السوفييتي يدعمنا كليا لكننا مع ذلك نطلب السلام من مركز القوة"[١].

اعلنت الحكومة السوفييتية في ١٦ تموز ١٩٥٨ تأييدها للعراق واعترافها بالثورة فكانت ثاني دولة تعترف بالنظام الجمهوري في العراق بعد الجمهورية العربية المتحدة، وعلى اثر ذلك بادر مجلس الوزراء العراقي الى اتخاذ قرار في اليوم التالي بأستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[٢].

ونشر الاتحاد السوفييتي بيانين في ١٦و١٨ تموز من العام نفسه فضح فيهما سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا فيما تزعمانه "حماية استقلال لبنان والاردن، ومن ان ذلك هو تلبية لطلب من حكومة البلدين، وفي ١٩ منه اشار رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي في رسائله الى رؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند، الى ان التدخل الغربي المسلح في لبنان والاردن، وخطر العدوان على العراق وغيره من الدول العربية، قد

---

[١] للتفاصيل ينظر محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص١٩١-١٩٢.

[٢] قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص٩١.

يؤديان الى عواقب خطرة للغاية وغير متوقعة وقد يثيران ردود فعل متسلسلة سيكون من المتعذر ايقافها، ومن جانبه اقترح رئيس الوزراء السوفييتي تدابير عملية عاجلة، منها سحب القوات البريطانية والامريكية من لبنان والاردن على وجه السرعة وعقد مؤتمر لرؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند لتسوية قضايا الشرق الادنى[1].

كما وقف الاتحاد السوفييتي موقف المؤيد للعراق خلال مناقشات مجلس الامن في ١٦ تموز ١٩٥٨، حيث عقد جلسة لمناقشة تطورات الاوضاع في المنطقة، وقد فضح (كراسنيوت) المندوب السوفييتي دوافع الانزالين الامريكي والبريطاني، واعتبرهما من نتاجات حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور واشار الى ان ثورة العراق وانهيار حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور هي السبب في ذلك ومن اجل الحفاظ على الاحتكارات النفطية في المنطقة العربية، وطالب كلا من بريطانيا والولايات المتحدة بسحب قواتهما فورا وقال :"ان الاتحاد السوفييتي لايسعه ان يقف مكتوف الايدي ازاء حوادث تشكل تهديدا خطيرا لمنطقة حدوده القومية، وهو يحتفظ بحقه في اتخاذ التدابير التي قد تمليها مصلحة صيانة السلم والامن".واشار ايضا في جلسة اليوم التالي (١٧ تموز) بأن الغرض من التدخل البريطاني هو الاطاحة بالحكومة الثورية في العراق[2].

شجع الموقف السوفييتي رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم الى ارسال برقية في ١٧ تموز ١٩٥٨ الى خروشوف رئيس الوزراء السوفييتي يعلن فيها رغبة حكومته بأستئناف التبادل الدبلوماسي معه، واعرب عبد الكريم قاسم ببرقيته عن امله في ان تكون هذه الخطوة وسيلة لتنمية

---

[1] قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص٩١.

[2] قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق ، ص٩٢-٩٣.

العلاقات الودية بين البلدين، وترحيب الحكومة العراقية بقدوم ممثل الاتحاد السوفييتي بأقرب وقت وقد اراد عبد الكريم قاسم ان تجاب برقية الاعتراف السوفييتي بالشكر فقط دون الاعلان عن اعادة العلاقات الدبلوماسية بالرغم من ان قطعها كان من جانب العراق، وهذا يوجب ان يكون هو البادئ بأستئنافها، وقد جرى اقناعه بأن تجاب البرقية بأعادة العلاقات من قبله، وفي الوقت نفسه وردت برقية من سفير العراق في القاهرة فائق السامرائي مفادها ان عبد الكريم قاسم يطلب التعجيل باعادة العلاقات لان التريث يجعل العراق منعزلا عن العالم كله، فوافق عبد الكريم قاسم على ذلك[١].

ولما شعر الاتحاد السوفييتي بأن هناك تحركات واتصالات بين دول حلف بغداد، هدفها التنسيق المشترك لاجهاض ثورة العراق، ولما علم ان تركيا هي الدولة المرشحة، لان تؤدي هذا الدور وجه في ١٨ تموز ١٩٥٨ انذارا الى تركيا جاء فيه :"ان هناك استعدادات واسعة النطاق في تركيا للقيام بهجوم ضد ثورة العراق وطالب بالامساك عن الاعمال العدوانية ضد العراق" كما ارسل مذكرة اخرى في ٢٤ تموز جدد تحذيره من مغبة القيام بأي تحرك عسكري، وفي حالة تحقيق أي شيء من ذلك فأن تركيا هي التي ستصبح مسؤولة عن ذلك"[٢].

وفي ٣ اب ١٩٥٨ ادلى هاشم جواد ممثل العراق في هيئة الامم المتحدة بتصريح جاء فيه :"ان للحكومة السوفييتية الحق في ان تظهر اهتماما بمشاكل الشرق الاوسط لان الاتحاد السوفييتي احدى الدولتين الكبيرتين، وتساءل لماذا ينبغي ان يكون اهتمام امريكا وبريطانيا في الشرق الاوسط اكثر من اهتمام الاتحاد السوفييتي؟ واذا كان لكل من امريكا

[١] المصدر نفسه، ص٨٥.

[٢] احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص٢٦١-٢٦٢.

وبريطانيا مصالح اقتصادية وعسكرية وسياسية في منطقة الشرق الاوسط فلماذا لايكون للاتحاد السوفييتي مثلها"[١].

ومن جانبه عزز الاتحاد السوفييتي مواقفه تلك من خلال سرعة تعيينه لسفيره في العراق، الذي وصلها في ٣ اب ١٩٥٨ وهو(كريكوري زايتزيف) برفقة ١٤ شخصا من الدبلوماسيين والمساعدين وكان زايتزيف سبق له العمل في العراق بوصفه قنصلا خلال المدة (١٩٤٤-١٩٤٨)، وكان زايتزيف قد عقد مؤتمرا صحفيا حال وصوله، عبر فيه عن سروره للعودة للعراق معربا عن تحيات الشعب السوفييتي الى شعب العراق، مشيرا الى ان المستقبل سيشهد تطورا كبيرا في العلاقات بين البلدين، وقد قدم اوراق اعتماده الى رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي في ٩ اب من العام نفسه وفي اليوم التالي قام بمقابلة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم[٢].

بينما تأخر العراق في تعيين سفير له في موسكو، مما حدا بالسفير السوفييتي ببغداد الى التساؤل عن سبب ذلك لدى محمد صديق شنشل وزير الارشاد ووزير الخارجية وكالة، فتقرر تعيين عبد الوهاب محمود سفيرا للعراق في موسكو، فسافر وقدم اوراق اعتماده في ٢٨ كانون الاول ١٩٥٨[٣].

واخيرا لابد من القول، بأن المواقف السوفييتية كان لها دور مهم في تعزيز ثورة العراق ووقف المحاولات التي كانت تجري لاجهاض وتعطيل

---

[١] عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية-السوفييتية ١٩٤٤-٨ شباط ١٩٦٣، بغداد، ١٩٨٠، ص١٠٤.

[٢] المصدر نفسه، ص١٠٤.

[٣] عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة، بغداد، ١٩٩١، ص٢٧٣.

تلك الثورة من جانب دول حلف بغداد، او من جانب بعض الاقطار العربية المجاورة، واذا كان الاتحاد السوفييتي قد فوجئ بالثورة، ولم تكن ظروفه وتقديراته للوضع الدولي بشكل عام تسمح له بأن يتحرك اكثر من قبل، الا انه استبشر بها، وكان ثاني دولة تعترف بعد الجمهورية العربية المتحدة، ولاشك ان المواقف السوفييتية تؤشر مدى الاهتمام بالثورة العراقية، ويمكن القول أن ابرز الاسباب التي دفعت الاتحاد السوفييتي لاتخاذ هذا الموقف هي[1]:

١. ان منطقة الشرق الاوسط كانت في تلك المدة مغلقة لصالح الغرب بأطرافه ولم يكن للاتحاد السوفييتي وجود فعال ومؤثر فيها، سوى علاقاته مع الجمهورية العربية المتحدة، وبذلك فأن تلك الثورة، كما عبر عنها (خروشوف) قد عززت الهيبة السوفييتية في المنطقة العربية.
٢. ان قيام الثورة في العراق يعني توجيه ضربة قوية الى حلف بغداد، الذي ناضل الاتحاد السوفييتي كثيرا في مناهضته بأعتباره حلفا موجها ضده بالدرجة الاولى ولذلك فأن مهمة دعم تلك الثورة هي مهمة مطلوبة وملحة، لانها ستؤدي بمصلحتها النهائية الى الخروج من هذا الحلف وبالتالي الى تقويضه.
٣. ايجاد موقع اخر له الى جانب الجمهورية العربية المتحدة، بسبب اتجاهها الى تعزيز مجموعة دول عدم الانحياز، وحظرها النشاط الشيوعي في اقليمي دولة الوحدة، كل ذلك دفع بأتجاه ايجاد موقع اخر له، قد يكون البديل في المستقبل، وهذا ماظهرت بعض مؤشراته اذ اخذت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والجمهورية العربية المتحدة بالفتور ورافق ذلك نمو وتطورا في العلاقات السوفييتية–العراقية.

[1] عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص١٠١–١٠٢.

٤. ان دعم الاتحاد السوفييتي للنظام الجديد في العراق، قد يعطي الفرصة في المستقبل للحركة الشيوعية المحلية لتأخذ فيه دورا اكبر.

كما كانت الدول الاشتراكية الاخرى في مقدمة الدول التي اعلنت اعترافها بالثورة، فقد اجتمع رئيس الوزراء السوفييتي خروشوف بالرئيس الصيني ماوتسي تونغ في ١٦ تموز عام ١٩٥٨، وصدر بيان مشترك ندد بالعدوان البريطاني الامريكي وتهديده للعراق والجمهورية العربية المتحدة، وطالب بسحب القوات الاجنبية من المنطقة[١].

وفي اليوم نفسه اعلنت الصين الشعبية اعترافها بالعراق، الامر الذي دفع برئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم الى ارسال رسالة الى رئيس الوزراء الصيني (شوان لاي) يعلن فيها اعترافه بجمهورية الصين الشعبية "متمنيا ان يكون هذا الاعتراف وسيلة للتعاون الودي بين البلدين ولخدمة السلام العالمي"[٢].

كما سارعت يوغسلافيا وبلغاريا وهنغاريا والبانيا ورومانيا وكوبا بأعلان اعترافها بالثورة العراقية ونظامها الجمهوري واعلنت عن فتح سفارات لها في بغداد، الامر الذي دفع بمجلس الوزراء العراقي الى اعلان قرار يقضي باقامة علاقات دبلوماسية متبادلة مع الدول المعنية[٣].

ثانيا: موقف فرنسا والدول الاوربية الاخرى.

[١] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٩٩.

[٢] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٨٥.

[٣] عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٢٧٣.

كانت العلاقات السياسية بين العراق وفرنسا مقطوعة في العهد الملكي، بسبب الاساليب العدوانية الفرنسية التي شنتها ضد الشعب الجزائري، واستمر الامر على هذا الحال بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق[١]. بعد اعلان حكومة الثورة موقفها صريحا بالوقوف الى جانب الثورة الجزائرية، ورفضت اية مساعدة على حسابها[٢].

وكان الاعلام الفرنسي مضادا لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، فقد وصفها بأوصاف غير واقعية تتسم بالغرابة، ومن هذه الاوصاف انها "فوضى شيوعية وعربية"[٣]. في حين نشرت صحيفة اللوموند (Lemonde) الفرنسية في عددها الصادر في ١٧ تموز ١٩٥٨، نداءا من المثقفين العراقيين يحمل توقيع ١٧ شخصية عراقية، من حملة الشهادات الممنوحة لهم من فرنسا الى الشعب الفرنسي جاء فيه "ان المثقفين العراقيين الذين درسوا في فرنسا والمتعلقين بعمق بالتقاليد المجيدة للثورة الفرنسية، يعلنون لكم سرورهم الكبير لولادة الجمهورية العراقية، ثورتنا في الرابع عشر من تموز التي حطمت سجن الباستيل العراقي الكبير، الذي احتوى بلدنا عشرات السنين من البؤس والعبودية والذل، ونحن نتقدم الى كل مدرسينا ، الى كل اصدقائنا والى كل الجمهوريين في فرنسا لكي يساعدوا جمهوريتنا الفتية التي نالت استحسان الشعب بالاجماع، نحن نناديكم من اجل احباط كل التدخلات الاجنبية في الشؤون الداخلية للشرق الاوسط، التي من شأنها

---

[١] وليد خالد يوسف حمادي، العلاقات العراقية- الفرنسية ١٩٦٨-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص٤١.

[٢] طالب مشتاق، المصدر السابق، ص٦٧.

[٣] نقلا عن جريدة الجمهورية (بغداد) ٣١ تموز ١٩٥٨.

ان تتحول الى ميدان حرب شاملة ومدمرة للبشرية، ان اهداف جمهوريتنا ليس الا من اجل الانسان الحر الذي يريد العيش في كرامة وسلام من اجل بناء مجتمع سعيد"[١].

حاولت الحكومة الفرنسية اعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد اعلان النظام الجمهوري، على اساس ان العلاقات كانت متوترة مع النظام الملكي ، فقد اتصل مستشار السفارة الفرنسية في انقرة "كلود مونتيل" بسكرتير السفارة العراقية فيها "نجدة فتحي صفوة" عارضا اجراء مباحثات حول الاعتراف بالعراق واعادة العلاقات الدبلوماسية لان فرنسا "ليس لديها مشكلة بل انها على العكس من ذلك كان لها مشاكل مع الحكومة العراقية في العهد البائد، وان بلاده تعتقد أن الثورة في العراق هي في مصلحة العلاقات بين البلدين لان فرنسا اقرب الى الانظمة الجمهورية منها الى الانظمة الملكية، وانه ما يشرفنا ان يكون عدد من رجال الحكم في العهد الجديد ممن تلقوا دراساتهم العالية في فرنسا، كما ان هناك رابطة معنوية تجعل فرنسا تعطف على ثورة العراق، الا وهي قيامها يوم ١٤ تموز الذي هو عيد الحرية في فرنسا ايضا"[٢]. وانه لم يكن منطقيا الاعتراف دون ان يصحب ذلك استئناف العلاقات السياسية كما حدث مع بعض الدول الاخرى التي قطعت معها العلاقات السياسية في العهد البائد، ثم استؤنفت في وقت واحد مع الاعتراف بالعهد الجديد[٣].

وكان الطلب الفرنسي قد ارسل الى وزارة الخارجية العراقية في ٨ كانون الثاني ١٩٥٩، وجاء جواب الحكومة العراقية بأن :"مسألة الاعتراف

---

[١] جريدة الجمهورية (بغداد) ٣١ تموز ١٩٥٨.

[٢] وذلك لان الثورة الفرنسية قد اعلنت ايضا في ١٤ تموز ١٧٨٩.

[٣] نقلا عن طالب مشتاق، المصدر السابق، ص٦٨.

امر يعود الى الحكومة الفرنسية نفسها ولايتوقف على شرط اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد تكون الفرصة اكثر ملائمة لذلك بعد الاعتراف، وحاولت الخارجية الفرنسية اعادة المحاولة مرة ثانية في ٧ شباط من العام نفسه، الا ان جواب الحكومة العراقية اكد "بأن العراق لايطمئن الى حسن نوايا فرنسا، مادامت تسير في سياستها الحاضرة فيما يخص اعمالها الحربية في معالجة القضية الجزائرية، واندفاعها الشديد في مؤازرة اسرائيل في عدوانها ضد البلاد العربية.. ومدها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، ودعمها في السياسة الدولية"، فأجابت الخارجية الفرنسية :"بأن الحكومة الفرنسية وعلى رأسها ديغول تبذل كل جهد ممكن لانهاء خصومتها مع الجزائر، وان العلاقات مع اسرائيل هي رد فعل لسياسة البلاد العربية تجاه فرنسا، وان الصداقة معها سوف تصاب بنكسة وفتور في حالة تحسن العلاقات بين فرنسا والبلاد العربية.."[1].

ولم تتحسن العلاقات بين العراق وفرنسا الا بعد توقيع اتفاقية ايفيان عام ١٩٦١ بين فرنسا والثوار الجزائريين وما اعقبه من ممارسة حق تقرير المصير، وحصول الجزائر على استقلاله عام ١٩٦٢[2]، مما يؤشر بأن حكومة الثورة في العراق قد حافظت على نهجها القومي واسنادها لقضايا حركة التحرر العربية على حساب مصالحها الخاصة.

اما بالنسبة لموقف الدول الاوربية الاخرى من ثورة العراق، فقد اعلنت الحكومة العراقية اقامة تمثيل دبلوماسي مع الدول الاوربية المعترفة بالثورة، اذ كان للعراق تمثيل دبلوماسي في فينا وجنيف واستكهولم، كما تقرر اقامة سفارة عراقية في السويد على ان يكون الممثل الدبلوماسي العراقي معتمدا

---

[1] نقلا عن طالب مشتاق، المصدر السابق، ص٦٨-٦٩.

[2] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٥١٦.

كذلك في الدول الاسكندنافية الاخرى وهي النرويج وفلندا والدانمارك، كما رفع العراق تمثيله الدبلوماسي مع كل من الدانمارك واليونان وايطاليا الى درجة سفارة في عام ١٩٦٠، كما عزز العراق علاقاته السياسية والاقتصادية مع النرويج وسويسرا والدانمارك وبلجيكا وهولندا[1].

ثالثا: موقف الدول الاسيوية والافريقية .

اتسمت مواقف الدول الاسيوية والافريقية تجاه النظام الجمهوري في العراق بطابع الود، وذلك لانتهاج الثورة منذ بدايتها سياسة الحياد الايجابي وخروجها من حلف بغداد.

فقد رحبت الهند بالثورة العراقية بوصفها منعطفا عن سياسة الانحياز الى سياسة الحياد الايجابي التي كانت تدعو لها، واعلنت الهند اعترافها الرسمي في ٢٤ تموز ١٩٥٨ عندما قدم سفيرها في العراق الاعتراف الى عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية العراقي، وبادرت الحكومة العراقية الى تعيين سفير جديد لها في الهند وهو حسين جميل، احد اقطاب الحزب الوطني الديمقراطي[2].

وكان الدافع الرئيس وراء اسراع الهند لاعلان اعترافها بالثورة العراقية وبنظامها الجمهوري، اعلانه انسحاب العراق من حلف بغداد، الذي كانت

---

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٥٢١-٥٢٤.

[2] عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص٢٧٣-٢٧٤.

تعده موجها ضدها، بسبب عضوية الباكستان فيه، وخلافاتها معها حول قضية كشمير[١].

ويصف السفير العراقي حسين جميل الموقف الهندي تجاه الجمهورية العراقية بقوله :"كان العراق بجمهوريته الجديدة يشغل مركزا عظيما وكبيرا في الهند في الاوساط الرسمية ولدى الاحزاب السياسية والهيئات الشعبية ولدى المؤسسات الاجتماعية والثقافية ولدى ممثلي الدول الاخرى. لاسيما الدول المتحررة والمحايدة، وكنت اشعر ان ثقله السياسي اكبر من حجم الدولة جغرافيا وسكانيا، وكان شعور الاكبار لثورته وتحرره وتخلصه من النفوذ الاجنبي، وانتهاجه سياسة الحياد الايجابي بعد ان كان مقرا للاستعمار وممرا لقواته، اقترن اسمه بحلف بغداد، كان شعور الاكبار للعراق بسبب ذلك عظيما"[٢].

اما باكستان، فقد كانت عضوا في حلف بغداد، الا انها اعلنت اعترافها بالثورة العراقية في ٣٠ تموز ١٩٥٨ حالها حال ايران وتركيا، كما انها اعلنت موقفها الى جانب الحق العربي في فلسطين بدافع من الرابطة الاسلامية التي تربطها بالدول العربية، فضلا عن وقوفها الى جانب كفاح الجزائر في المحافل الدولية، الامر الذي دفع بالحكومة العراقية الى اعلان موقف ينسجم مع سياستها، اذ ايد العراق حق تقرير المصير لشعب كشمير، وهو ماكانت تطالب به باكستان، وعقد العديد من الاتفاقيات التجارية بين البلدين[٣].

---

[١] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٤٧٠.

[٢] نقلا عن قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٤٧٠-٤٧١.

[٣] المصدر نفسه، ص٤٧٥-٤٧٦.

اما بالنسبة لموقف اندونيسيا من الثورة العراقية، فقد اعلن رئيسها احمد سوكارنو تأييد بلاده للثورة العراقية ولنظامها الجمهوري وعزز ذلك بزيارة قام بها الى بغداد من ٢-٥ نيسان ١٩٦٠ اجرى مباحثات مع عبد الكريم قاسم، اسفرت عن صدور بيان مشترك تناول حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وعودة اهل فلسطين الى ديارهم، وتأييد جهود اندونيسيا لاستعادة مقاطعة ايريان الغربية، من السيطرة الاستعمارية الهولندية، كما اسفرت الزيارة عن توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين، ورفع التمثيل الدبلوماسي بينهما الى درجة سفارة[١].

كما اتسعت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والدول الاسيوية الاخرى لاسيما رفع التمثيل الدبلوماسي بين العراق واليابان وافغانستان الى درجة سفارة، كما اقيمت علاقات دبلوماسية مع النيبال والملايو ، فضلا عن اتخاذ قنصليات فخرية في كل من سنغافورة وكولومبو[٢].

واقام العراق كذلك علاقات دبلوماسية مع الدول الافريقية التي لم يكن لها علاقات دبلوماسية مع العراق في العهد الملكي، فأعلن اعترافه بها واقامة علاقات دبلوماسية معها، بعد اعلان تلك الدول اعترافها بالنظام الجمهوري في العراق[٣]. فقد اقيمت اول سفارة عراقية في غانا، كما اقيمت قنصلية فخرية في السنغال واعتراف العراق بأستقلال غينيا في ٩ تشرين الاول ١٩٥٨، والكاميرون التي استقلت في ٣١ كانون الاول ١٩٥٩،

---

[١] المصدر نفسه، ص٤٧٣.

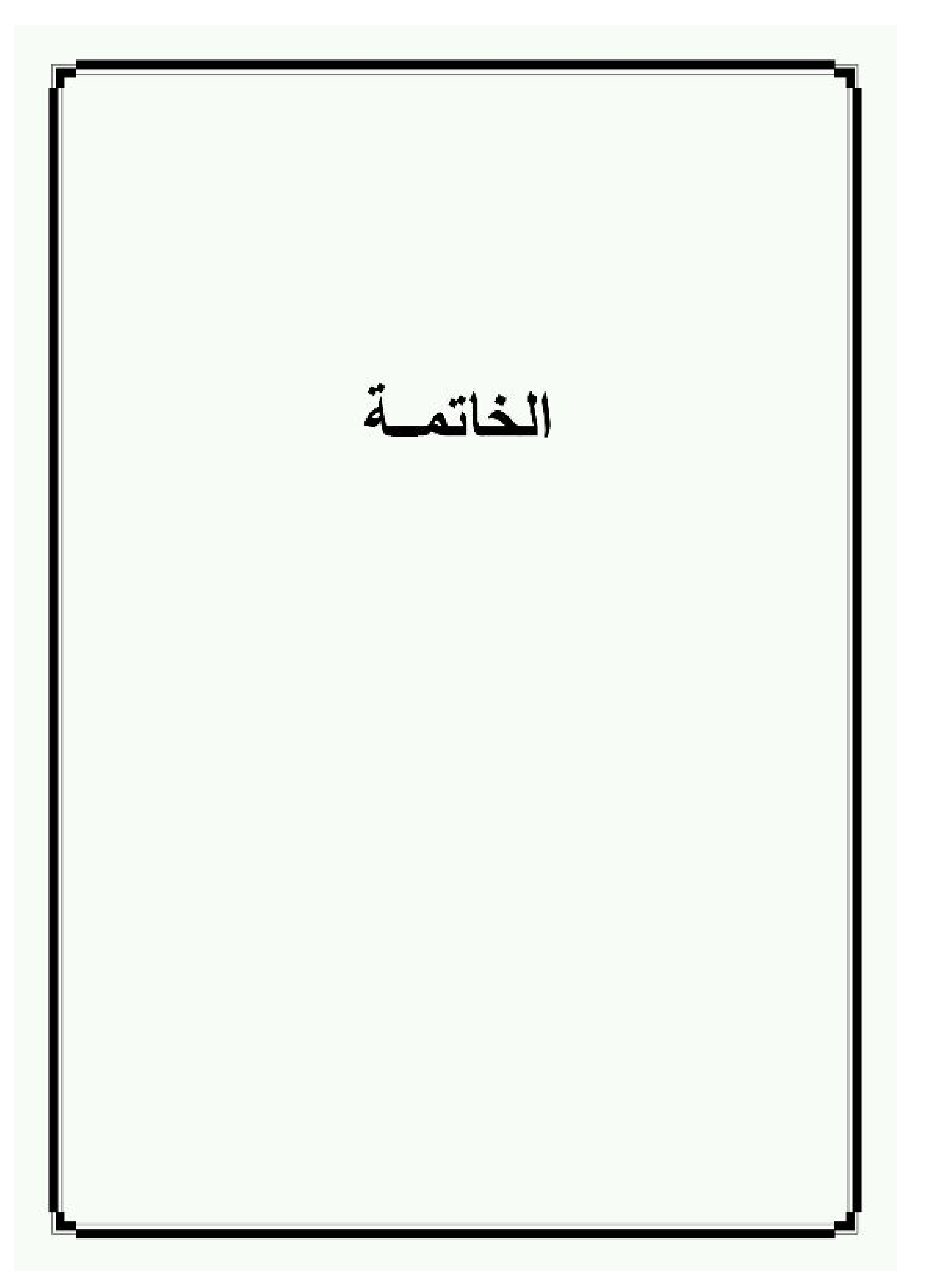
[٢] جريدة الجمهورية (بغداد) ٢٦ تموز ١٩٥٨؛ عدنان سامي نذير ، المصدر السابق، ص٢٧٤.

[٣] عدنان سامي نذير ، المصدر السابق، ص٢٧٤.

فضلا عن اعتراف العراق بأستقلال ليبيريا والكونغو ومالي ومدغشقر وراهومي ونيجريا[١].

وهكذا استقرت سياسة العراق الخارجية في بداية اعلان الثورة، بعد كسبها الاعتراف من دول كثيرة في العالم، الامر الذي جعل الامور في السياسة الخارجية العراقية تسير سيرا طبيعيا بحكم عقلانية الساسة العراقيين انذاك وعدم تطرفهم باتخاذ المواقف سواء على الصعيد العربي او الاقليمي ام الدولي.

[١] للتفاصيل ينظر قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٢٧٩-٢٨٢.



الخاتمــة

الخاتمـــة

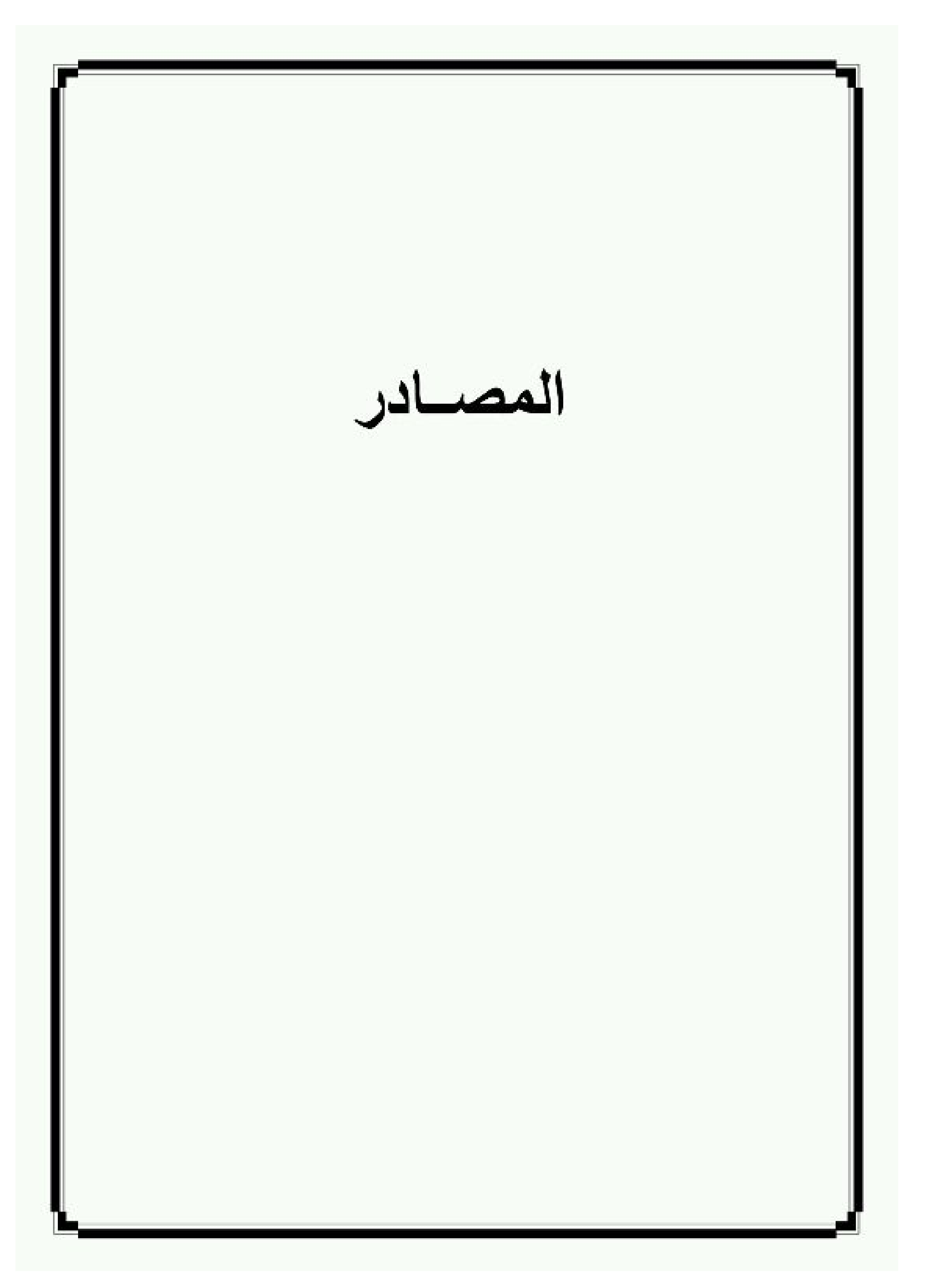
شكلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نقطة تحول واضحة في صيرورة الحركة التاريخية في العراق المعاصر، اذ انهت الثورة النظام الملكي في العراق واقامت النظام الجمهوري فيه، وبذلك حقق العراق تغيراً سياسياً كبيراً ترك اثاره المباشرة وغير المباشرة على المواقف الخارجية منه سواء مواقف عربية كانت أم اجنبية.

وقد كشفت الدراسة تباين تلك المواقف تبعا لدرجة مصالحها مع العراق، فالاقطار العربية ذات العلاقات الوثيقة مع النظام الملكي مثل المملكة الاردنية او تلك التي تمتلك حدوداً جغرافية مع العراق مثل السعودية والكويت، اثارتها الثورة لاسيما وان انظمتها مابين الملكية والمشيخة، فأعلنت رفضها لاقامة نظام جمهوري على حدودها الشرقية خشية انتقال اثار الثورة اليها، لاسيما واذا علمنا أن مرحلة قيام الثورة شهدت تصاعدا في الحركة الوطنية ونضوجا في بلورة الافكار التحررية في عموم الوطن العربي، فضلا أن هذه المرحلة ايضا اتسمت بالتناقضات والمتغيرات السريعة على المستوى العالمي.

وقد كانت الاردن من اكثر الاقطار العربية رفضا للمتغير السياسي في العراق، اذ شكل سقوط النظام الملكي الهاشمي في العراق ضربة عنيفة للعائلة الهاشمية، ونهاية لعلاقات ومصالح مشتركة استمرت قرابة اكثر من ثلاثين عاما، فضلا عن أن العراق والاردن قد دخلا في مرحلة الاتحاد الهاشمي في ١٤ شباط ١٩٥٨، أي ان هذا الاتحاد قد انتهى بعد خمسة اشهر من قيامه وانتهى النظام الملكي في العراق في ١٤تموز ١٩٥٨.

بينما عبرت الاقطار العربية الاخرى عن تأييدها للنظام الجمهوري بكون الثورة حدثا داخليا ولايحق لاحد التدخل في شؤون العراق الداخلية، فعبرت عن التأييد باعلان الاعتراف بالنظام الجديد في العراق وتبادل التمثيل الدبلوماسي معه .

في حين كانت المعارضة على اشدها من قبل دول حلف بغداد والولايات المتحدة الامريكية لفقدانهم حليفاً قوياً هو النظام الملكي العراقي. فعبرت تلك الدول عن استنكارها واستيائها لسقوط النظام الملكي وقد طالبت بعضها ولاسيما تركيا بالتدخل العسكري المباشر لاعادة الحكم الملكي الى العراق . ان اعلان الحكومة العراقية الجديدة رغبتها في تطبيع العلاقات مع الاقطار العربية والاجنبية، وبيان اعترافها بالاتفاقيات الاقتصادية السابقة يعكس مستوى التصرف والنضج العالي لقيادة المسؤولين عن الثورة في حسن ادارة العلاقات العامة، وكذلك ادارة الازمة بشكل ذكي وهادئ الامر الذي دفع تلك الدول الى تغيير مواقفها وبالتالي اعلان تأييدها للنظام الجديد في العراق. بينما راحت الدول الاجنبية الاخرى تعبر عن تأييدها للثورة والنظام الجديد بوصفه شأنا عراقيا داخليا يجسد ارادة شعب العراق في الحرية وفي اختيار شكل نظامه السياسي واستقلاله وسيادته.



المصـــادر

المصــادر والمراجــع

اولا: الوثائق غير المنشورة

-الوثائق العراقية المحفوظة في دار الكتب والوثائق

١. د.ك.و، ملفة ٤١١/١٦، ملفاس مجلس السيادة، برقية من الملك محمد ادريس الاول الى رئيس مجلس السيادة في العراقي في ٢٧ كانون الاول ١٩٥٨.

٢. د.ك.و، ملفة ٤١١/١٦، ملفاس مجلس السيادة، برقية من الملك محمد ادريس الاول الى رئيس مجلس السيادة في العراقي في ٢٣ كانون الاول ١٩٥٨.

٣. د.ك.و، ملفة ٤١١/١٦، برقية الى دار الاذاعة في بغداد في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨، و٣١.

٤. د.ك.و، ملفة ٤١١/١٦، برقية جوابية من محمد النحاس على البرقية في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨.

٥. د.ك.و، ملفة ٤١١/١٦،ارسال برقية تهنئة من وزارة الخارجية العراقية ، ١١ تشرين الثاني ١٩٥٨.

٦. د.ك.و، ملفة ٤١١/١٦، برقية من رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى السيد محمد نجيب الربيعي في ٢٥ ايلول ١٩٥٨.

٧. د.ك.و، ملفة ٤١١/١٥، ملفات مجلس السيادة، كتاب وزارة الخارجية العراقية، التشريعات المرقم ١٤٢٥/٧/٢ المؤرخ في ١٩٦٠/١٢/١٧.

٨. د.ك.و، ملفة ٤١١/٢٥٣، ملفات مجلس السيادة، كتاب سفارة الجمهورية العراقية في عمان برقم ٢٣٨/١/٢ في ١٩٦١/٣/٢٧.

٩. د.ك.و ، ملفة ٤١١/٢٧٧، ملفات مجلس السيادة، تقرير مقابلة وزير العراق المفوض لولي عهد ليبيا من سفارة العراق في طرابلس الغرب الى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥٨/٩/٢١.

١٠. د.ك.و ، ملفة ٤١١/٢٧٨، ملفات مجلس السيادة، برقية من رئيس وزراء ليبيا عبد المجيد كمبار الى رئيس وزراء الجمهورية العراقية في ٥ اب ١٩٥٨.

١١. د.ك.و ، ملفة ٤١١/٢٧٨، برقية من كاتب الدولة لشؤون الخارجية المغربية الى سفارة المملكة المغربية في العراق.

١٢. د.ك.و ، ملفة ٤١١/٢٧٨، برقية من سفارة الجمهورية التونسية في بغداد الى وزارة الخارجية العراقية في ٢٥ تموز ١٩٥٨.

١٣. د.ك.و ، ملفة ٤١١/٢٧٨ ،برقية من سفارة المغرب في العراق الى دائرة الشؤون الخارجية العراقية في بغداد.

١٤. د.ك.و ، وثيقة ٤١١/٢٨٨، ملفات مجلس السيادة، تقارير السفارة العراقية في انقرة، كتاب السفارة الى وزارة الخارجية المرقم ش/٢٧٧٩٢/٦/١٧٠ في ١٩٥٨/٨/٢٨.

١٥. د.ك.و ، ملفة ٤١١/٢٩٠، ملفات مجلس السيادة، تقارير السفارة العراقية في تونس الى وزارة الخارجية العراقية.

١٦. د.ك.و ، ملفة ٤١١/٢٩٠، تقرير عن الوفد التونسي لدى مجلس الجامعة العربية واستمرار توتر العلاقات بين تونس ومصر من سفارة العراق في تونس الى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥٨/١/١٠.

١٧. د.ك.و ، ملفة ٤١١/٢٩٠، موقف تونس والمغرب من احداث الشرق الاوسط، كتاب من سفارة العراق في تونس الى وزارة الخارجية العراقية في ١٤ اب ١٩٥٨.

١٨. د.ك.و، ملفة ٤١١/٣٧٧، ملفات مجلس السيادة، تقرير عن زيارة السيد فرحات عباس المغرب في السفارة العراقية في الرباط الى وزارة الخارجية العراقية في ٦ كانون الاول ١٩٥٨.

١٩. د.ك.و، ملفة ٤١١/٣٧٧، موضوع نتائج زيارة سيادة وزير الخارجية العراقية للمغرب في ٢٥ ايلول ١٩٥٨.

٢٠. د.ك.و، ملفة ٤١١/٣٧٧، تقرير السفارة العراقية في الرباط الى وزارة الخارجية.

ثانيا: الوثائق الاجنبية غير المنشورة

1. Declassfied Docnment Department of State, Library of The congress (Washington) D.C. Briefing Notes Allen W.Dulles Meeting of The White House congressional Leaders, 14 July 1958.
2. Declassifed Documents, Department of State library of the congress (Washington) D.C. Brifting Notes by Allen W.Dulles Meeting of the White House with congresional Leaders, 14 July1958.
3. Declassifed Documents, Department of State, Library of the congress (Washingten).
4. Foreign Relations of the United States, Pablicution office of the Historian, Bureu of Public Affairs, 1958-1960, Vol.Xl, No312, July, 14, 1958.
5. F.O.371/27063, Sir Bazil Newton-Antony Eden, Baghdad, 1March, 1941.

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. اسامة عبد الرحمن الدوري، العلاقات العراقية -الامريكية ١٩٣٩-١٩٤٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد ١٩٨٩.

٢. خالدة بلال، دور العراق والاردن في السياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الاداب، جامعة الموصل ١٩٧٩.

٣. خرنان سعود بن موسى، العراق والثورة الجزائرة ١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٨٣.

٤. سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العلاقات العراقية-التركية ١٩٥٨-١٩٦٨، اطروحة دكتواره (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية التربية ١٩٩٨.

٥. صادق جابر علي،الموقف العربي من ثورة نيسان-مايس ١٩٤١ في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة،المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢.

٦. عبد الامير محسن جبار، العلاقات السياسية الاردنية-السعودية، اطروحة دكتواره، جامعة الكوفة، كلية الاداب ١٩٩٥.

٧. -------------، التطورات السياسية الداخلية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، ١٩٩١.

٨. عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٦٧، اطروحة دكتواره غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩٠.

٩. قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز –٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨.

١٠. قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد ١٩٨٩.

١١. وليد خالد يوسف حمادي، العلاقات العراقية–الفرنسية ١٩٦٨–١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣.

رابعا: الكتب العربيـة

١. ابـراهيم خليـل احمـد، تـاريخ الـوطن العربـي الحـديث والمعاصـر ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ١٩٨٧.
٢. احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا، بغداد، ١٩٨٠.
٣. احمد نوري النعيمي، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٧٥.
٤. احمد فوزي، عبد السلام عارف، سيرته-محاكمته- مصرعه، بغداد، ١٩٨٩.
٥. ------، بترول ودخان، دار المشرق الجديد، القاهرة ، ١٩٦١.
٦. ------، قصـة عبد الكريم قاسم كاملـة، الشـركة العربيـة للطباعـة والنشر ، القاهرة، ١٩٦٣.
٧. اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلانـي، دراسـة فـي تطـور الحركة الوطنية العراقية، بيروت ١٩٧٤.
٨. بـدر غيلان، الاطمـاع الفارسـية فـي شـط العـرب فـي ظـل المعاهدات والقانون، بغداد، ١٩٨٥.
٩. جاسم كاظم العزاوي، مذكرات كاظم العزاوي، بغداد ١٩٩٠.
١٠. جعفـر عبـاس حميـدي، التطـورات السياسـية فـي العـراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦.
١١. جلال يحيى، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، مصر ، ١٩٦٦.

١٢. جمال عبد الناصر، نحن والعراق والشيوعية، دار النشر العربية، بيروت، ١٩٥٩.
١٣. جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠.
١٤. جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، بغداد، ١٩٨٣.
١٥. حازم المفتي، العراق بين عهدي ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.
١٦. حسين علي الابراهيمي، الكويت، دراسة سياسية، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢.
١٧. حكمت شبر، الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من اجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٤.
١٨. خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، بغداد ١٩٨٥.
١٩. خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير، ج٦، بغداد، ١٩٨٩.
٢٠. -----------، اللغز المحير، ج٧، بغداد، ١٩٩٠.
٢١. -----------، ثورة الشواف في العراق، ج١، بغداد ١٩٨٧.
٢٢. رجاء حسين الخطاب، المسؤولية التاريخية لمقتل الملك غازي، بغداد ١٩٨٥.
٢٣. سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦،ج١، بغداد ١٩٧٥.
٢٤. سعاد خيري، تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٤.

٢٥. سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية في عام ١٩٤٥، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨.
٢٦. سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ١٩٥٨-١٩٥٩، ج٢، منشورات مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٩٦.
٢٧. صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار، بغداد، ١٩٦١.
٢٨. صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز في العراق، البداية، التنظيم، والتنفيذ، بغداد ١٩٨٣.
٢٩. صلاح الدين الشيخلي، العلاقات العراقية المصرية ١٩٤٥-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٠.
٣٠. صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، دمشق، ١٩٥٦.
٣١. طالب مشتاق، اوراق ايامي ١٩٥٨، ج١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨.
٣٢. عباس مراد، الدور السياسي للجيش الاردني ١٩٢١-١٩٧٣، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٣.
٣٣. عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال الى الاستقلال، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٦.
٣٤. عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة، ١٩٥٩.
٣٥. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الكتب ، بيروت، ج١، ١٩٧٤.
٣٦. -----------، العراق في ظل المعاهدات، صيدا، ١٩٥٧.
٣٧. -----------،الاسرار الخفية في حركة مايس ١٩٤١ التحررية، ج١، بغداد ١٩٩٠.

٣٨. ---------، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨.
٣٩. عبد الرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد ١٩٧٨.
٤٠. عبد السلام بدري، التطورات السياسية والاقتصادية في العالم العربي، مطابع دار الكتاب العربي، د.ت.
٤١. عبد السلام عارف، مذكرات الرئيس عبد السلام عارف، بغداد ١٩٦٧.
٤٢. عبد الكريم جدة، ثورة الزعيم المنقذ، بغداد، ١٩٦٧.
٤٣. عبد الكريم فرحان، ثورة ١٤ تموز في العراق، د.ت.
٤٤. عبد الله السخيني، معجزة العراق، دار الايام، دمشق، د.ت.
٤٥. عماد عبد السلام رؤوف واخرون، الصراع العربي الفارسي، بغداد ١٩٨٣.
٤٦. عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤-٨شباط ١٩٦٣. بغداد.
٤٧. عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد ودوره السياسي ، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة ، بغداد، ١٩٩١.
٤٨. علاء موسى كاظم نورس، ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين الغربيين والصحافة الغربية، وزارة الثقافة والاعلام، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٠.
٤٩. عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، الموصل، ١٩٨٥.
٥٠. غالب طعمه، الحكم الاسود في العراق، دار الفكر، القاهرة، ١٩٥٧.

٥١. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، ١٩٧٧.
٥٢. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، القاهرة، ١٩٧٤.
٥٣. فالح زكي فيصل، اسرار مقتل العائلة المالكة في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨، بيروت، ١٩٧١.
٥٤. فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، بغداد ١٩٧٩.
٥٥. فؤاد دواره، سقوط حلف بغداد، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٨.
٥٦. فؤاد جرجيس، النظام الاقليمي العربي والدول الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
٥٧. كاظم هاشم نعمه، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال، الدار العربية للنشر، بغداد، ١٩٨٨.
٥٨. ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق، بغداد، ١٩٧٥.
٥٩. محسن حسين الحبيب،حقائق عن ثورة تموز، بغداد ١٩٦٨.
٦٠. محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ج١، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، ١٩٨٨.
٦١. ------------، ملفات السويس، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، ١٩٨٧.
٦٢. ------------، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢.
٦٣. محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، تفاصيل ماحدث ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصبيحتها، بغداد، ١٩٨٩.
٦٤. محمد فاضل الجمالي، العراق بين الامس واليوم، بغداد، ١٩٤٥.

٦٥. محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي ١٩٥٨-١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩.

٦٦. محمد كامل عبد الحميد، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.

٦٧. مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ١٩٤٦، بغداد، ١٩٧٢.

٦٨. --------، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٤.

٦٩. منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، عمان ١٩٥٩.

٧٠. محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.

٧١. موسى حبيب، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، شركة فرج الله للمطبوعات، بغداد ١٩٥٨.

٧٢. موسى صبري،فجر صحفي وراء عشر ثورات، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.

٧٣. مؤيد ابراهيم الونداوي، وثائق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠.

٧٤. ميشيل كامل، امريكا والشرق العربي، القاهرة، ١٩٥٨.

٧٥. مجموعة مؤلفين، الصراع العراقي الفارسي، بغداد، ١٩٥٨.

٧٦. ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤-١٩٧٤، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٥.

٧٧. ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الاوسط، بيروت، ١٩٦٢.

٧٨. نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٩.

٧٩. نذير فنصة، عاصفة الشرق الاوسط، بيروت، ١٩٨٩.

٨٠. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، ١٩٨٠.

٨١. ------------- واخرين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري من ١٤ تموز ١٩٥٨-٩شباط ١٩٥٩، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.

٨٢. هادي حسن عليوي، عبد الكريم قاسم الحقيقة، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٦٠.

٨٣. مديرية التوجيه والاذاعة العامة، حقائق عن السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي، مطبعة الحكومة، ١٩٥٥.

٨٤. مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٧٥.

٨٥. وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة، ج٤، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٥٨.

٨٦. وزارة الارشاد، الكويت القضاء العراقي السليب، مطبعة الرابطة، بغداد ١٩٦١.

٨٧. وليد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وسياسة عبد الكريم قاسم، بغداد، ١٩٨٤.

خامسا: الكتب المترجمة

١. اديث واتي ايف ندوز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة عبد المجيد القيسي، ج١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩.
٢. ارسكين تشايلدر، الحقيقة في العالم العربي، تعريب خيري حماد، منشورات المكتب الاستشاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠.
٣. الملك حسين، مهنتي كملك، ترجمة فريدون صاحب جم، لندن، ١٩٨٠.
٤. جفري وارنر، العراق وسوريا ١٩٤١، ترجمة الدكتور محمد مظفر الادهمي، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٦.
٥. حنا بطاطو، العراق والشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، بيروت، ١٩٩٢.
٦. دج همر شولد، دبلوماسية الازمات، ترجمة عمر الاسكندراني، القاهرة، ١٩٩٢.
٧. ميشيل ايونيدس، فرق تخسر، تعريب خيري حماد، بيروت، ١٩٦١.
٨. كاركناكوس، ثورة العراق، ترجمة خيري حماد، المكتب العلمي للتأليف والترجمة، بيروت، د.ت.
٩. ك.م.وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني،الدار القومية للنشر، مصر، ١٩٦٥.
١٠. ولدمارغلمن، عراق نوري السعيد، ترجمة مؤسسة الانتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥.

سادسا: الكتب الاجنبية

1. Bird Wood, Lord Nuri AL-Said A study in Arab Leadership, London, 1959.
2. Khadduri, Magid, Modern Libya. A study in Political Oprelop Ment, The Johns Hopjins Press Baltimorem Second Printiny.

سابعا: الصحف

١. الاخبار ١٩٥٨/٧/٢٧.
٢. اخبار اليوم ١٩٦٢/٩/٢٩.
٣. الاهالي ١٩٥٩/١١/١٩.
٤. البلاد ١٩٥٩/١١/١٩.
٥. الثورة ١٩٥٩/٢/١٨.
٦. الجمهورية ١٩٥٨/٧/٧.
٧. الجمهورية ١٩٥٨/٧/٢٣.
٨. الجمهورية ١٩٥٨/٧/٢٦.
٩. الجمهورية ١٩٥٨/٧/٣١.
١٠. الجمهورية ١٩٥٨/٨/٦.
١١. الجمهورية ١٩٥٨/٨/١٧.
١٢. الجمهورية ١٩٥٨/٩/١٧.
١٣. الجمهورية ١٩٥٩/١١/١٩.
١٤. الحرية ١٩٥٨/٧/٢٤.
١٥. الحرية ١٩٥٨/٨/٤.
١٦. الحرية ١٩٥٨/٩/٢٧.
١٧. اللواء البيروتية ١٩٦٠/٤/٦.
١٨. الزمان ١٩٥٩/٤/٢٠.

١٩. الزمـان ١٩٦١/٦/١٧.
٢٠. الزمـان ١٩٦٢/٤/١٠.
٢١. المجاهد الجزائرية ١٩٥٨/٩/١٩.

ثامنا: البحوث والدراسات والدوريات

١. اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الامريكية في العصر الثوري، مجلة السياسة الدولية، العدد٣، السنة الثانية، ١٩٦٦.
٢. افاق عربية، الذكرى التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، العدد٣، اذار ١٩٨٤.
٣. حمزة مصطفى، عام ١٩٥٨ في الوثائق السرية والبريطانية، مجلة افاق عربية، العدد٧، ١٩٨٩.
٤. محمد جاسم محمد، العلاقات السياسية بين العراق وايران، مجلة افاق عربية، العدد١، ١٩٨٣.

تاسعا: الموسوعات

١. عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.
٢. فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات، الكتاب الرابع، النصوص١٠، ج١٠، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٦.

عاشرا: المقابلات التلفزيونية

-مقابلة تلفزيونية في ٢٠٠٥/٦/١٢مع الزعيم صبحي عبد الحميد وزير الخارجية في عهد الرئيس عبد السلام عارف.

ABSTRACT

The 14th of July/1958 revolution in Iraq is considered as an indispensable necessity, and a popular demand that was dictated by circumstances that surrounded Iraq after the breakdown of the liberation revolution in April/1941, conducted by the Iraqi Army with the aim of getting rid of the British influence: The rulers during the monarchy period were thoroughly subjugated to the Britons, and thus, the British Embassy retained its power, authority and influence, and became the real mastermind for the rulers. Hence, the patriotic and national spirit was targeted, and feudalism prevailed, and consequently, poverty, sickness, ignorance, and deprivation was spread...all due to the rulers' persistence on resisting and undermining any opposition trend demanding liberation from foreign domination. All these elements have contributed in Iraq's backwardness and underdevelopment.

It was a natural outcome that such situations would leave their obvious marks and influences on Iraq's patriotic revolutionists who could not bear their monarchy rulers' surrender to the foreign influence and their indifference towards Iraq's wasted and lavished wealth and interests. Hence, the 14th of July revolution came, so as to put an end to all the wrongdoings and misconducts of the Monarchy rule; and also to lay the basic bricks for a new independent and strong Iraq.

It was similarly natural that Arab, regional, and international stands versus this revolution would vary, of course, according to their different interests.

The vitality of this issue, has motivated us to chose "Arab and International Stand towards the 14th of July, 1958 Revolution in Iraq" as a topic for this PhD Dissertation.

This dissertation aims at investigating the nature of this revolution in Iraq, as well as to demonstrate its government's foreign policy, and to study the different Arab and International stands towards it.

This dissertation adopts a historical approach in its attempt to investigate the historical trend of the developments in Iraq, till the emergence of the 14th of July revolution, and then in investigating the foreign stances and attitudes towards it. In such doing, the researcher adopted an analytic approach in so as to conduct a follow-up to the events and facts that have led certain Arab and International countries to take their stands versus this revolution.

Thus, and depending on the afore-mentioned facts, this dissertation has been divided into four chapters, preceded by an introduction, and concluded by an epilogue, as follows:

Chapter One is a preliminaries in which political situations in Iraq till the breakout of the 14th of July revolution, are investigated. However this was divided into two sections: the developments till the emergence of the Baghdad Pact, with a emphasis on Iraq's relationship with Britain; and the second section of it concentrated on the 'Free Officers' Movement in Iraq' ending with their planning for the execution of the revolution.

In Chapter Two, the opposing stands of some Arab countries were investigated and analyzed, with an emphasis on the Jordanian, the Saudi, and the Kuwaiti stands.

As for Chapter Three, it tackled and investigated the supporting stands expressed by Arab countries' towards the 14th of

July evolution. In the forefront of these countries were, the United Arab Republic (Syria and Egypt), as well as the western Arab countries, like Morocco, Algeria, Tunisia, and Libya.

Chapter Four, however, was devoted to shed light on the International stands towards the 24th of July revolution, 1958 in Iraq. This chapter was divided into two main sections: The international stands which opposed the revolution, mainly those of Britain and the United States, who expressed their disagreement and refusal to this revolution, to the limit that they hastened in deploying their forces in Jordan and Lebanon, and started saber rattling in an attempt to undermine the revolution. The opposing stands of both Turkey and Iran were also tackled. However, Section two investigated the supporting International stances towards the 14th of July revolution, like that of the USSR, France, and other European countries.

As for the epilogue of this dissertation, it concentrated on highlighting the most important conclusions reached in this study.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al-Mustansiriya University
Higher Institute for Political and International Studies

Arab and International Stand Towards The 14th of July,1958 Revolution in Iraq

A Dissertation

Submitted to the Council of Higher Institute for Political and International Studies, at the Al-Mustansiriya University, in partial fulfillment of the requirements for the Doctorate degree of Philosophy (PhD) in Political Science.

By

Sadiq Jabir Ali

Supervised by:
Asst. Prof.
Dr. Abdul-Ameer Muhsin Jabbar Al-Asadi

October 2005 **Baghdad** **1426 of Hijra**